امبراطورية الفوضى

د. سمير أمين

ترجمة

د. سناء أبو شقرا

الفارابي

امبراطورية الفوضى

د. سمير أمين

امبراطورية الفوضى

ترجمة
د. سناء أبو شقرا

الفارابي
١٩٩١

الكتاب	امبراطورية الفوضى
التأليف	د. سمير أمين
الترجمة	د. سناء أبو شقرا
الناشر	دار الفارابي - بيروت - لبنان ص.ب: ١١/٣١٨١ - ت: ٠١/٣٠٥٥٢٠
التنضيد	شركة المطبوعات اللبنانية ش.م.ل
الطبعة	الأولى ١٩٩١
تصميم الغلاف	نجاح طاهر

الفصل الأول

امبراطورية الفوضى

العولمة الجديدة

يقولون إننا نعيش جميعاً على كوكب واحد نتقاسّم مصيره بشكل مشترك.

ولا شك أن العولمة ـ وهي بالمناسبة ليست جديدة تماماً لأنها بدأت منذ خمسة قرون، مع غزو أميركا، ومن ثم مع كونية عصر الأنوار ـ هذه العولمة اجتازت عتبة جديدة، خلال السنوات الأربعين المنصرمة، بكثافة المبادلات والمواصلات المتنوعة وبالقدرة الشاملة لوسائل التدمير. هل يجب أن نستنتج من هذه الملاحظة العادية بأن التبعية المتبادلة تفرض أن تخضع مشاريع كل المجتمعات لنفس المقياس الذي يستوجبه التوسع العالمي للرأسمالية؟ ورغم أن هذا الرأي هو السائد حالياً، إلاّ أنه رأي خاطىء بشدة وفوق ذلك هو رأي بالغ الخطورة.

١ ـ أذكّر، بإيجاز، بأن الرأسمالية كانت دائماً، بمفهومي، نظاماً عالمياً. فعملية تراكم الرأسمال التي تفرض دينامية هذا النظام تتشكل عن طريق عالمية قانون القيمة الذي يعمل بدوره في سوق عالمية مبتورة، (أي سوق مقتصرة على السلع والرساميل ومستثنى منها قوة العمل)، هذه العملية تنتج بالضرورة الاستقطاب العالمي (التناقض بين المراكز والأطراف). فالاستقطاب، إذاً، ملازمٌ للرأسمالية ولا يمكن تفسيره بعوامل مختلفة وعابرة داخلية أو خارجية تميّز التشكيلات الاجتماعية التي تكوّن هذا النظام العالمي. إن الاعتراف بهذا الجانب الجوهري في «الرأسمالية-القائمة بالفعل» يؤدي طبعاً إلى استنتاجات حاسمة، إنْ على مستوى التحليل النظري للنظام أم على مستوى تحديد العمل السياسي التقدمي. لأن كل شيء خاضع لمنطق الاستقطاب العالمي: النضالات الاجتماعية التي تجري على الساحات المحليّة (وهنا نجد المفتاح الذي يسمح بفهم عقلانية الستراتيجية الاشتراكية ـ الديمقراطية في أحد

الأقطاب واستراتيجية التحرر الوطني في الآخر)، والأزمات بين دول المركز، وأشكال التمايزات في الأطراف إلخ. . .

هذه الميزة الثابتة للرأسمالية لا تستثني التغيير الذي يطبع المراحل المتعاقبة لتوسعها. مثلاً المرحلة «البريطانية» الطويلة (١٨١٥ - ١٩١٤) كانت تقوم على افتتاح سوق عالمية خاصةً بين سنوات ١٨٤٨ و١٨٩٦، وهذه السوق تميّزت بالتباين بين المراكز المصَنّعة التي تكونت على قاعدة دول وطنية برجوازية وبين الأطراف غير المصنعة، المستعمرة وشبه المستعمرة. والانفتاح الذي قادته الهيمنة البريطانية دخل أزمته مع نهاية تلك المرحلة بسبب اشتداد المنافسة من قبل ألمانيا والولايات المتحدة. فبدأ النظام ينغلق تدريجياً عبر انطواء القوى القديمة (بريطانيا العظمى وفرنسا) على نفسها وعبر تشكيك القادمين الجدد (ألمانيا)، في قسمة العالم القائمة، الأمر الذي أدّى إلى الحرب العالمية الأولى.

إن انفجار النظام الذي دشّنته الثورة الروسية (١٩١٧) وفاقمته الثورة الصينية (ابتداءً من ١٩٤٩)، أخذ منحى تشكل «نظامين»: الأول اعتبر نفسه اشتراكياً في حين أنه كان في الواقع عملية فكّ ارتباط لقوى مهمة من الأطراف. هذه المرحلة الطويلة (١٩١٧ - ١٩٨٠) تنقسم بدورها إلى فترتين: من ١٩١٤ إلى ١٩٤٥ كانت الأزمة العنيفة في المراكز تحتل مقدمة المسرح؛ وابتداءً من سنة ١٩٤٥ أُعيد بناء السوق العالمية تحت حماية وهيمنة الولايات المتحدة في مناخ من الاستقطاب الثنائي العسكري والايديولوجي وفي مناخ الحرب الباردة. خلال كل هذه المرحلة كان يظهر التناقض شرق - غرب كأنه التناقض بين الاشتراكية والرأسمالية، في حين أنه لم يكن إلاّ شكلاً للتناقض بين الأطراف والمراكز - وإنْ كان الشكل الأكثر جذرية. هذه الحالة الخاصة للنظام العالمي حفّزت النضالات التحررية في جميع الأطراف رغم أن هذه الأخيرة بقيت، بشكل عام، برجوازية بقيادتها ورأسمالية بطموحاتها (مرحلة باندونغ)[1]، ورغم أن أزمات الشمال - الجنوب ظلّت بشكل ما تندرج في منطق الاستقطاب الثنائي بين الشرق والغرب.

إن ضرورات العولمة كانت تعبّر عن نفسها في ما بعد الحرب (١٩٤٥ - ١٩٧٠) في أفق مزدوج ومتكامل: ففي البلدان المتطورة كان يعتقد أن التدخل الكينزي قادر على تأمين نمو

---

(١) أمين، سمير: باندونغ بعد ثلاثين عاماً، في:
L'échange inégal et la loi de la valeur, Economica, 1988 .(التبادل اللامتكافىء وقانون القيمة)

غير محدود لصالح الجميع وقادر على محو الأزمات الظرفية البنيوية وتقليص البطالة إلى الحدّ الأدنى. وكان يبدو هذا الأداء أكثر أهمية بسبب ترافقه مع وقبوله بانفتاح على الخارج أزال من الذاكرة ذكرى الأزمات المحتملة بين السياسات الوطنية ومسار العولمة. أما في بلدان العالم الثالث فكانت ايديولوجية «مرحلة باندونغ» (١٩٥٥ ـ ١٩٧٥) تؤكد بأن التنمية المنفتحة على أفضليات التبعية المتبادلة يمكن أن تتم السيطرة عليها وطنياً. هذان الإجماعان كانا يفرضان بأن تتحرك التباينات والخلافات في إطار الأرضية المشار إليها. خلافاً لذلك انطوت الدول الاشتراكية في غيتو ثالث معادٍ للتبعية المتبادلة.

ابتداءً من سنة ١٩٧٠ وضعت أزمة الرأسمالية حدّاً نهائياً للأوهام الكينزية وأوهام إيديولوجية التنمية، بينما لم تجد إيديولوجية «الاشتراكية» حتى الآن جواباً على مشكلاتها. وفي هذا الفراغ الذي خلقته الأزمة المزدوجة انطلق الهجوم المحافظ لليبرالية الجديدة التي اختزلت نفسها إلى مستوى الترويج لعلاج كوني هو «السوق». مع ذلك فإن الاستمرار العنيد في السياسات التي تستلهم هذه العقيدة لا يمكن أن يقود إلاّ إلى الخيبة وإلى عكس الهدف المرجو منه: لن يقود إلاّ إلى تفكك النظام العالمي وإلى صدامات جديدة وغير محدودة بين «القوميات» غير المسيطر عليها.

٢ ـ العولمة التي أعيد بناؤها منذ ١٩٤٥ وتدخل الآن مرحلة جديدة تتمتع بسمات خاصة تميّزها بشدة عن المراحل السابقة.

إن «العولمة الجديدة» تتميّز باختراق متبادل مثلث الأقطاب (بين الولايات المتحدة واليابان والسوق الأوروبية المشتركة). وهو اختراق لا سابق له، يعبّر عن نفسه ليس فقط بتكثف التبادلات التجارية بين المراكز ولكن أيضاً، وبشكل خاص، باختراقات متبادلة لرؤوس الأموال. فالرأسمال، الذي بقي حتى الآن وطنياً، يميل إلى فقدان هذه الصفة، ويصعد مكانه، بسرعة فائقة، رأسمال مهيمن عالمي. إلاّ أن العلاقة القائمة بين التغيير الجاري على هذا المستوى والتغيير الذي يأخذ أشكال الثورة التكنولوجية، هذه العلاقة، حسب معلوماتي، مدروسة بصورة ضئيلة (كي لا أقول غير مدروسة على الإطلاق). إن كل واحدة من المراحل المتعاقبة في تاريخ الرأسمالية تتحدّد بالأشكال الخاصة لسيطرة الرأسمال على العمل، وبالأشكال التي يعبر بها وجود البرجوازية عن نفسه. وهكذا نميّز فترة المانيفاكتورة (المركنتيلية من ١٦٠٠ حتى ١٨٠٠) ثم فترة الصناعة الكبرى (١٨٠٠ ـ ١٩٢٠)، وكلا الفترتان حلّلهما ماركس، ثم فترة التايلورية ـ الفوردية (١٩٢٠ ـ ١٩٨٠) التي حلّلها

برافرمان[٢]. الفترة الجديدة - التي يصفونها بـ «المعلوماتية» - ما زالت تنتظر من يحلّلها[٣]. ولكن يمكن القول من الآن أنه خلال الفترات السابقة الثلاث كانت أشكال تنظيم الإنتاج المادي تشكّل القاعدة لتوسّع الرساميل الوطنية التي ميّز تنافسها النظام العالمي، فبدا هذا النظام وكأنه «اقتصاد أممي» (أي بين أمم، مركزية طبعاً). وإذا استعدنا هنا أطروحة ميشال بو فنقول بأن الفترة الجديدة تشهد صعود «اقتصاد عالمي»[٤]. نتائج هذا التغير النوعي مهمة جداً: كان يُضبط التراكم في إطار الدول المركزية بواسطة الصراعات السياسية والاجتماعية المكوِّنة للتحالفات الوطنية السائدة، في حين لا يوجد اليوم على المستوى العالمي - ولا حتى على مستوى مجموعة الأقطاب الثلاثة، الولايات المتحدة واليابان والسوق الأوروبية المشتركة - آليات سياسية واجتماعية مماثلة وقادرة على تكوين تحالفات سلطوية مهيمنة على نفس مستوى فعل القرار الاقتصادي. إن خطاب خبراء السياسة الذين يلاحظون الهوة المتفاقمة بين أثر القرارات الوطنية الذي يزداد تقلصاً وبين مفاعيل الدينامية الاقتصادية المعولمة والمستقلة، هذا الخطاب يعبر عن بداية إدراك لهذا الواقع الجديد. إلّا أنه لا يوجد حلّ لهذه المشكلة لأن إقامة دولة فوق القوميات هي مسألة غير واردة في الأفق المنظور. ذلك هو سبب كبير أول للفوضى التي ستقود إليها العولمة الجديدة.

على أن هذا السبب ليس الوحيد. فالاختراق المتبادل المثلّث الأقطاب لا «يُلغي» الأطراف - كما يزعم الخطاب المتسرّع والسطحي لاقتصاديّي الموضة الجديدة. ورجال السياسة - وهم أكثر واقعية - يتكفّلون يومياً بتكذيب هذا الاستنتاج. وحرب الخليج تبيّن ذلك بصورة فاقعة. فالأطراف التي يعيش عليها أربعة أخماس سكان الكوكب والقسم الأكبر من احتياطي جيش العمل وثروات طبيعية ومنجمية لا غنى عنها يجب أن تظل في النظام وأن تخضع لمنطق توسع الرأسمالية، حتى ولو كان توسعاً استقطابياً. وهنا نجد مصدراً ثانياً - أساسياً برأيي - للفوضى التي ستشهدها العقود القادمة.

في تحليل لامع لتاريخ العولمة يقارن جيوڤاني أريغي[٥] بين الآثار المتناقضة للتراكم

---

(٢) برافرمان، هاري: Labour and monopoly capital M.R. 1974

(٣) أسجل في هذا المجال العمل الطليعي لبنيامين كوريا:

L'atelier et le Robot, Christian Bourgois Paris 1989.

(٤) بو، ميشال: L'économie mondiale dans les années 80, La Découverte, Paris 1989.

(٥) أريغي، جيوفاني في: Le grand tumulte, La Découverte 1991.

مؤلف اشترك في كتابته، أمين، أريغي، فرانك، ڤالرشتاين.

الرأسمالي: في أحد الأقطاب تتعزّز السلطة الاجتماعية لجيش العمل الفاعل وفي القطب الآخر يزداد البؤس في صفوف جيش العمل الاحتياطي. الميل الأول يشرِّع استراتيجيات الاشتراكية الديمقراطية والثاني يشرِّع القطع «الثوري» على الطريقة اللينينية. لا أنوي أن أطوّر هنا النقاش مع هذه الأطروحة التي أوافق على فكرتها الأساسية، أودّ فقط أن ألاحظ بأن أريغي «متفائل» حقاً في استنتاجه بشأن العولمة الجديدة الجاري بناؤها. لأنه يرى بأن هذه الأخيرة ستضع جنباً إلى جنب الجيش الفاعل والجيش الاحتياطي في كل مناطق النظام، أي في المراكز الأكثر تطوراً كما في الأطراف وخاصة في شبه الأطراف. أنا لا أعتقد ذلك بل على العكس يبدو لي أن الاحتمال الأرجح هو استمرار الانقسام الجغرافي وهيمنته، وأن الأساسي من جيش الاحتياط سيبقى مركّزاً في الأطراف بما في ذلك في شبه الأطراف.

ولذلك لن تختفي عن مسرح التاريخ ثنائية: الاشتراكية ـ الديمقراطية في المراكز والتطلّع إلى قطع ثوري وإلى فكّ ارتباط في الأطراف. حتى ولو كان من الضرورة أن تتجدّد أشكال فكّ الارتباط وألّا تعيد إنتاج «النموذج اللينيني». في هذه الشروط ستظل الاشتراكية ـ الديمقراطية محدودة القدرة على إحداث قفزة نوعية في ميدان السلطة الاجتماعية للعمال تسمح لهم باستبدال هيمنة الرأسمال بهيمنة العمل المأجور (سنعود فيما بعد إلى هذه المسألة الهامة).

إن الاستقطاب يظل برأيي سمة جوهرية ملازمة للرأسمالية كنظام عالمي، أي للرأسمالية القائمة بالفعل، وليس ظاهرة «دورية»، كما يقترح أريغي. وهو في الواقع يميّز بين ثلاث مراحل متعاقبة ١٨٤٨ ـ ١٨٩٦ (عالمية)، ١٨٩٦ ـ ١٩٤٨ (انفجار النظام العالمي)، من ١٩٤٨ حتى أيامنا (إعادة بناء النظام العالمي). ليكن كذلك، ولكني ألاحظ بأن أولى هذه المراحل لا تتميز بضمور التباين بين المراكز والأطراف بل بالعكس تتميّز ببداية التشكّل الحديث للأطراف التي أصبحت فيما بعد مستعمرة وشبه مستعمرة. وهذا التباين يقود بذاته إلى الإنفجار الذي يليه.

امبراطورية الفوضى

١ ـ النظام العالمي في أزمة. وهي أزمة عامة لنموذج التراكم. بمعنى أن أكثرية التكوينات الاجتماعية للشرق (الاشتراكي سابقاً) وللجنوب (العالم الثالث والرابع) هي عاجزة عن تأمين إعادة إنتاج موسعة وأحياناً عن إعادة إنتاج بسيطة كما هو الحال في العالم الرابع الأفريقي. على مستوى المظاهر الاقتصادية، هناك نقص في الرساميل. في المراكز المتطورة تأخذ أزمة التراكم الشكل المعكوس والمتمّم، أي بعبارات اقتصادية تقليدية هناك فائض في العرض

(التوفير) على الطلب الذي يستثيره التوظيف المنتج. هذا الفائض يوظف، عبر عملية هروب إلى الأمام، في المضاربات المالية التي تخلق وضعية لا سابق لها.

إن الأزمة توضح إذن، بأن الاستقطاب العالمي يشكل الحدّ التاريخي الحقيقي للرأسمالية. وإعادة الإنطلاق الجدية للتراكم توجب إعادة توزيعٍ لإمكانيات الرساميل. وهي إعادة توزيعٍ لا يمكن الحصول عليها تلقائياً من آليات السوق، أي من قانون الربح المباشر والسريع الذي يستوجب السوق. إن الحل البسيط الذي تقدمه السوق يبقى عاجزاً عن تجنب ظهور التباينات الاجتماعية والسياسية، الداخلية والعالمية، ومنعها من أن تصبح غير محتملة. وتشريع الخطاب الايديولوجي لليبرالية الجديدة لا يمتلك أيّ قيمة علمية لأنه يتظاهر بجهل حقيقة أن السوق بذاتها لا تستطيع إلاّ أن تُعيد إنتاج هذه التباينات وتعمّقها، وأن التحليل العلمي للأفضليات الفعلية للسوق لا معنى له إلاّ إذا أعدنا هذه الأفضليات إلى العوامل المحدَّدة في النظام الاجتماعي: مثلاً، مستويات التطور، الموقع التاريخي في التقسيم العالمي للعمل، والتحالفات الاجتماعية التي بناها هذا الموقع وتعيد إنتاجه بدورها. الفكر النقدي يهتم إذاً بمعرفة ما ستكون عليه التحالفات البديلة القادرة على إخراج المجتمعات من الحلقات المفرغة التي تفرضها السوق. من وجهة النظر هذه، الاختلافات الهامة بين مناطق العالم تستوجب حتماً سياسات خاصة لا يمكن استخلاصها من عقلانية السوق وحدها. ويضاف إلى هذه العوامل الموضوعية الاختلافات المشروعة أيضاً في مجالات الثقافة، والخيارات الايديولوجية والسياسية في تاريخ الشعوب. إن المهمات الحقيقية لمرحلتنا تستلزم إعادة بناء النظام العالمي على قاعدة تعددية الأقطاب. ولكن يجب معارضة مفهوم هذا النظام، القائم على البعد السياسي والستراتيجي (الخمسة الكبار: الولايات المتحدة، أوروبا، الاتحاد السوڤياتي، الصين واليابان)، الذي حلّ محل الاستقطاب الثنائي العسكري للقوتين العظميين، يجب معارضته بتنظيم يعطي بلدان ومناطق العالم الثالث مكانها الفعلي. وهذه البلدان والمناطق الكبيرة القادرة على تنسيق تطلعاتها يجب عليها أن تخضع علاقاتها المتبادلة لمقتضيات تطورها الداخلي وليس العكس، أي ألاّ تكتفي بتكييف هذا التطور مع التوسع العالمي للرأسمالية. هذا هو التحديد الذي أقدّمه لمفهوم فكّ الارتباط. وهو مفهوم لا علاقة له، كما نرى، مع الخروج القاطع أو الانسحاب المنغلق على ذاته (الأوتاركيّة).

لا شكّ أن هذا الحدّ التاريخي الأساسي للرأسمالية يلتقي مع حدود أخرى أصبحت تجلياتها ظاهرة للعيان: أول هذه الحدود هو ما يعكس رفض الشغيلة - والمواطنين - الخضوع كلياً لمتطلبات الاستلاب الاقتصادوي. هذا الرفض الذي أشعل تمرّدات ١٩٦٨،

خاصة في الغرب، يبقى كامناً ويعبر عن نفسه من خلال بعض الأشكال «الجديدة» للاحتجاج الاجتماعي التي تذهب أحياناً إلى حدّ وضع مشروعية النظام الايديولوجي والسياسي للمجتمعات المتقدّمة في موضع التساؤل. وثاني هذه الحدود هو ما يظهر في هدر الثروات الطبيعية للأرض، وهو هدر ملازم عضوياً لقانون السوق وحتمي بالتالي في إطار المنطق الرأسمالي. إن الجواب على الأزمة يستوجب إذاً تحولات سياسية هائلة، إن على مستوى النظم الداخلية لكل منطقة من العالم (الغرب، الشرق والجنوب)، أو على مستوى تنظيم العلاقات فيما بينها (نظام ما بين الدول). إلاّ أن هذه التحولات ليست على جدول الأعمال. ومأساة عصرنا تقع بالتحديد هنا، في ضعف الوعي الاجتماعي القادر على طرح بدائل إيجابية وتقدمية، متناسقة ومتكاملة. هذا النقص يضع في المقدمة، من جهة، الدول (قومية أم لا)، بوصفها تعبيراً عن سلطات قائمة، ومن جهة أخرى، الحركات الاجتماعية التي ليست سوى تعبير عن ردّات فعل تلقائية على المشاكل. هذه التعبيرات هي غالباً، ولهذا السبب بالذات، محدودة الفاعلية ومهدّدة بالفشل، وهي تغذي بدورها عمليات هروب إلى الأمام ماضوية الطابع (انغلاق ديني، عرقي، . . .).

الأزمة تظهر إذن، وبشكل أساسي، في بعد مزدوج جيوسياسي وثقافي كأزمات بين الدول من جهة واصطدامات بين الحضارات من جهة أخرى، ولكن الحلول التي تشق طريقها خلال هذه الأزمات المفتوحة تؤثر بدورها على لوحة التراكم العالمي. وسنرى فيما بعد لائحة طويلة من الأمثلة.

٢ ـ الفوضى تنتج إذاً من غياب التطابق بين جغرافية السلطات من جهة وجغرافية آثار توسع الرأسمال المعولم من جهة أخرى. والتحليلات التي اقترحتها هنا للعولمة حدّدت الحقلين الذي يعبر عدم التطابق بين السياسي والاقتصادي عن نفسه فيهما: العلاقات بين المراكز والعلاقات بين المراكز والأطراف. إلاّ أن زخم الأزمات المتصاعدة في كل منهما ليست من الطبيعة ذاتها.

فالأزمات في داخل المراكز، أكان ذلك بين الولايات المتحدة ومنافسيها الاقتصاديين المباشرين، اليابان وألمانيا، أم بين القوى الغربية (حلف شمالي الأطلسي) ومنافسه العسكري الاتحاد السوفياتي (على الأقل لفترة محدّدة) أم بين البلدان الأوروبية ذاتها (السوق الأوروبية المشتركة وأوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي)، هذه الأزمات، التي تقوم إما بسبب دور مهيمن محتمل أو من أجل توازن أوروبي جديد، تبقى قابلة للامتصاص. فإني أتخيل بصعوبة

أن تقود إلى نزاعات مسلحة كما حدث سنة ١٩١٤ أو ١٩٣٩. لكن هذه الأزمات لن تجد بالمقابل حلولاً مهدئة بسبب عدم التطابق بين المجال الاقتصادي للعولمة الثلاثية وبين القرار السياسي والاجتماعي. فلا مجموعة السبعة (الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا، اليابان، ألمانيا، إيطاليا وكندا)، ولا حتى القيادة الفعلية الثلاثية (الولايات المتحدة، اليابان وألمانيا)، ورغم وجود البنية التحتية القائمة لتعاونهم (حلف الأطلسي بالدرجة الأولى)، كلها لا تشكّل أدوات قادرة على السيطرة على النتائج الاجتماعية والسياسية للعولمة الاقتصادية التي يقبلها كل الأطراف دون شروط (ربما باستثناء الاتحاد السوفياتي). مع ذلك وبسبب من أن مشاكل الغرب المتطور ليست دراماتيكية برأيي، فإن هذه الأزمات ستنتهي بإعادة ترتيب محتملة لهيكلية المواقع دون أن يوضع النظام الداخلي بجملته في موضع الشك (كما حدث فيما بين الحربين مع صعود الفاشية).

هذه الأزمات تهدّد بالانتقال جزئياً إلى مجال العلاقات بين الشمال والجنوب وهي ستتمفصل عندئذٍ على الأزمة المحورية التي تشكّل الخاصية الثابتة للرأسمالية القائمة بالفعل، الأزمة التي يقوم فيها التعارض التناحري بين شعوب الأطراف وبين منطق التوسع الرأسمالي العالمي. من ينتصر في هذا الخيار؟ القوى التي تريد تغليب تضامن الشمال ضد الجنوب (كما رأينا بصورة قاطعة في حرب الخليج)؟ أم تلك التي تستطيع أن تدعم بناء عالم متعدد الأقطاب (بالمعنى الذي أعطيته لهذا المفهوم) مؤاتٍ لتطور في صالح شعوب بلدان العالم الثالث، شرط إزالة التضامن الأطلسي؟ هذا هو برأيي مآل أزمات عصرنا ومضمونها. إن مستقبل البشرية متعلقٌ على الإجابات الفعلية على هذه الأسئلة. فإما أن يقوم نظام أكثر توحشاً يبرز، كما لم تبرز من قبل، بربرية الرأسمالية، وإما نظام يفتح آفاقاً إنسانية للأجيال القادمة، آفاقاً لاشتراكية عالمية، عبر تخفيف التناقض الفظيع بين المراكز والأطراف.

لكن أقل ما يمكن قوله هو أننا لا نسير على الطريق الصحيح. فالعولمة «الليبرالية» تعيد إنتاج الاستقطاب وتعمّقه وتدعو شعوب الأطراف، موضوعياً، إلى تحركات ترفض الكومبرادورية المفروضة عليها ـ وهي تحركات لا يمكن إلّا أن تكون جماهيرية وعنيفة. في حين أن الفكر السياسي الغربي لا ينشغل إلا بمشكلة واحدة هي كيف يمكن إدارة ما لا يحتمل؟ في هذا الإطار، النظام الاقتصادي الذي تنتجه السوق العالمية يجب أن يكتمل بنظام عسكري يضمن قمعاً فاعلاً لتمرد الجنوب. وخطاب السلطات بشأن إصلاح النظام العالمي الذي قدمت له حرب الخليج مناسبات واسعة للتعبير عن نفسه، يبقى خطاباً مزدوجاً وخبيثاً حيث يستمر التشدّق بالأخلاق والحق والعدالة من أجل تقنيع الدفاع الوقح عن

المصالح المستترة.

لقد بُنيت الآن استراتيجية أطلسية مناسبة لهذه الرؤيا للنظام العالمي. وهي تقوم على فعل مزدوج ومنهجي: فمن جهة تترك الأوضاع التي لا تهدّد النظام الامبريالي في العالم الثالث في حالة تعفن واهتراء، ومن جهة أخرى تدمّر بالحدّ الأقصى من العنف ـ كما رأينا في حرب الخليج ـ تلك القوى الصاعدة في العالم الثالث التي قد تهدّد النظام لهذا السبب أو ذاك.

إن مسألة الأزمات في العالم الثالث يجب أن تدرس في هذا الإطار لأن هذه الأزمات لا تشكل كلاً متجانساً، فهناك أزمات هي بذاتها نتيجة للمآزق الموضوعية لمجتمعات العالم الثالث بسبب العولمة من جهة وغياب الوعي الاجتماعي القادر على تقديم جواب إيجابي للتحدي من جهة ثانية. والضحالة، التي تميّز الفعل السياسي للطبقات المحلية المسيطرة، تغذّي الأزمات العرقية أو الأزمات بين الدول، وهي كلها أزمات من الصنف ذاته الذي أشرنا إليه. وهي لا تهدّد النظام الرأسمالي العالمي المتوحش. ونظرية «الأزمات ذات التوتر المنخفض» تهتم، بنسبة عالية من السخرية وعدم الاكتراث، بتأمين إدارة هذه الأوضاع تحت شعار: دعها تهترىء وشجعها على الاهتراء إذا استطعت. إلاّ أن هناك أزمات أخرى تضع في موقع التناقض المباشر نظام المصالح الامبريالية من جهة والجنوب من جهة أخرى ـ إما كقوى شعبية أصيلة، أو، لسبب أو لآخر، كسلطات حاكمة أيضاً. هنا، حتى قوى التدخل السريع لحلف شمالي الأطلسي يمكن أن تبدو غير كافية ـ كما في حرب الخليج ـ والخيار الذي لجأ إليه بوضوح استراتيجيو البنتاغون هو خيار العنف الأقصى الذي يمكن أن يؤدي إلى مجازر حقيقية.

إن فعالية تدخل الشمال من أجل تحقيق منهجي لاستراتيجياته يفترض المحافظة على التضامن الأطلسي، لا بل تقويته. وليس أكثر من ذلك. الاعتراف بالهيمنة الأميركية يمكن أن تكون محدودة باسمها الحقيقي العسكري وأن تترك المجال للتنافس الاقتصادي المفتوح. والموافقة الضمنية، التي تبديها اليابان وألمانيا ومن ورائها القوى الأوروبية الأخرى التي تشعر بالارتياح بسبب الجمود في الاتحاد السوفياتي والصين، تبدو كافية. وهكذا نرى، أن الأزمة بين الشمال والجنوب، التي هي التعبير عن التناقض الأساسي في الرأسمالية القائمة فعلياً، تبرز على مقدمة المسرح لأن الانفراج والتحاق الاتحاد السوفياتي بأطروحات الغرب لا يعطي فرصة حقيقية لحلّ النزاعات الإقليمية كما يروّج لذلك دعائيو حلف شمال الأطلسي. فتناقض الشمال والجنوب، أزمة هذا التناقض لم تكن، ولا مرّة، ناتجاً اصطناعياً لأزمة شرق ـ غرب، ولا كانت انعكاساً له خارج أوروبا، رغم أن دعم الاتحاد السوفياتي لبعض القوى القومية في العالم الثالث كان يوحي أحياناً، أو يوهم بذلك، أو حتى يقدم إطاراً عريضاً للحركة.

فتناقض شمال ـ جنوب هو سابق على ذلك وهو الجوهري؛ فهو الذي حدّد منذ خمسة قرون الرأسمالية بوصفها نظاماً مرفوضاً من أغلبية شعوب الأرض.

لهذا السبب سأعبّر عن استنتاجي حول هذا الموضوع بطريقة بدائية وبسيطة إلى أبعد الحدود: تدخل الشمال في شؤون الجنوب هو في كل جوانبه وفي كل الأوقات وأيّاً كانت الأشكال التي يتخذها، عسكرية عنيفة أم سياسية، هو تدخل سلبي. الجيوش الغربية لن تحمل، إلى شعوب آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية، لا السلام ولا الازدهار ولا الديمقراطية على الإطلاق. إنها لا تستطيع أن تحمل لهم في المستقبل، كما كان الأمر منذ خمسة قرون، إلاّ العبودية واستثمار عملهم وثرواتهم ونفي حقوقهم. ويعود الآن للقوى التقدمية في الغرب أن تفهم هذه الحقيقة.

بعض المشاكل الخاصة بمختلف مناطق العالم.

في الفوضى المعممة، باستطاعتنا أن نميّز بعض المشاكل ذات الطبيعة الكونية وبعض المشاكل ذات الطبيعة الخاصة والمميّزة لبعض المناطق التي تشكل العالم المعاصر. والخطاب السائد حالياً يركّز على المشاكل من الطبيعة الأولى: مثلاً مشكلة البيئة. وغورباتشوف نفسه، عندما أعار هذه المسألة اهتمامه اللازم، فهم تماماً مدى الربح الذي سيحققه من ذلك؛ وهو ربح تحقّق له ما أن أعلن خطاباً يقدر هذه المشاكل. وهي مشاكل حقيقية بلا شك، إلاّ أن الجواب الذي يقدمه للتحدّيات لا يمكن إلاّ أن يترافق مع مجموعة أجوبة صحيحة وسيطة يجب أن تقدّم للمشاكل الخاصة والمأساوية في مناطق مختلفة من العالم، وعلى الخصوص في الجنوب وفي الشرق. وبدون ذلك سيبقى هذا الخطاب حول هذه المشاكل العامة خطاباً مزدوجاً وملهياً. لهذا السبب سأركّز، فيما سيلي، الانتباه على هذه المشاكل الخاصة.

١ ـ تنخرط بلدان الشرق (الاتحاد السوفياتي والصين) في إصلاحات ستؤمن في المستقبل، حتماً، للسوق وللانفتاح على الخارج مكاناً أكثر أهمية عما كان عليه الحال في السابق. بيد أن لمشكلة هذه البلدان وجهين مترابطين: عملية نشر الديمقراطية الضرورية للمجتمع من جهة، والسيطرة على عملية الانفتاح من جهة أخرى. وهناك أسباب جدية للاعتقاد بأن حلَ هذه المشكلة المزدوجة لا يمكن أن يقتصر على الوصفة الليبرالية الجديدة. ومن الصعب الآن أن نتمثّل ذلك الحلّ الذي سيشق طريقه، حتماً، في الفوضى المهيمنة حالياً على المسرح. وهناك، أيضاً، عدم يقين مزدوج، على مستوى المحتوى الاجتماعي للنظام عندما سيستعيد توازنه (عودة إلى الرأسمالية أو تقدم في طريق الوطنية

الشعبية) وكذلك على مستوى موقع هذه البلدان في هرمية القوى العظمى العالمية. هناك، حتماً، رابط وثيق بين مستوى هذه المشاكل ولكن من الصعب أن نحدّد هذه الروابط. طالما أن لا جواب على سؤال أولوي مَنْ سينتصر، هل سيستمر نقد الستالينية من قبل اليمين الذي يدعو للعودة للرأسمالية (قد يمكننا استخلاصه من الموقف الموضوعي لكل من غورباتشوف ودنغ) أو أن نقداً يسارياً سيحل محله كما حاول ماوتسي تونغ في زمنه؟

هل ستؤدي العودة إلى الرأسمالية، بصورة حتمية، إلى مزيد من التطريف ومن التراجع في الموقع الدولي لهذه البلدان؟ وعندئذٍ ماذا ستكون ردّة فعل شعوب الاتحاد السوفياتي والصين؟ وفي حال حصول اختراق تقدمي وطني شعبي، فالسؤال حول كيفية إدارة «الأزمات في صفوف الشعب» وكيفية تعبير هذه الإدارة عن نفسها عبر اعترافها بالقوانين الاقتصادية الموضوعية خارج الرأسمالية - «أو بعدها» - القائمة فعلياً يبقى سؤالاً دون جواب.

سأكتفي هنا بتعداد هذه المشكلات على أن أعود وأحللها في طروحاتي اللاحقة.

ومن المفيد أن ألفت الانتباه إلى نقطة واحدة الآن: في تحليلاتي السابقة لـ «النموذج السوفياتي» كنت أضع النقاط على المكونات الثلاث لهذا النظام: رأسمالية، اشتراكية ودولتية. وأعتقد الآن بأن انهيار النظام لم يُبقِ مجالاً إلاّ لوجهتين في الاحتمال المفترض: إما الرأسمالية الصافية والبسيطة أو تقدم وطني شعبي يفترض توازناً أفضل بين القوى والميول الرأسمالية والقوى والميول الاشتراكية. أما العامل الثالث، الدولتي، فقد أثبت بطبيعته ذاتها عدم ثباته التاريخي. وهو ما كان بالمناسبة يعتقده ماو.

٢ - المجتمعات الغربية المتقدمة تعرف هي أيضاً أزمات جدية مشتركة (حتى مع قناعتنا بأن هذه المشاكل ليست من ذات الطبيعة المأساوية لمشاكل الشرق والجنوب). وسأحلّل هذه المشاكل فيما أسميه أزمة الديمقراطية الغربية، بمعنى آخر، كيف يمكن تأمين وصول القوى الشعبية إلى السلطة في الإطار الديمقراطي؟

حتى الآن هذا السؤال الجوهري لم يجد جواباً. لا شكّ أن الاشتراكية - الديمقراطية كما مارست دورها حتى الآن، سمحت للعمال بتأمين حقوق اجتماعية مهمة رغم أن هذه الحقوق تشكّل اليوم هدفاً لهجوم الرأسمال من أجل القضاء عليها. الاشتراكية - الديمقراطية لم تضع موضع التساؤل هيمنة الرأسمال. كل ما فعلته هو أنها لطّفتها بسلطة اجتماعية ما للعمال. وذلك لأنها قبلت ما أسميه الإجماع المزدوج الذي ترتكز عليه المجتمعات الغربية، وهو إدارة الحياة السياسية عن طريق الانتخابات، من جهة، وإدارة النظام الاقتصادي عن طريق

الملكية الرأسمالية وعن طريق السوق من جهة أخرى. فعلى هذا المستوى أنا لا أقاسم تفاؤل تحليل أريغي الذي يبالغ في تقدير اتساع وأهمية السلطة الاجتماعية للعمال.

هذه الديمقراطية الغربية هي منذ الآن مريضة ومريضة جدّياً. لذلك فإن الطبقات الشعبية تحكم عن حق وبقوة متزايدة على أولئك السياسيين الذين يسمون «الطبقة السياسية»، التي يحاول جناحاها الأيمن والأيسر حماية هذه الإزدواجية التي تقوم عليها وحدة المجتمع الغربي، والتي تفرغ التعدّدية المعلنة من أيّ مضمون حقيقي. سيطرة وسائل الإعلام وتلاعبها المنهجي الهادف إلى إطالة عمر هذا الإجماع تشي بأن المجتمع الغربي ينحدر إلى نوعٍ من الفاشية «الهادئة»، التي تشلّ وتعطّل الآمال باحتمال تطور تقدمي.

إن مثل هذا التطور التقدمي الضروري موضوعياً يستدعي أن تحلّ هيمنة حقيقية لعالم العمل المأجور مكان التسوية التاريخية الراهنة[٦]. هذا يفترض بالضرورة التشكّيك بصورة جذرية بأنظمة ملكية وسائل الإنتاج الكبرى وبأنظمة وآليات اتخاذ القرار الاقتصادي في المؤسسات. ويفترض على المستوى الإيديولوجي والثقافي إعادة النظر في الرؤيا التكنوقراطية للإدارة الاجتماعية، وهو ما كانت تدعو إليه مدرسة فرانكفورت منذ نصف قرن وما زالت. إلاّ أن الأمور بعيدة جداً عن هذا.

٣ ـ في داخل العالم الغربي أوروبا نفسها تواجه تحدّيات خاصة بها. فعملية بناء أوروبا، وفق مفهوم السوق الأوروبية المشتركة، ما زالت مقتصرة حتى الآن على عملية انفتاح تدريجي في السوق. ولكن إذا كان من الممكن في مرحلة الانطلاقة، في الخمسينات والستينات، أن تجري عملية التكيّف الاجتماعي مع هذا الانفتاح بسهولة نسبية فمن الواضح اليوم أن هناك مناطق وقطاعات بكاملها ستجد نفسها عاجزة عن مواجهة التحديات التي يفرضها التنافس الحادّ. وهذه التناقضات، التي أصبحت صعبة الاحتمال اجتماعياً وسياسياً، تهدّد بتفجير مشروع السوق الأوروبية نفسها. إلاّ إذا كان سيجري القبول بأن يترافق السوق مع سياسة اجتماعية مشتركة تنظّم انعكاساته. فمثل هذه المبادرة، التي يمكن أن يأخذها يسار أوروبي ينفصل بشجاعة وحكمة عن الليبرالية الدوغمائية الجديدة، بوسعها أن تكسب دعماً واسعاً وأن تؤكد نفسها بوصفها القوة المسيطرة في القارة، وباستطاعتها أن تهمّش قوى يمينية لا تهتم إلاّ باستدرار الربح المباشر من سوق موسّعة. ومثل هذه المبادرة تعيد إلى أوروبا رسالة ثقافية

---

(٦) اقترح آلان ليبتيز مفهوم هيمنة عالم العمل المأجور في كتابات عدة منها:

L'audace ou l'enlissement, Paris 1985.

كونية هي في طور الضياع. ولكن الأمور، هنا أيضاً، بعيدة عن ذلك.

فقبل أن تجيب أوروبا على هذا التحدّي، جاءت التحولات في الشرق لتواجهها بتحدّيات إضافية أكثر خطورة، فالمشروع الأوروبي القديم (السوق الأوروبية المشتركة) كان يفترض بأن الوزن السياسي لبريطانيا وفرنسا سيوازن الثقل الاقتصادي لألمانيا الغربية. وقد كان كافياً لألمانيا أن تتوحّد ليصبح هذا المشروع في عداد الأموات. فالخيار الألماني القائم على تثمير الجهود في التوسع الاقتصادي نحو الشرق، والمحافظة على خيار سياسي ذي سقف منخفض وتحت مظلة الولايات المتحدة، هذا الخيار يفرغ عملية البناء الأوروبي من كل محتوى.

في البداية فُهم المشروع الأوروبي على أنه مبادرة هادفة لتجنّب خطر الشيوعية، هذا الخطر الذي زال الآن تماماً ـ هذا إذا افترضنا أنه قد وجد يوماً ما. بهذا المعنى فهمت هذه العملية على أنها جزء عضوي من الستراتيجية الاقتصادية السياسية والعسكرية والإيديولوجية لهيمنة الولايات المتحدة. لقد اعتُبر الاندماج الاقتصادي لأوروبا أنه حلقة ستقود إلى تكوّن مجموعة أصغر من ضمن المجموعة المعولمة وفي داخلها، بدل أن يكون هذا الاندماج هادفاً إلى خلق قطب جديد مستقل ومنافس للولايات المتحدة. كانت أوروبا منفتحة على السياسة العسكرية الأطلسية، وعلى اختراق الشركات الأميركية واليابانية المتعددة القوميات، وما زالت كذلك. أولاً: لأنها ما زالت تعتبر نفسها تحت حماية المظلة العسكرية الأميركية ولم تجرؤ على القطع مع السياسة الأطلسية. من وجهة النظر هذه لم تتجاوز النوايا الاستقلالية، التي تحمّس لها رجل مثل ديغول، حقبة أو مستوى الأعمال الاعتراضية. ثانياً: لحقت أوروبا بالولايات المتحدة في هجوم غربي موحد يهدف إلى إعادة الكومبرادورية إلى العالم الثالث، وأصبح حلف شمال الأطلسي أداة الهجوم الرئيسية التي ستبعث حياة جديدة في السياسة الأطلسية برمتها.

فهم ديغول هذين المعطيين الأساسيين للمشكلة ببعد نظر استثنائي. فقد فهم أولاً: أن بريطانيا العظمى حددت منذ سنة ١٩٤٥ خيارها التاريخي الذي لا رجوع عنه على الأرجح، خيار الانضواء غير المشروط، والاستناد غير المشروط للولايات المتحدة، وقد أدرك أيضاً، بأن أوروبا يجب أن تفهم على أنها تمتدّ من الأطلسي حتى الأورال، أي أن يندمج الاتحاد السوفياتي فيها بطريقة تقيم توازناً بين فرنسا وألمانيا. الآفاق الجديدة المفتوحة في أوروبا الشرقية تقدّم دعماً مفيداً لهذه الضرورة. إلاّ أن «الاندماج الأوروبي» لا يمكن أن يجتزأ إلى نوع من التوسع نحو الشرق في النموذج الذي تقدم السوق الأوروبية المشتركة. فالمشاكل الخاصة للشرق هي ضخمة لدرجة لا يمكن أن تقدّم لها هذه الرؤيا الضيقة حلولاً مقبولة.

اقتراح غورباتشوف المسمّى «البيت الأوروبي المشترك» يجيب على هـذه الاهتمامـات. رغم أن الصيغة ما زالت غامضة حتى الآن، إلاّ أنها تستوجب إقامـة مؤسسات وإجـراءات اقتصاديـة وسياسية تـوفّق.بين ضرورات الانـدماج الأوروبي وبـين هاجس إعـطاء دول المنطقـة الهامش الضروري من الاستقلالية كي تصنع سياسات خاصة بها تجيب على أوضاعها الخاصنة.

أعتقد أن الأهداف الـوحيدة لـلاحتمال الحقيقي هي الآتيـة: إما الـذهاب نحـو بناء هـذا البيت المشترك، أو أن أوروبا ستزداد تفكّكاً، وستتابع ألمانيا طـريقها، مـع السوق الأوروبيـة المشتركة أو من دونها. وفي هذه الحالة ستفقد هـذه السوق أيّ معنىً لهـا. ولدي انـطباع بـأن الأمور تأخذ فعلياً المنحى الثاني.

٤ ـ مشاكل العالم الثالث هي الأكـثر خطورة. ولا شـكّ أن العولمـة الجديـدة ستزيـد من التفاوت والتمايز داخل الطرف العالمي، كما كان الأمر دائماً في التاريخ.

هل يمكن للنموذج الذي يتّخذه توسع بعض أنصاف الأطراف أن يستمر؟ التطور الذي يجـري الآن في هذه الأطـراف نصف المصنّعة يصـطدم اليوم بخيـار حاسم. وهـذا التـطور، بسبب كونه قائماً على توزيـع داخلي للدخـل يزداد تفـاوتاً، يصـدم الطمـوحات الـديمقراطيـة الصاعدة. فـإما أن تسلك هـذه البلدان نهجاً يقـدِّم أجوبـة تقدميـة لمشكلاتهـا الاجتماعيـة، وعندئذٍ ستصطدم حتماً بالمنطق البسيط للعولـمة القائمة على السوق، وإما أن تمتنع عن ذلـك فتضـع شروط وضرورات «التكيّف» في موقـع الأولويـة وسيُقضى على الـديمقـراطيـة قبـل أن تتمكن جذورها في المجتمع. بمعنى آخر أعتقد أن هدف بناء ديمقراطية «مستقرة» مترافقة مـع التوسع الرأسمالي، على الطريقة الغربية، هي مسألة وهمية. وعندئذٍ يطرح السؤال، هل هذا هو هدف فعلي لاستراتيجيـة القوى الغـربيـة، أم أنه خطاب تكتيكي يُلقى في المناسبـات وسيطـويه النسيـان عاجـلاً؟ الاستمـرار في انـطلاقـة نموذج التصنيـع في أنصـاف الأطـراف يستوجب، إذن، إمكانية مزدوجة: أولاً، التأقلم مع مستويات أعلى من التكنولوجيا. ثانيـاً، ضبط صراع الطبقات بـالديمقـراطية. لا أعتقـد أن أيّ شيء من هذا هـو أمر سهـل أو حتى محتمل في كل الأوضاع الملموسة التي يمكن معاينتها تقريباً.

يبقى خيـار فكّ الارتباط إذاً من دون بديـل حقيقي. والقول بـأن فكّ الارتبـاط مستحيل يعادل تمامـاً القول بـأنه لا مخـرج من هذه الفـوضى. فمن الأنسب حتماً، البحث عن صيـغ جديدة لفكّ ارتباطٍ ملائمٍ للشروط الجديدة.

٥ ـ عندما نتفحّص أوضاع الجنوب الأفريقي والعربي، نجد أن الآفاق أكـثر ظلامـاً. في

القرن التاسع عشر اقتسمت بريطانيا وفرنسا العالم العربي والأفريقي بكلّيته تقريباً، ولم تكن تشكّ آنذاك أنه سيأتي يوم تُرغم فيه على قبول استقلال هذا العالم. في هذا المجال، لم يفهم قادة البناء الأوروبي الموحّد من المسألة إلّا أن توضع الامبراطورية الاستعمارية الفرنسية السابقة، في أفريقيا السوداء، تحت تصرف رأسمال مجموعة الستة، أي استبدال الاستعمار الامبراطوري السابق باستعمار جماعي جديد، وذلك بعد أن تضمن فرنسا احتفاظها بامتيازات خاصة عن طريق الفرانكوفونية والاتفاقات الدفاعية.

ولم تذهب أبعد من ذلك النظرة الأوروبية للعالم العربي، خاصة في أفريقيا الشمالية، ما عدا ضرورة الأخذ بعين الاعتبار هنا الوجود الأبرز للطبقات القائدة المحلّية وثباتها. الرؤيا الستراتيجية المضمرة كانت تدفع، هنا، الشركاء العرب في مأزق الرأسمالية الطرفية الملحقة والتابعة لتوسع المركز الأوروبي. فإذا كان منتجو النفط (الجزائر ـ ليبيا ـ العراق ـ الخليج) قد ظنوا أن باستطاعتهم تجنيد إمكاناتهم المالية من أجل تسريع عملية التصنيع، فالطبقات القائدة في هذه البلدان لم تكن تتصور إلّا نموذجاً واحداً من التصنيع، هو ذلك الذي يفتح باباً جديداً لصادرات الرأسمالية المتطورة، الأوروبية، وكذلك الأميركية واليابانية. ولم يكن هذا إلّا ليقوّي الميل إلى العولمة بدل أن يشكّل تقدماً حاسماً في اتجاه تطور وطني أو إقليمي متمحورٍ على الذات. فعندما حانت الأزمة انكشف حجم الكارثة الناجمة عن هذا الاندماج العميق. تشهد على ذلك الديون الخارجية التي تفاقمت بشكل وحشي في شروط الركود، ومع الهجوم الأميركي المعاكس. العربية السعودية، مثلاً، اختارت في هذه الظروف، وبوصفها زبوناً تقليدياً لواشنطن، طريق الدعم اللامشروط للنظام المالي الذي يشكّل أداة العولمة، أداة الهجوم المعاكس الهادف إلى إعادة الهيمنة الأميركية. وإذا كان هناك من محاولة للتمركز المتمحور على الذات، فهذه المحاولات لم تكن إلّا جزئية، عابرة، ومحدودة بحكم طبيعة الطبقات القائدة ذاتها في البلدان التقدمية التي اختارت هذه المحاولات، أكانت بلداناً نفطية مثل الجزائر والعراق، أم غير نفطية مثل مصر وسوريا. ولا بدّ أن نلاحظ هنا بأن هذه المحاولات التي دعمها الاتحاد السوڤياتي آنذاك، كان يحاربها الغرب بمجموعه، بما في ذلك أوروبا نفسها.

إلى ماذا يمكن أن نعزو هذا الرفض الأوروبي لإقامة علاقات مع العرب والأفارقة غير تلك العلاقات الامبريالية الجديدة، أكانت منفتحة على المنافسة الأميركية واليابانية (خاصة عندما يفرض الطرف المحلي ذلك)، أم كانت علاقات مقتصرة على الأوروبيين؟

إن معاينة الحالة البنيوية والظرفية لأوروبا، في المنافسة الدولية، توضح هذه المسألة. أوروبا تغطي العجز في علاقاتها مع الولايات المتحدة واليابان بالفائض الذي تجنيه من مبادلاتها مع العالم الثالث وبلدان الشرق. وهي بحاجة للاحتفاظ بعلاقات غير متكافئة في ميدان تبعيتها الخاصة من أجل أن تلعب لعبة العولمة. وقد وجدت أوروبا المخرج الأساسي لتوسعها في تحديث أطرافها الخاصة بها (وتحديداً أوروبا الجنوبية) وفي تحديثها الداخلي ذاته. وفي حين أن الولايات المتحدة واليابان تصدر رساميلها بصورة أوسع (وتحديداً في أميركا اللاتينية وجنوب شرق أسيا)، من أجل السيطرة على عملية الخروج من الأطر المحلية التي تستوجبها الصادرات الصناعية في العالم الثالث، فإن أوروبا انفتحت على الاستيراد الكثيف لليد العاملة من العالم الثالث، الأمر الذي يشكّل ضرورة لمتابعة وتيرة توسّعها الداخلي. وليس صدفة أن تأتي هذه الهجرة من مناطق التبعية لأوروبا (بشكل أساسي من البلدان العربية والأفريقية ودول الكاريبي)، وهي المناطق الأكثر معاناة من التطور الرأسمالي اللامتكافىء الذي تفرضه هذه الاستراتيجية الأوروبية. ونحن نعلم اليوم أيّ مستوىً أوصلت إليه هذه الهجرة في خلق مناخ سياسي مضادٍ لتحسين العلاقات مع العالم الثالث. وأخيراً، وبسبب ضعف ثرواتها الطبيعية بالمقارنة مع الولايات المتحدة، تعلّق أوروبا أهمية مضاعفة على ضمان تأمين إمداداتها الحيوية. وبما أنها تخلت عن استقلالية وسائلها العسكرية فهي ترغم نفسها بنفسها على تبعيتها للرغبة الأميركية في هذا المجال. وهي تكتفي بقوات التدخل السريع (الموجهة ضدّ العالم الثالث طبعاً) التي تشكّل في الواقع جوهر الرؤيا العسكرية الأوروبية.

كل هذا لا يدعو على الإطلاق إلى إضفاء أيّ مصداقية على الخطاب الأوروبي الموجّه للعالم الثالث. ويُلقي على عاتق السوق الأوروبية المشتركة مسؤولية ثقيلة في تحويل أفريقيا إلى عالمٍ رابعٍ في إطار عملية العولمة الجارية. لأن العلاقات اللامتكافئة، التي تتجدّد في إطار العلاقة بين السوق الأوروبية المشتركة وبلدان أفريقيا والكاراييب والمحيط الهادىء المرتبطة بها، لا تشكّل أي تقدّم في اتجاه تحرير أفريقيا وتطور شعوبها. بل على العكس، إنها تخنقهم في زاوية التخصص المنجمي والزراعي المتخلّف. وبهذا المعنى تتحمل أوروبا مسؤولية كبيرة في تبلور سلطة الطبقات المسيطرة المحلية الجديدة، وبالتالي في الفشل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي تعيشه أفريقيا. إن التحاق أوروبا بسياسات «التكيف»، التي تمارسها الولايات المتحدة من خلال البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، يكشف ضحالة المفاهيم الأوروبية في هذا الميدان، ويُظهر بوضوح حقيقة أن أزمة المصالح بين أوروبا والولايات

المتحدة لا تتعدّى الحدود الضيقة للمنافسة الميركنتيلية. أفلا تُقنِّع العودة الاستعمارية، المخفّفة بعبارات الشفقة، فشل السياسات المتّبعة من قبل الغرب بمجموعه؟

وليست المسؤولية الأوروبية في «المأزق العَرَبي بأقل أهمية. فهنا، أيضاً، لم تتمايز أوروبا عن استراتيجية الولايات المتحدة وأداتها المخلصة التي تمثلها إسرائيل. وحرب الخليج أظهرت بشكل مأساوي هذا الخيار الأوروبي. والهدف هنا هو إبقاء العالم العربي في حالةٍ من الهشاشة والتعرّض القصوى. يؤدي إلى ذلك رفض فكرة بناء الوحدة العربية التي لا يستوعبها الغرب إلا بوصفها كابوساً مزعجاً ويؤدي إلى ذلك أيضاً، الإبقاء على أنظمة الخليج المتخلّفة، والحفاظ على التفوق العسكري الإسرائيلي المطلق، ورفض حق الفلسطينيين في الوجود إلخ... وما يدعو إلى التأمل فعلاً، وإلى التفكير في القدرة المحدودة لأوروبا للخروج من ضحالة فهمها للعالم العربي، هو هذا الالتحاق غير المشروط الذي تبديه إزاء الأطروحات الأطلسية والصهيونية التي تناسب الولايات المتحدة تماماً وتسمح لها بتوجيه ضربة مباشرة للمصالح الأوروبية، خاصة عندما يوضع النفط تحت الإشراف الأميركي المنفرد. لقد داعبت السوق الأوروبية المشتركة لفترة من الزمن، وبمبادرة من فرنسا وشركائها المتوسطيين، فكرة «كسر» العالم العربي عن طريق جرّ المغرب إلى أفيائها. إلاّ أن ردود الفعل العفوية، التي واجهت بها شعوب المغرب حرب الخليج، قد وضعت حدّاً لهذا المشروع اللاواقعي.

يبقى أن ضعف الوعي السياسي والاجتماعي الذي يتشاطره العرب، في الوقت الراهن مع الشعوب الأخرى يقود بدوره إلى أجوبة قاصرة عن الردّ على التحدي الغربي: فعلميات الهروب في الوهم الديني الماضوي وإضعاف القوى الديمقراطية، وثبات الأوتوقراطيات العسكرية، هي نتائج للفشل المزدوج الذي يصيب المشروع التقدمي البديل، في أوروبا كما في العالم العربي. لأنه في مثل هذا البديل، الضروري موضوعياً، ستجد عملية بناء البيت الأوروبي المشترك امتداداتها الطبيعية في بناء وحدة عربية ووحدة أفريقية موازية. وهي عناصر أساسية ولا غنى عنها في بناء عالم متعدّد الأقطاب. ما زلنا بعيدين عن هذا في الوقت الراهن والقريب وبالتالي ستظل الفوضى قائمة.

الخروج من المأزق

حاولت في العرض السابق أن أُبيِّن أن المشاكل في كل مناطق العالم هي مشاكل جديدة وأحياناً خطيرة ومأساوية، وأن أبيِّن أيضاً، أبعد من ذلك، أن النواقص التي يتميز بها الوعي

السياسي والاجتماعي في كل هذه المناطق تجعل الأجوبة المقترحة عاجزة عن مواجهة التحدّيات، ولا تستطيع بالتالي إلّا أن تفاقم الفوضى والبربرية. هذه النواقص تشكل الخلفية التي تقوم عليها أزمة اليسار على المستوى العالمي.

الأقنوم كثنائي، اليمين - اليسار، في بلدان الرأسمالية المتقدمة يُعيدنا إلى إرث تاريخي مزدوج: عصر الأنوار (وتناقض الإيديولوجية المحافظة مع أطروحات التقدم وحركته من جهة، والإدارة السلطوية التي تقابلها الديمقراطية من جهة أخرى)، وكذلك الحركة العمالية (التناقض بين الإدارة الخاضعة إلى عقلانية الرأسمال وحدها والاشتراكية التي تعارضها من جهة أخرى). إن أياً من عناصر هذا الإرث لا تجد لنفسها مكاناً حاسماً في مجتمعات الأطراف الرأسمالية. فهنا القطيعة بين اليمين واليسار هي قطيعة يستوجبها الاختلاف بين قبول أو رفض «الرأسمالية القائمة بالفعل»، أي قبول أو رفض العولمة الاستقطابية التي جعلت مجتمعات العالم الثالث مجتمعات طرفية. لذلك فإن حركة التحرر الوطني بكل مكوّناتها التاريخية - البرجوازية، الشعبية، الاشتراكية - تشكّل قوة يسارية على المستوى العالمي، وتشكّل القوة الاجتماعية الأكثر فعالية في مجتمعات العالم الثالث. والخصم الذي تواجهه الحركة هنا يسمّى الطبقات الكومبرادورية والتابعة المسيطرة، حيث يطلق عليها نعوت «العمالة، الخيانة، خدم الاستعمار والاستعمار الجديد». لا يوجد هنا إجماع يشبه الإجماع الذي يحدّد المجتمعات الغربية. والسلطة المحلّية هي، تبعاً للظروف واللحظات التاريخية المعاصرة، إما في أيدي القوى الرجعية أو في أيدي قوىً ترفع راية الحركة القومية وتحقق انقلاباً حقيقياً في هذه السلطة. وعندئذٍ يأخذ الغرب على نفسه وبصورة دائمة محاربة مثل هذه السلطة. وقد يكون من الواجب أن نعارض بطريقة ما التماسك والفردانية الحقيقية داخل المجتمعات الغربية، التي تختفي وراء شعار التعدّدية، بالتعدّدية الحقيقية في مجتمعات الأطراف (الجنوب والشرق) حيث أن المعارضة هي معارضة متفجرة لا يمكن أن تتمّ السيطرة عليها عن طريق يشبه الديمقراطية الغربية.

وعلى عكس كل المزاعم، فإن إيديولوجيات حركة التحرر الوطني لا تلقي تبعات هذا الوضع على عاتق عوامل خارجية، على حساب العوامل الداخلية. فالتركيز هنا يضع المعركة غالباً ضد قوىً وأفكار محلّية تشكّل عقبات أمام التقدم. ولكنه من الطبيعي - على الأقل هكذا يعتقد معظم المعبرين عن فكر التحرر الوطني رغم كل التنوع المرتبط بالزمان والمكان - أن تتكون القناعة بأن أيّ عمل تقدمي سيدخل في اشتباك مع التكيّفات التي

يفرضها الخارج. فالنظام الرأسمالي العالمي لا يُعتبر، إذن، عاملاً حيادياً ولا ملتبساً، وحتماً ليس إيجابياً. إنه عائق، وهو عائق يعبّر اسمه (الامبريالية) ـ وغالباً ما يرفض هذا المصطلح في الغرب بوصفه مصطلحاً غير علمي ـ بصورة عادية وعامة عما هو حقيقة واقعة. والخلافات المحتدمة داخل حركة التحرر الوطني تقوم حول الطبيعة الملموسة لهذه الامبريالية في كل مرحلة من مراحل التوسع الرأسمالي العالمي منذ بدايته، وأشكال التعبير عن قوانين حركته، ووسائل تدخله، والتحالفات الاجتماعية التي يشكلها ويعيد إنتاجها الاستقطاب العالمي. إلاّ أن هذه الخلافات لا تضع وجود الامبريالية موضع التساؤل على الإطلاق.

ومعروف كم هو صعب وكم كان صعباً بناء حوار إيجابي بين القوى اليسارية في الغرب والقوى اليسارية في العالم الثالث. وبالرغم من ذلك فإن الفصائل اليسارية الأكثر إدراكاً للطبيعة الشاملة للتحدّيات التي تواجهها الإنسانية، والأكثر تعلقاً ببديل قائم على قيم كونية، هذه التيارات كانت تمارس دائماً مثل هذا الحوار الذي يتجاوز بأبعاده الإيجابية النتائج المباشرة التي تنتج عنه.

إن الإجابة الإنسانية والتقدمية على مشاكل العالم المعاصر تستوجب إقامة أممية جديدة، بين شعوب قادرة على إنتاج نظام من القيم الإنسانية حقاً، كتكميل للإرث الذي لم يكتمل من عصر الأنوار ومن الحركة الاشتراكية. ذلك هو السبيل الوحيد لبناء جبهة فعّالة ضد أممية الرأسمال والكونية الزائفة والمشوهة لنظام القيم الذي ينتج عنها. وعلى الطرف النقيض من ذلك تشكّل الليبرالية الجديدة الأوتوبيا الفعلية للرجعية المعاصرة، الأوتوبيا التي تلهم سياسات لا تؤدي إلاّ إلى مزيد من الفوضى والبربرية.

أما على المستوى الداخلي، فإن التحالفات الاجتماعية التي تحدّد محتوى الستراتيجيات التقدمية البديلة في المناطق المعنية هي تحالفات مختلفة بالضرورة. في الغرب البعد البرجوازي لهذه التحالفات، القائم على تاريخ طويل أنتج هذا التطور، هو بعد واضح وبديهي. ولكنه لا يستثني احتمال التحول باتجاه إضفاء طابع تقدمي أكثر اجتماعية على النظام، ومع الوقت، احتمال تبلور هيمنة عالم العمل المأجور. في بلدان الشرق، هذه التحالفات تدعو إلى تحرير المجتمع من نير الدولنة في صالح جدلية تعترف بالأزمة بين القوى الاجتماعية، الاشتراكية والرأسمالية. ولكن في العالم الثالث هي تستوجب بصورة دائمة تقريباً، قلب التوجهات بصورة أكثر جذرية مما يستوجبه الميل إلى التقدم البسيط، والتخلص من التبعية البرجوازية التي تعيد إنتاج نظام غير مقبول. الشعور الحادّ بالأزمة التي يمثلها هذا الخيار هو أكثر مأساوية

في الجنوب وفي الشرق مما هو في الغرب. والسبب هو أن هذا الخيار هو إدراك لضرورة استبدال الرؤيا البرجوازية الضيقة والمقتصرة على السوق بمضمون شعبي على المستوى الوطني والإقليمي. وعدم الاعتراف بهذا المعطى الأساسي للمشكلة يعني أن تُسجن مواجهة شعوب الجنوب في يأس الفكر القومي المتخلّف، والأصولية الدينية وغير الدينية.

يجب أن تشكّل الأزمة مناسبة لتقدم الفكر النقدي. بمعنى التشكيك في كل الدوغمائيات بصورة جذرية. لكن الأزمة لم تشكّل هذه المناسبة، ربما بسبب عدم قابلية الاقتصادوية الأكاديمية والموقف الإداري على مثل هذا النقد. ولا شكّ أن مسؤولي الحركة الاجتماعية ورجال السياسة التقدميون هم أكثر حساسية إزاء هذه المسألة. والتعدّدية القطبية على المستوى العالمي - التي اقترحنا أساسها هنا - هي القاعدة الواقعية الوحيدة التي يمكن أن تُبنى عليها أممية الشعوب الجديدة. وحده التقدم العميق من العلاقات الاجتماعية المندرجة في هذه التقدّمية القطبية يسمح، عبر الاعتراف بالتنوع الموضوعي للشروط وللشعوب، بوضع الأسس لبناء عالم وحدة مصير الشعوب ومشروعية وحدة المصير هذه.

الفصل الثاني

العولمة الرأسمالية الجديدة

ليس في نيتي أن أقدم في هذا الفصل لوحة شاملة عن التطور الاقتصادي في العالم خلال العقود المنصرمة؛ فحول هذا الموضوع تتوفر كمية كبيرة من الأدبيات. أريد أن ألفت الانتباه فقط، الى المعطيات الأساسية الراهنة التي تسمح فعلياً بالحديث عن تعمّق العولمة، وأن نضع، في إطار هذه العملية الشاملة، الاستقطاب الثلاثي (وهو تعبير بدائي عن التداخل الجديد في اقتصادات الأقطاب الثلاثة، أي الولايات المتحدة واليابان والسوق الأوروبية المشتركة)؛ وكذلك التمايزات في داخل الأطراف، أي ظهور بلدان نصف مصنّعة، من جهة، وتكون عالم رابع، من جهة أخرى. وأقترح، لاحقاً، مناقشة ما أعتبره التحدّي الحقيقي الذي تمثله العولمة الرأسمالية الجديدة.

حتى الحرب العالمية الثانية، تطورت الرأسمالية في مراكزها على قاعدة الدولة البرجوازية الوطنية التي أمنّت الرأسمالية، نفسها، ظهورها وتشكلها التطوري. وكان تعزز الاقتصادات الرأسمالية الوطنية المتمحورة على ذاتها هو النتاج التاريخي الأساسي لهذا التطور. على العكس من ذلك لم يسمح التطور العالمي للرأسمالية للأطراف بأن تتكّون وتتشكّل بنفس الطريقة، أي بصفتها اقتصادات وطنية متمحورة على ذاتها. إلّا أن الثورات المسماة اشتراكية، وحركات التحرر الوطني في العالم الثالث، كانت تضع نصب عينيها، بشكل أو بآخر، تحقيق هذه المهمة التي بدت وكأنها الشرط الحيوي الضروري لأيّ تقدم فعلي. لقد كنّا إذاً إزاء اقتصاد «دولي» قائم على علاقات بين دول مستقلة نسبياً، ولو أن هذه العلاقات كانت علاقات تبعية متبادلة غير متكافئة وعلاقات تنافس حادّ.

إن العولمة الجديدة تنطلق عبر تفكيك هذه البُنى المتمحورة على ذاتها في قلب النظام لتستبدلها باقتصاد عالمي فعلاً ـ إذا استعدنا التعبير القوي في التحليل الذي يقترحه ميشال

بو. هل يجب قبول هذا التطور بوصفه عملية لا بديل لها؟ هل يجب قبول ذوبان الوحدة القومية (حيث هي موجودة كبنية تاريخية موروثة)، والامتناع عن بنائها إذا لم تكن موروثة؟ هل يجب بالتالي استبدال مفاهيم التطور القديمة (الوطنية أولاً) برؤيا جديدة تقع بجملتها في إطار التطور العالمي؟ أم يجب مصالحة بعض مقتضيات العولمة (وتحديد أيّها) مع هدف إقامة بنية «وطنية» وتحديد هذه البنية؟ يوجد جوابان على هذه الأسئلة يعبّران عن مصالح اجتماعية مختلفة وحتى إشكالية.

وأيّاً كان الأمر فإن أحد الأجوبة على هذا التحدّي يقوم على استبدال الدول الوطنية المتمحورة على ذاتها بتجمعات إقليمية مندمجة إلى هذا الحدّ أو ذاك. ويشكل المشروع الأوروبي التعبير الأكثر بداهة عن هذا الطموح. ولكن هناك مشاريع أخرى أودّ مناقشة مضمونها.

العولمة الجديدة وأداء المناطق المختلفة من العالم

١ ـ انطلاقاً من مقاربة أولية وشبه حدسية، من الممكن أن «نقيس» درجة تقدم عولمة الأنظمة الاقتصادية، المكونة للاقتصاد العالمي، بواسطة الوزن النسبي الذي تحتله التجارة الخارجية في الناتج المحلي الخام للبلدان المختلفة. من هذه الزاوية يمكن القول بأن المرحلة الطويلة التي انفتحت مع الحرب العالمية الثانية تتميّز بتقدم سريع لعملية العولمة. وفوق ذلك لم يترافق تباطؤ النمو، الذي شهدته بداية السبعينات، مع ضعفٍ في التجارة العالمية، كما كان الحال في الثلاثينات حيث تزامن هبوط الإنتاج مع تدنّي مستوى التبادلات الخارجية. على العكس من ذلك، ظلت مستويات ارتفاع التبادل الخارجي، في السبعينات والثمانينات، أعلى من معدلات النمو العام. مما يعني أن العولمة تتكثف.

حصة الصادرات من الإنتاج المحلي الخام في بلدان الغرب الرأسمالي المتقدم، مثلاً، ارتفعت بين سنة ١٩٦٥ وسنة ١٩٨٨ من ١٢٪ إلى ٢٠٪. وعندما نعرف الوزن المتصاعد للخدمات غير القابلة للتصدير في الناتج المحلي الخام، وهي تقارب ٦٠٪ يصبح بالإمكان تقدير أهمية التجارة الخارجية التي تغدو عاملاً حاسماً في أداء قطاعات عديدة من الإنتاج الزراعي والصناعي. ورغم أن التنافس العالمي ليس بذاته شيئاً جديداً فإن عامل التبادل الذي يرتدي أهمية جديدة نوعياً يصبح في أساس خطاب السلطة الذي يركز على ضائقات التنافس العالمي، متخلياً تماماً عن مفهوم «الاستقلال الوطني» الذي ساد في الثلاثينات.

ونلاحظ مع ذلك بأن هذا التعمّق للعولمة يميز بالدرجة الأولى عملية الاختراق المتبادل في

الاقتصادات الرأسمالية المتطورة، وبدرجة ثانية فقط، توسع المبادلات شمال ـ جنوب. ويشكل تكثف المبادلات بين دول أوروبا، الذي تحفزه السوق الأوروبية المشتركة، عاملاً رئيسياً في تنامي التجارة العالمية. ومن الممكن اليوم الحديث عن «منطقة اقتصادية أوروبية»، رغم أنني أتردد في اعتبارها منطقة مندمجة تماماً كما كان عليه حال الاقتصادات الوطنية الكبيرة في أوروبا قبل الحرب العالمية الثانية (ألمانيا، بريطانيا، فرنسا). وفي المرتبة الثانية يأتي موقع تكثف المبادلات بين الأقطاب الثلاثة للاقتصاد العالمي: الولايات المتحدة، اليابان، السوق الأوروبية المشتركة. فهذه الأخيرة مسؤولة بنسبة كبيرة عن ارتفاع حصة التجارة الخارجية في الناتج المحلي الخام للولايات المتحدة (الذي قفز من ٦٪ إلى ١١٪ بين سنة ١٩٦٥ وسنة ١٩٨٨)، وحتى لليابان، رغم أنها أكثر تواضعاً إذ ازدادت من ١١٪ إلى ١٣٪ خلال السنوات نفسها. فإذا اعتبرنا السوق الأوروبية المشتركة، بهذا المعنى، بلداً واحداً، وألغينا من الحساب المبادلات الداخلية بين بلدانها ـ لرأينا أن المبادلات الخارجية لكل من هذه الأقطاب الثلاثة العملاقة تبلغ حوالي ١٢٪ من ناتجها المحلي الخام، وأن أكثر من ٦٠٪ من هذه المبادلات يتناول مبادلاتها فيما بينها (حصة المنتجات المصنّعة في بلدان الغرب الرأسمالي المتقدم ارتفعت من ٦٦٪ عام ١٩٦٥ إلى ٧٠٪ عام ١٩٨٥. ولكن إذا استثنينا قيمة المبادلات فيما بين بلدان السوق الأوروبية المشتركة فإن هذه النسبة ستنخفض إلى حوالي ٦٠٪). أخيراً، إن نسبة ١٢٪ من الناتج المحلي قد تبدو لنا، هنا، نسبة متواضعة، إلاّ أنها في الواقع تمثل ٣١٪ من الإنتاج الزراعي والصناعي (علماً بأن الخدمات تقدم ٦١٪ من الناتج المحلي العام).

كما أن حصة التبادل بين الأقطاب المتطورة والأطراف ليست كمية مهملة، على الرغم من الخطاب السائد، الذي يقدمها، متسرعاً، بهذه الصورة. فالعالم الثالث يشكّل سوقاً مهماً يزداد اتساعاً، ولا شك أن توسع هذا السوق هو توسع غير متناسق للحدّ الأقصى. فسنة ١٩٨٨ بلغت التجارة الخارجية (باستثناء الاتحاد السوفياتي، كوريا الشمالية، ألمانيا الشرقية، تشيكوسلوفاكيا وكوبا) ٢٦٢٧ ملياراً من الدولارات، منها ٧٧٪ صادرات بلدان الغرب الرأسمالي المتقدم (٢٠٢٤ ملياراً) مقابل ٢٣٪ حصة بلدان العالم الثالث (٦٠٣ مليارات، منها ٤٨ ملياراً للصين، ١٥ ملياراً للهند، ٤٥ ملياراً للبلدان الضعيفة الدخل، و٣٤١ ملياراً للبلدان المتوسطة الدخل. وهذه الأخيرة موزعة: ١٥٤ ملياراً للبلدان النفطية القليلة السكان، ١٧٤ لآسيا الشرقية، ١٠١ لأميركا اللاتينية، ٨٥ للبلدان العربية والشرق الأوسط ولآسيا الجنوبية والجنوبية ـ الشرقية، وأخيراً ٢٩ ملياراً لأفريقيا). وتتوزع نسبة صادرات

كل من الأقطاب الثلاثة، إلى العالم الثالث بين ٢٠ إلى ٣٠٪، الولايات المتحدة واليابان أقرب إلى نسبة ٣٠٪ في حين تقترب حصة السوق الأوروبية من ٢٠٪ بواسطة التجارة الداخلية للمجموعة. ومن المهم أن نشير إلى أن حجم التجارة الخارجية للعالم الثالث قد ازداد بسرعة تفوق زيادة الناتج المحلي الخام لبلدانه. فصادرات الصين، مثلاً، ارتفعت من ٣٪ إلى ١٤٪ من الناتج المحلي بين سنوات ١٩٦٥ و١٩٨٨، وارتفعت صادرات الهند في نفس الفترة من ٤٪ إلى ٧٪ وصادرات البلدان المتوسطة الدخل من ١٨٪ إلى ٢٦٪. وحدها صادرات البلدان الضعيفة الدخل انخفضت من ٢٥٪ إلى ١٩٪ في الفترة المذكورة. وسوف نعود لبحث مغزى الركود النسبي في التجارة الخارجية (والإنتاج) لمعظم بلدان العالم الثالث، أي تلك التي تشكّل «العالم الرابع» (ومعظم بلدانه تقع جنوبي الصحراء الكبرى). فالأرقام لا تحمل هنا الدلالات ذاتها كما هي بالنسبة للبلدان الأخرى، لأن تقديرات الناتج المحلي هي على الأغلب مدعاة للشكوك (أو على الأقل لا تملك قيمة كبيرة). لذلك يجب تفسير تقلبات المعادلة (تصدير ـ ناتج محلي خام) بتحفظ وحذر كبيرين.

وإذا كان ما نسميه بالعالم الرابع لا يشكّل فعلياً إلاّ سوقاً ثانوياً بالنسبة للمراكز، فالأمر مختلف تماماً مع البلدان ذات المدخول المتوسط التي تشكل سوقاً مهماً وآخذاً في التوسع، وحيث يتطور التبادل بشدة أكبر من تلك المتعلقة بالتبادل بين الأقطاب المتطورة. «فالعولمة» تكثفت إذاً بالنسبة لبلدان الأطراف حتى ولو أنها تركزت، طبعاً، حول عدد محدود من البلدان.

إن دور الأطراف في العولمة ليس سلباً وحسب (بمعنى انفتاح الأسواق لتوسع الشمال)، لأن تصنيع الجنوب يعطيه وظيفة فاعلة هي وظيفة تمثيل نسبة مهمة من المنتجات المصنّعة في السوق العالمي.

لا شك أن الشمال يحافظ على هيمنته على السوق العالمي، لأنه يتمتع بفائض في المنتجات الزراعية (مقابل الشّح الغذائي في الجنوب)، ولأنه يمتلك المبادرة في الإنتاج الصناعي المتجدد. إن الصادرات الصناعية للأقطاب الثلاثة باتجاه العالم الثالث ـ حوالى ٢٠٠ مليار دولار سنة ١٩٨٥ ـ تشكّل أقل من ٢٠٪ من التبادلات العالمية لهذه الصناعات، التي تجاوز حجمها ألف ومئة مليار في ذلك التاريخ. هذه النسبة تبقى متواضعة ولكنها ليست بالكمية المهملة (فعندما نستثني المبادلات الداخلية في السوق الأوروبية المشتركة ترتفع هذه النسبة إلى ٢٢٪). صادرات الولايات المتحدة إلى العالم الثالث شكلت ٣٥٪ من مجموع صادراته

الصناعية (١٦٠ مليار دولار سنة ١٩٨٥) صادرات اليابان شكلت ٣٦٪ من مجموع ١٧٠ مليار دولار لنفس السنة، أما صادرات السوق الأوروبية المشتركة التي بلغت ١٠٠ مليار دولار سنة ١٩٨٥ فإنها تشكل ٢٥٪ من مجموع صادرات السوق إذا استثنينا المبادلات الداخلية فيها.

وعلينا، بموازاة ذلك، أن نسجل ظهور منتجات مصنّعة تصدّرها مجموعة من بلدان العالم الثالث ذات الدخل المتوسط.

«العولمة» النشيطة تكثفت إذاً في بلدان الأطراف، رغم أنها تتمحور أكثر فأكثر حول عدد محدود من البلدان: بالدرجة الأولى التنانين(*) الأربعة في آسيا الشرقية (أكثر من ٧٠ ملياراً صادرات مصنّعة سنة ١٩٨٥، منها ٢٨ ملياراً حصة كوريا الجنوبية وحدها)، يليها البلدان الكبرى في أميركا اللاتينية (البرازيل والمكسيك حوالي ١٦ ملياراً)، آسيا الجنوبية الشرقية (تايلاند، ماليزيا، إندونيسيا، الفيليبين، ١٢ ملياراً)، أما أوروبا الشرقية وتحديداً يوغوسلافيا، بولونيا والمجر فتمثل طاقة آخذة في الاتساع: ٢٢ ملياراً للبلدان الثلاثة. ويجب، أيضاً، أن نضيف إلى هذه اللائحة الصين (١٣,٤ ملياراً) والهند (٥,٩ مليارات). على العكس من ذلك فإن حصص العالم العربي (٣,٦ مليارات) والعالم الرابع (أقل من مليارين) تبقى عديمة الأهمية وفي حالة ركود.

لا تشكّل التجارة الخارجية إلاّ مؤشراً، بين جملة مؤشرات لا تقل أهمية عنه، على تكثف العولمة مثل المبادلات التكنولوجية (والتبعية التكنولوجية)، التدفقات المالية (والدين الخارجي)، ناهيك عن العوامل الخارجة عن الاقتصاد (الثقافة والمواصلات، الجغرافيا السياسية والتسلح، البيئة).

كل هذه العوامل تشهد على تكثف العولمة، إنْ على مستوى تداخل الاقتصادات والمجتمعات المركزية أو على مستوى اندماج الأطراف في النظام العام.

٢ ـ إن تكثف المبادلات والاختراقات فيما بين الاقتصادات الوطنية، الذي وصفناه هنا، كان قد انطلق منذ سنة ١٩٤٥ في نطاق العالم «غير الاشتراكي» وبحماية الهيمنة الأميركية. واندرجت كذلك، في هذا الخيار، فكرة البناء الأوروبي، التي طرحتها مجموعة «الستة» سنة ١٩٥٨ في اتفاقية روما، كاستكمال لمشروع مارشال. وترافق ذلك مع خطة التصنيع المكثف

(*) التنانين: جمع تنّين/ مفردها تنّين (المحرر).

التي رسمت في بعض بلدان ومناطق العالم الثالث. في حين استمر الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية والصين، في شبه عزلة أوتاركية، في تسريع تنميتها المكثفة بوتائر نمو أعلى من العالم الرأسمالي.

هذه الظروف تغيرت بشكل مفاجىء ابتداءً من السبعينات، ودخل الاقتصاد الرأسمالي في الأزمة. فمرحلة النمو الطويلة التي استمرت منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية كانت قد انتهت. ومنذ السبعينات انخفضت معدلات نمو الإنتاج الوطني الخام إلى مستوى ٢/٣ مما كانت عليه في السابق، في حين تدنّى الإنتاج الصناعي والزراعي إلى مستوى النصف. الاقتصاد التقليدي يتشبث في تحليل التطورات الاقتصادية في إطار الوضعيات المستتبة من سنة إلى سنة (ركود، انتعاش إلخ..). في حين أن المسألة تتعلق بمرحلة طويلة من التحولات البنيوية على خلفية أزمةٍ يشكّل تعمق العولمة أحد عناصرها الأساسية. من ناحية ثانية سمح تركيز الانتباه على انهيار النظم المسماة اشتراكية، وعلى الطابع المالي «للأزمة العالمية» (الدين، التضخم، ...)، بتناسي الخلفية الحقيقية لأزمة بنيوية تجري التحولات الوضعية العابرة على سطحها.

ويشكّل انهيار النظم الاقتصادية (والسياسية) في أوروبا الشرقية والمستقبل الغامض للاتحاد السوفياتي والصين البعد الرئيسي الثاني للتحولات البنيوية الجارية. فمع أواسط السبعينات بدأت معدلات النمو في الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية تنخفض ثم انهارت في النصف الثاني من الثمانينات مؤدية إلى الأزمة الراهنة، على العكس من ذلك حافظت هذه المعدلات في الصين على وتيرة ثابتة تقريباً منذ الخمسينات بغض النظر عن التقلبات المرتبطة بالظروف السياسية، ولعلها شهدت تسارعاً ما خلال الثمانينات. فأزمة النظام هنا هي إذاً من طبيعة مختلفة عما هي عليه في الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية رغم التشويش الذي تنتجه في هذا المجال الآراء المسبقة الايديولوجية المسيطرة.

العامل الثالث في الوضع الجديد يقدمه التحول المتباين الذي تعيشه المناطق المختلفة من العالم الرأسمالي. وأود أن ألفت الانتباه إلى عوامل التحول هذه في أطراف النظام العالمي إجابة على سؤال: ما هي طبيعة هذا التطور؟ ما هي تناقضاته وحدوده؟ هل يمكن الاستمرار في هذا التطور الخاضع لمعيقات العولمة؟ هل يمكن أن يطرح خيار بديل مختلف؟

٣ ـ سأعاين أولاً الأداء الاقتصادي للعالم الثالث وفق تعابير النمو والتوازن الخارجي التقليدية، وبالتحديد خلال العقد الأخير أي الثمانينات.

من وجهة النظر هذه يبقى أداء العالم بالإجمال ضعيفاً وفاشلاً. فمعدلات النمو تميل إلى الانخفاض في كل مكان، ما عدا الهند وآسيا الشرقية. وانهيار هذه المعدلات يبدو فظيعاً في بلدان العالم الرابع: فأفريقيا جنوب الصحراء تسجل انخفاضاً هائلاً في نمو دخل الفرد على مدى سنوات عديدة (٢٪ -) وكذلك يسجل انخفاض النمو لدى مجموع دول العالم الثالث، بما في ذلك الدول المتوسطة المداخيل. (سجلت الثمانينات انخفاضاً في دخل الفرد في بلدان أميركا اللاتينية)، وبصورة خاصة في البلدان المستدينة، حيث تدنّت القدرات الإنتاجية (وأحياناً دمرت) بسبب التكيف المفروض عليها. وحتى البلدان ذات الصادارت الصناعية شهدت تباطؤاً في معدلات النمو، رغم أنها بقيت إيجابية بالنسبة لمداخيل الأفراد. هنا لا نلحظ إلّا استثنائين: الهند وآسيا الشرقية (كوريا، تايوان، هونغ كونغ، وسنغافورة).

المعايير التقليدية الأخرى لا تقول شيئاً أكثر من تكملة للصورة ذاتها. فجهود التوظيف تصطدم أولاً بتقليص المداخيل. ورغم الشكوك التي تدور حول صحة البيانات، إلّا أنها تشير إلى حالة ركود ممكنة على مستوى منخفض معمّم، خاصة في البلدان الفقيرة والمدينة التي تصيبها سياسة التكيف بشكل مؤذٍ. ولكن يسجل، في اتجاه معاكس، ارتفاع في معدلات التوظيف في البلدان الصناعية المصدرة، على الخصوص في آسيا الشرقية. ونظراً للكلفة العالية التي تفرضها الصناعة الحديثة في ميادين التوظيف يصبح الحديث عن الركود تعبيراً عن سحب توظيف فعلي، طالما أن التوظيف الصافي هو سلبي. أما التحسن الطفيف في المعدلات فلا يشير إلّا إلى نتائج ضعيفة: أي إنتاج صناعي وصادرات في حالة نمو متواضع ولكنه نمو مكلف جداً للصناعة ومترافق مع جهود مضنية في ميدان التصدير. إن خطاب البنك الدولي يمر على هذه التقديرات المناقضة لعقيدته دون أن ينبس بكلمة.

يجب الحكم على نتائج نمو الصادرات إذاً قياساً إلى كلفة التوظيف (بالنسبة إلى دخل عام راكد في أغلب الأحيان). لأن الصادرات تزداد في كل مكان تقريباً بالنسبة إلى الناتج المحلي الخام، رغم أنها راكدة في البلدان الأشد فقراً. وهي تزداد بنسب أعلى في الهند وفي مجموعة الدول المتوسطة المداخيل خاصة في البلدان ذات الصادرات الصناعية (بالدرجة الأولى آسيا الشرقية). ولكن ما هو الثمن الذي يدفعه المجتمع؟ إنه، أولاً، مزيد من المديونية الخارجية التي تجد هنا أحد مسبباتها (بالإضافة إلى أسباب أخرى خارجة عن إرادة دول العالم الثالث وسياساتها، مثل ارتفاع معدلات الفائدة التي أقرتها الإدارة الأميركية). على كل حال الأدبيات حول الديون متوفرة لدرجة لا يسعنا أن نضيف إليها شيئاً (أنظر جدول رقم ٤).

هناك انعكاسات سلبية أخرى للأزمة العامة وللأعباء التي يتحملها العالم الثالث في هذه الأزمة. والإحصاءات، بشأن الإنفاق الإداري في الناتج المحلي الخام، لا تقدم إلّا معلومات فقيرة حول الدور الحقيقي للدولة والخدمات الاجتماعية التي تمولها. ولكن من الملاحظ هنا، رغم كل ما يقال عن دور الدولة الكبير في العالم الثالث، أن هذا الدور هو أضعف بكثير مما هو في مجموعة بلدان الغرب الرأسمالي المتقدم. إلّا أن احتمال هذا الدور هو أكثر صعوبة في البلدان الفقيرة بسبب الأهمية الأكبر التي ترتديها هنا المنتجات غير المعدة للسوق. المسألة الحقيقية تبقى خارج هذا الإطار الكمي والمالي وتندرج في ميدان تفحص نوعية الخدمات التي تقدمها الدولة، فاعليتها ووظيفتها الاجتماعية. فالتقييم السلبي، الذي يقدمه «الخبراء الأجانب» لهذا التدخل، لا يعني على الإطلاق أنه في حقيقته ليس عقلانياً وفعالاً لجهة دوره الاجتماعي والسياسي، بل على العكس من ذلك.

إذن، على أساس المعايير التقليدية للاقتصاد الليبرالي، أداء العالم الثالث بمجمله هو أداء ضعيف وأحياناً يصل حدود الكارثة. وتعمق العولمة هنا ليس مخرج نجاة من تحديات الأزمة بل هو أحد عناصرها. ومن وجهة النظر التقليدية ذاتها لا يوجد إلّا استثناءان من الفشل العام في التطور: الهند وآسيا الشرقية. وسنقدم لاحقاً تفسيراً لهذه الاستثناءات الظاهرة.

٤ ـ إن الاستنتاج الأساسي، الذي يقدمه الخطاب السائد حالياً، هو أن العولمة عملية لا مفر منها ويجب قبولها كما هي. إذ لا يمكن إلّا التكيف معها. والثاني، هو أن التكيف النشيط مع هذه الضرورة أمر ممكن بالنسبة للبلدان المسماة «نامية». يشهد على ذلك، مثلاً، نجاحات كوريا الجنوبية وبعض البلدان الأخرى. فكل شيء إذاً يتوقف على العوامل الداخلية الخاصة ببلدان العالم الثالث المختلفة.

ولعل تقارير البنك الدولي هي، في هذا الباب أمثلة نموذجية، فقراءة هذه التقارير المملة كقراءة جريدة البرافدا منذ خمس عشرة سنة، تقدم فضيلة واحدة هي المعرفة المسبقة بما سيقوله هذا البنك حول أيّ موضوع، جديداً كان أم قديماً. فهي لا تذهب مطلقاً أبعد من الاستنتاجين المذكورين. إنه الموقف الايديولوجي الذي يفرض إقصاء المسائل الحقيقية واستبدالها بكم من «المعطيات» خالٍ من أيّ مدلول محدد. وهي معطيات يجري استنطاقها لتعترف بما يراد لها أن تعترف به، من أجل إعطاء التأكيدات الإيديولوجية البحتة طابع «العلم».

يجب إذاً تجاوز المعايير التقليدية وتحليل الآفاق والاحتمالات في مدى أبعد من ذلك التطور

الذي تفتحه أو تغلقه «الرأسمالية القائمة بالفعل (كما أسميها «كنقيض للنموذج الإيديولوجي للاقتصاد الليبرالي») في أطراف النظام الرأسمالي العالمي». ومن أجل القيام بذلك يجب التركيز على ما يلغيه التحليل التقليدي. أي على توزيع الدخل، العمل، التأهيل، الخدمات الاجتماعية، دور الدولة، تناقضات التطور (تحديداً الريف ـ المدينة)، وسوى ذلك..

فالتوزيع للدخل، الذي تعتبره الأمة مشروعاً هو ضرورة مطلقة؛ لأن انعدامه يعني عدم الاندماج الفعلي وبالتالي فقدان مقومات وجود الأمة نفسها. ومن دون استقلالية ما إزاء الخارج، (على الصعيد التكنولوجي والمالي والغذائي والصناعي والعسكري والثقافي) لا يمكن أيضاً للأمة أن توجد لأنها لن تكون عنصراً فاعلاً في تحديد ملامح المجتمع الدولي. والحرمان الناتج عن خضوع سلبي للتطورات يولد ردّات فعل سلبية أكثر مما هي إيجابية. ومن هذا المنطلق يجب تقييم أداء الاقتصاد العالمي لكي يطرح السؤال: هل إن النمو المقصود زاد من هذه التناقضات واللامساواة والتبعية أم، على العكس خفف منها؟.

المعطيات التي يقدمها الاقتصاد التقليدي لا تجيب على هذه الأسئلة لأنها تزيحها بالجملة، كما أن استخدام المعطيات المجموعة، في ختام هذا الفصل والتي تلخص الملاحق الإحصائية لآخر تقارير البنك الدولي، هو استخدام محدود. الجداول تقرأ ببساطة إلّا أن التعليق الذي يخطه البنك الدولي عليها يبقى فارغاً وخارج الوجهة اللازمة، لأنه يسعى إلى مشروعية مسبقة لأطروحاته الخاصة. وتحت وطأة الموجبات «الأخلاقية» يسجل البنك من وقت لآخر تعليقات بشأن الفقر، مثلاً. على أن اختيار التعبير نفسه شديد الدلالة لأنه تعبير من خارج العلم الاجتماعي، ونابع من خطابات بعض كبار المتمولين ومسؤولي الدول في الاحتفالات الخيرية. لا يجري هنا على الإطلاق أيّ ربط «للفقر» بآليات التطور الاقتصادى الفعلي.

على جميع هذه المستويات (توزيع الدخل، والسيطرة على العلاقات الخارجية، والامتصاص التكنولوجي) تبدو صورة العالم الثالث سلبية إجمالاً. فاللامساواة في توزيع الدخل تتفاقم في كل مكان، لدى الأغنياء كما لدى الفقراء، حتى في الهند. ويزداد التفاوت في البلدان التي سجلت تطوراً أكثر وضوحاً. الاستثناء الوحيد هو الثنائي كوريا تايوان. ومن الطبيعي أن تكون درجات هذا التفاوت متحركة. وتحتفظ أميركا اللاتينية بنموذج اجتماعي هو الأكثر رداءة. ويحاول الليبراليون أن يغسلوا ضمائرهم بتذكر الماضي المشابه للرأسمالية الأوروبية. ولكنهم ينسون أن التحسن اللاحق في نمط التوزيع إنما حصل بفضل النضالات العمالية (التي يدينونها في العالم الثالث). رغم أن تطور هذه النضالات جرى في

إطار سمح بإيجاد نهاية سعيدة في التوسع الامبريالي. إن قانون التراكم الذي لا محيد عنه يعمل إذن، كما صاغه ماركس، على مستوى النظام العالمي «للرأسمالية القائمة بالفعل» وليس فقط على مستوى مراكزه مأخوذة على حدة[1]. ولذلك لا يفهم هؤلاء بأن اللامساواة المتفاقمة، التي تلحظ في أطراف النظام، ليست من مخلفات ما قبل الرأسمالية (كما تزعم المقولة الفيبرية الجديدة)، وإنما هي النتاج الضروري للتوسع الفعلي للرأسمال. ولا يفهمون، أيضاً، بأن التراكم على الصعيد العالمي يشكل في الأطراف بُنىً اجتماعية غير مؤاتية لتطور النضالات الاجتماعية، على عكس ما حصل في الغرب.

وهناك مؤشرات أخرى تعزز المغزى السلبي لقانون التفاوت المتزايد للتوسع الرأسمالي الطرفي منها، بالدرجة الأولى، البطالة التي لا تقدم الإحصاءات الرسمية أيّة فكرة عن مداها الفعلي. وهي تبلغ في المدن الكبرى في العالم الثالث أحجاماً خيالية (بين ٣٠٪ و٥٠٪ من السكان القادرين على العمل فعلياً). ومنها، أيضاً، التوسع الهائل للمدن، حيث يزيد عدد سكانها على نصف العدد الإجمالي للسكان في أميركا اللاتينية والعالم العربي، ويقترب من هذا الرقم في عدد متزايد من البلدان الأخرى. وهذه الظاهرة هي تعبير عن عدم القدرة على السيطرة على التناقضات الاجتماعية التي يولدها التوسع الرأسمالي، والتي تتفاقم بسبب تدميره للبنى الريفية، كما في أفريقيا تحديداً.

في هذه الشروط يصبح تقدم بلدان العالم الثالث مشروطاً بالذهاب عكس قانون التراكم الطبيعي، لا بالتكيف معه. وهذه الخلاصة تظل صالحة حتى عندما يكون التطور مندرجاً في إطار علاقات إنتاج رأسمالية واضحة، وليس فقط عندما يُفهم على قاعدة متحولة ومتدرجة تتناسب مع سلطات تعبر عن تحالفات اجتماعية شعبية. هكذا بوسعنا أن نفهم أسباب نجاحات كوريا وتايوان اللتين عاكستا الميول السائدة والنصائح الليبرالية.

إن «التبعية»، التي يجري إخراجها من اللغة الدارجة، تظل واقعاً فاضحاً تؤكده الدراسات حول «التفاوت التكنولوجي» وعولمة النماذج التي يروّج لها الإعلام الجماهيري، والدين الخارجي، وغير ذلك. لكن التبعية ليست سبباً ولا نتيجة للتوزيع اللامتساوي. إنها عنصر نابع من التوسع العالمي الاستقطابي للرأسمالية. مثلها في ذلك مثل التوزيع

---

(١) أمين، سمير:

La répartition du revenu dans le système capitaliste mondial, in la Deconnexion, La Découverte 1985, P. 149 - 170.

اللامتساوي نفسه. إنها وجه لميدالية، تمثل وجهها الآخر كومبرادورية الطبقات المستفيدة من هذا التوسع التي هي «عربات» التبعية لا «ضحاياها».

إن حل هذه المشاكل يفرض في نفس الوقت السيطرة على العلاقات الخارجية، وتدخّل الدولة النشط في هيكلة التوجهات الإنتاجية، وتنظيم التوزيع الاجتماعي والتأهيل وأماكن العمل وغيرها. أما الإيحاء بأنه من الممكن «حل مشكلة الفقر» ـ كما يزعم البنك الدولي والمؤسسات الغربية ـ دون نقض العقائد الليبرالية، بل برفدها بنشاطات جزئية، فمعناه الوصول إلى فشل محتّم (وهو الأمر الذي يستنتجه البنك الدولي بعد كل محاولة، من دون أن يقدم أيّ نقد ذاتي رغم أنه الدافع إلى القيام بهذه المحاولات. ومع ذلك يتابع بلا كلل خطابه الخيري الإنساني). على مستويات أخرى، سياسية بصورة مباشرة، مثل مسألة الديمقراطية، يبدو التناقض سافراً، أيضاً، بين المقتضيات الموضوعية للتراكم الاستقطابي العالمي وبين مقتضيات تقدم ديمقراطي. العالم الثالث هو إذن، طرف النظام الرأسمالي على الرغم من تنوع الحالات واختلاف الخصوصيات. والخطاب الذي يركز على هذا التنوع والاختلاف لا يكتشف أيّ جديد على الإطلاق: العالم الثالث، بوصفه طرفاً مندمجاً، والعالم الرابع، بوصفه طرفاً مدمراً، قد تعايشا دائماً في إطار التوسع العالمي للرأسمالية.

الاستثناء الوحيد القوي خارج الخيار الكومبرادوري هو الصين، على ما يبدو، حتى الآن. وانطلاقاً من ذلك قد يكون بإمكانها في المستقبل أن تلعب بذكاء لعبة الانخراط المتزايد في الاقتصاد العالمي دون التخلي عن تقوية هياكلها الوطنية المركزة على ذاتها. كل شيء يتوقف على تصور سياستها الداخلية. فهنا يصبح العامل الداخلي حاسماً لأنها حققت فك الارتباط، بالمعنى الذي أقدمه لهذا المفهوم.

ولكن هناك، أيضاً، أمثلة أخرى لخيارات بديلة عن الكومبرادورية رغم ما بينها من تفاوت وتلونات. كوبا وفيتنام تقاومان، ولكن في شروط العزلة المفروضة من الامبريالية التي لم تتراجع عن اتجاه تدمير الإرادات الوطنية «للبلدان الصغيرة».

في العالم «الرأسمالي» تحتل الهند موقعاً خاصاً ربما يعود إلى حجمها. ولكن الاهتراء المتزايد الذي تعاني منه الإيديولوجية الوطنية، التي أسسها نهرو واستمرت مع أنديرا غاندي، لصالح صعود الميول الكومبرادورية لدى البرجوازية الهندية من جهة والتهديدات التي تمارسها «الوطنيات المحلية» ضد البنية الهندية تترك المصير غير واضح المعالم تماماً. كوريا الجنوبية وتايوان تشكل استثناءات مدهشة لأن الأمر يتعلق هنا ببلدان «ضد ـ اشتراكية» من حيث

المبدأ. ونجاح هذه البلدان لا ينبع من كونها حققت نمواً سريعاً من دون اختلالات خطيرة في ميزان المدفوعات بل في كونها استطاعت أن تبني هيكلية وطنية محورها دولة قوية وقاعدتها السيطرة على التفاوت في توزيع المداخيل. فالنجاح هنا ينبع من أن هذه البلدان قد فعلت تماماً عكس ما تنصح به العقيدة الليبرالية المسيطرة. هل يعود السبب الخاص في ذلك إلى شروط تاريخية وربما ثقافية وسياسية (مثلاً، التنافس مع كوريا الشمالية والصين)؟.

خارج هؤلاء لا يوجد في العالم الثالث الرأسمالي أيّ استثناء، إن كان بين الأغنياء (البلدان النفطية مثلاً) أو بين الفقراء بين من يمتدح البنك الدولي «نجاحاتهم» أو من يسقطون ضحايا بائسة للنظام العالمي (العالم الرابع). لا شيء على الإطلاق يسمح هنا بالحديث عن نجاحات في ميدان بناء هيكليات وطنية قوية. ما حصل هو بعض البدايات والمحاولات في بلدان مختلفة أساساً، بعضها متوسط وأخرى ضعيفة التطور. ولكنها كلها تعاني من التراجع الآن. حتى في البلدان نصف المصنعة (البرازيل، المكسيك، تركيا، تايلاند) أو بلدان مثل شاطىء العاج وكينيا، لم يتحقق تقدم يذكر باتجاه إقامة بنية وطنية بل على العكس من ذلك يتأكد الفشل بتضخم التفاوت في توزيع الدخل مما يضعف إمكانيات الانصهار الاجتماعي، الذي لا يمكن من دونه الحديث عن بنية وطنية. ولا شك أن البحث يجب أن يميز هنا كل حالة على حدة. فقد تتوجد في بعض البلدان المصنّعة حديثاً عناصر سياسية وطنية على مستوى السيطرة على التكنولوجيا والمال. وقد توجد في بعض البلدان ذات الماضي «الوطني» عناصر من هذا النوع تعود إلى دور للدولة في التصنيع أو في الإصلاح الزراعي. لكن هذه العناصر لم تبلغ ولا مرة نقطة الحسم الضروري لتشكل ثقلاً مضاداً وفعالاً في وجه الطموحات الكومبرادورية للطبقات ذات الامتيازات. لذلك تبقى هذه «الاختراقات» هشّة وتحت خطر الإلغاء الذي ينصح به البنك الدولي.

إن التحليل، الذي يقدمه أفضل المثقفين الهنود (باغشي مثلاً)[٢] حول إنجازات النموذج الهندي ونقاط ضعفه، هو أكثر نقدية من معظم التحليلات الأجنبية التي تقع غالباً ضحية «أسطورة نهرو». فالدولنة، على طريقة نهرو، ظلت مفتوحة للرأسمال الكبير الهندي والامبريالي. وظلت الإصلاحات الاجتماعية متواضعة، لأنها لم تضع موضع التساؤل هيمنة الملاكين العقاريين الكبار خاصة في شمال الهند. مع العلم أن الطاقة على امتصاص

---

(٢) باغشي، أميا: مساهمة في مؤلف جماعي بعنوان:
La mondialisation vue du tiers monde, FTM, Dakar, mimeog.

التكنولوجيا ظلت ضعيفة. وبالتالي فالميل نحو اليمين، الذي سجل في السنوات الأخيرة، يندرج ضمن منطق التطور الداخلي للنظام. وإشاعة الليبرالية في هذه الظروف ستنتهي، على الأرجح، بنوع من «القنص التجاري». (وهو التعبير الذي يستخدمه باغشي) أكثر مما ستؤدي إلى انفجار للمبادرات. والإفقار الناجم عن ذلك ـ والمختلف كلياً عن البلترة ـ يقع في أساس المناطقية المتصاعدة، التي تدفع إلى مقدمة المسرح «زمراً» تبحث عن الهيمنة على السياسة المحلية، مضعفة بالتالي التحالفات السلطوية على مستوى الهند كلها. وهي تحالفات تنتظم حول الرأسمال المحلي الكبير والملكيات العقارية الكبيرة، والتكنوبيروقراطية المدعومة تقليدياً من قبل الفلاحين الأغنياء والبرجوازية المدينية الصغيرة.

ولا يقلّ قسوة عن هذا الحكم التحليل، الذي يقدمه المثقفون النقديون في جنوب شرق آسيا، حول الدول المصنَّعة حديثاً (تايلاند، إندونيسيا، ماليزيا والفيليبين). ومن أمثال هؤلاء باراسارتسات ويوشيكارا كونيو[٣]. نموذج هذه البلدان يحدّده هؤلاء بمكوناته الأساسية الثلاث: الرؤيا التكنوقراطية الاقتصادوية للتطور، المستلهمة من مقولات البنك الدولي، واستهلاكية الطبقات الوسطى المدينية، والنظرية البوليسية بشأن «الأمن القومي»، المعادية لأيّ تطور ديمقراطي. وقد قدم الغرب مساعدة مهمة في انطلاق هذا النموذج خلال الستينات. واستمر في السبعينات عن طريق القروض الخارجية، في حين دخلت الصناعة «الوطنية» القائمة على اليد العاملة الرخيصة في مرحلة أزمة بسبب تطور الأتمتة في المراكز المتقدمة. ولا يتردّد كونيو في نعت هذا البناء ـ الذي يمتدحه خبراء الغرب كثيراً ـ بصفة النظام «الرأسمالي المسقط» الهشّ، لأنه عاجز عن توفير القدرة على الامتصاص التكنولوجي لمواجهة تحديات التحديث.

٥ ـ يشكل تقدم الصين والهند، نظراً للكثافة السكانية الاستثنائية فيهما، عنصراً أساسياً آخر في مستقبل النظام العالمي. وعلى هذا المستوى، تؤدي المقارنة دائماً إلى نتائج في صالح الصين بشكل ساحق[٤].

المعايير التقليدية في الاقتصاد تشكّل عنصراً أول في المقارنة: معدلات نمو الناتج المحلي

---

(٣) سوتي براسات: المؤلف السابق.
أنظر أيضاً يوشيكارا كونيو،
The rize of Ersatz Capitalism in South - East Asia, Manila U.Press. 1988.

(٤) أمين، سمير L'avenir du Maoisme, minuit 1981

الخام بين ١٩٥٠ ـ ١٩٩٠ في الصين هو ضعف مثيله في الهند، ونمو المداخيل الفردية هو ثلاثة أضعاف، والصادرات الصينية (الصناعية تحديداً) تضاعفت أيضاً عمّا هي في الهند، ومعدلات التوظيف هي ١ $\frac{١}{٢}$ أكبر في الصين والدين الخارجي أخفّ، خاصة لجهة النسبة بين الصادرات وخدمة الديوان (وهي هنا ٣ مرات أخفّ بالنسبة للصين).

وإذا تجاوزنا هذه المعايير نكتشف أن أداء الصين في المجالين المذكورين أفضل بما لا يقاس. ولا نجد ضرورة لأيّ إحصاء كي نثبت أن عملية توزيع الدخل مختلفة جذرياً بين البلدين. فإننا لا نجد في أيّ مكان من الصين مشاهد البؤس الفظيع التي يمكن ملاحظتها في الهند عموماً. كما أن فعالية الخدمات الاجتماعية وشمولها فئات شعبية مختلفة هي أعلى في الصين رغم أن وزن الإنفاق الإداري هو متقارب، (في الثمانينات تدنّى هذا الإنفاق في الصين عما هو في الهند). أما على مستوى التبعية للخارج فالحكم هنا أشد صعوبة ويجب تسجيل القفزة الكبيرة التي حققتها الصادرات الصينية نتيجة خيار سياسي إداري. ولا شك أن إغلاق البلاد بشكل شبه كامل في الخمسينات .والستينات نتيجة وضع فرضته الامبريالية قد استخدم بصورة إيجابية من قبل الصين من أجل أن تتمركز على نفسها وأن تجري تحولات اجتماعية تقدمية هائلة بعيداً عن الضغط الخارجي. كما أنه لا يمكن إغفال المساعدات السوفياتية في الخمسينات، التي أسهمت في وضع أسس الطاقات الصناعية والتقنية والعسكرية للصين. ولكن كان هناك خيار يفرض نفسه لاحقاً ويتجلّى في الصعود السريع للواردات (التي يجب تغطيتها بالصادارات) في إطار سياسة «التحديثات الأربعة» التي وضعها شوآن لاي. هل جرت السيطرة على هذه التغطية؟ من الصعب إطلاق حكم قاطع، خاصة وأن الآثار المعاكسة تفعل فعلها عن طريق إثارة الرغبات الاستهلاكية لدى الفئات صاحبة الامتيازات. إلاّ أن طبيعة السلطة في الصين، حيث لا تمارسها الطبقات البرجوازية وحدها ولا بصورة مباشرة، كما في الهند، ما زالت تضع حدوداً للضغوط السلبية التي يمارسها الوضع العالمي.

البناء الأوروبي امام تحدي العولمة

في الظاهر، تبدو كل السلطات في بلدان المجموعة الأوروبية، ومن ورائها «الرأي» العام الذي يتكون تحت تأثيرها، موافقة على مبدأ الانتقال التدريجي من مرحلة الاقتصاد الدولي إلى مرحلة الاقتصاد العالمي. الإجماع هنا كامل على مستوى الخطاب بين اليمين واليسار بالمعنى الانتخابي، في الشروط الراهنة للغرب.

ولكن خلف واجهة الإجماع هذه يوجد تمايزات، وهذه التمايزات هي التي تشكل الأساسي في التطورات السياسية المحتملة خلال المستقبل المنظور. فالولايات المتحدة واليابان ليست ببساطة «مناطق جغرافية» في الاقتصاد العالمي الذي يجري بناؤه. إنها ما زالت ـ وستبقى ـ اقتصادات «وطنية» حيث تعمل الدولة على تماسك بنياناتها الوطنية مستفيدة من موقعها القومي في بناء الاقتصاد العالمي. يقول عتاة الليبرالية إن هذه معركة الدفاع الأخير. سنرى، يمكن أن تكون كذلك في أفق قرنين من الزمان القادم، إلّا أنها معركة الخطوط الأولى في تشكيل ملامح السنوات العشرين المرتقبة. من يستطيع إنكار الأهمية الحاسمة للخيارات الوطنية على مستوى تمويل عمليات التأهيل (المدني والعسكري) ونظم التعليم والتدريب الملائمة، أو مستوى الحماية الجمركية القائمة بالفعل في الزراعة والثروات المنجمية والنفطية (سياسة الاحتياط الستراتيجي) وحتى في الصناعة، أو مستوى إدارة النظام المالي إلخ... إضافة إلى أن الولايات المتحدة تمتلك ورقة رابحة، بسبب نقص البدائل، هي أن الدولار يقوم بوظيفة العملة العالمية.

أوروبا ليست في وضعية مشابهة على الإطلاق ولا يوجد ما يدل على أن بناء السوق الأوروبية المشتركة يقود إليها. فأوروبا، أولاً، ترث من ماضيها أي من تلاصق اقتصادات وطنية مكونة تاريخياً على هذه الصورة. والسوق الأوروبية المشتركة ليست دولة ما فوق وطنية، والسياسات المشتركة، حتى بعد الانفتاح الكامل للأسواق عام ١٩٩٢، ليست بمستوى شروط بناء مثل هذه الدولة. لا يوجد سياسات مشتركة إلّا في ميدان التقديمات الزراعية، وهي سياسات معرضة وقابلة للاهتزاز كما في الولايات المتحدة، وعناصر السياسة المالية المشتركة (الأفعى) ضعفت بسبب تنوع سياسات محاربة التضخم، ناهيك عن غياب سياسة اجتماعية مشتركة، بل حتى غياب مشروع لها. حتى الآن وفي المستقبل القريب ستبقى السوق الأوروبية المشتركة ما يدل عليه اسمها، لا أكثر ولا أقل: سوقاً. فالاندماج عن طريق السوق وحدها يطور التناقضات أكثر مما يحلها. فهي تهديد إذاً بإضعاف أوروبا كلها عبر تقوية البعض وإضعاف البعض الآخر. بحيث يترافق تماسك الهيكليات الوطنية عند «الأقوياء» ألمانيا، أولاً، مع تآكل هذه الهيكليات عند «الضعفاء» من دون أن تُبنى هيكلية أوروبية بديلة، مندمجة وشاملة.

هذا التصور القليل التفاؤل يصبح أكثر احتمالاً إذا استمرت الرهانات الوطنية المختلفة، والإشكالية حتى، في قلب السوق الأوروبية المشتركة. بريطانيا العظمى، مثلاً، تقبل العولمة أي التآكل على مستوى السلطة الوطنية ولكن ليس لصالح بناء أوروبي واحد. فهي من جهة

تنفتح على العالم الواسع. يشهد على ذلك انفتاحها على المعلوماتية اليابانية التي تطرح نفسها بديلاً لأي معلوماتية أوروبية مشتركة في المستقبل. وتستطيع أن تستند هنا على ميزتها الموروثة كمركز مالي مهم. ومن جهة أخرى ارتضت لنفسها احتمالاً ممكناً آخر هو أن تبتلعها الولايات المتحدة التي تشاطرها لغتها وثقافتها، وهي عوامل عادت أهميتها مجدداً إلى السطح. وفي هذا المجال نلاحظ أن البناء الأوروبي سيظل منتقصاً، بالمقارنة مع الولايات المتحدة واليابان، بسبب التنوع اللغوي. من الصعب أن نتصور أنظمة تأهيل مشتركة من دون لغة واحدة. على الطرف الآخر تجد ألمانيا نفسها في موقع جديد كلياً. فألمانيا الغربية كانت قد أصبحت العملاق الاقتصادي للسوق (حيث الصادرات الصناعية توازي صادرات كل من الولايات المتحدة واليابان، وتشكل ضعف صادرات كل من فرنسا وبريطانيا/ وإيطاليا). ولكنّها كانت «قزماً ـ سياسياً». وكان توازن السوق الأوروبية المشتركة يستند إلى التعويضات: دور سياسي قائد لفرنسا وإنكلترا وآلة اقتصادية ألمانية، هذا التوازن قد اختل الآن. في هذه الشروط تستطيع ألمانيا الموحدة أن تلعب دور العازف المنفرد، دون أن تعلن ذلك، أي أنه بوسعها ألاّ ترغب في دفع «الاندماج الأوروبي» أبعد مما تفترضه عملية إقامة «السوق المشتركة» وحدها .وباستطاعتها، طبعاً أن تقبل شروط السوق، بوصفها شريكاً قوياً، مع المحافظة على هيكلها الوطني القوي، في حين أن هياكل شريكاتها ستتآكل. وأكثر من ذلك، يمكنها أن تعزز هيكلها الوطني عبر التوسع نحو الشرق الذي أصبح في وضعية تابعة. بين هذين الاختيارين الممكنين، البريطاني والألماني، لا مكان لسياسات أخرى. باستطاعة فرنسا وإيطاليا وغيرهم أن يتمنوا تنشيط البناء السياسي الأوروبي لكي يعوضوا ضعفهم الاقتصادي بتأكيد ذاتهم سياسياً. بريطانيا لا تريد ذلك، وألمانيا لا مصلحة لها فيه. فهل يكون هذا الخطاب أكثر من أمنية فارغة؟

إن مستقبل المشروع الأوروبي يبقى، في نهاية المطاف، رهناً بالخيار الألماني، وباستطاعة ألمانيا أن تطمح، عبر تفردها بدورها، إلى أن تصبح القطب الثالث في النظام على الصعيد الاقتصادي والسياسي (إلى جانب اليابان والولايات المتحدة). ولا شك أن تحقيق ذلك يقتضي تذليل جملة من العقبات. فعلى المستوى التكنولوجي تتخلف ألمانيا عن الولايات المتحدة واليابان نظراً لكون صادراتها ترتكز أساساً على الصناعات التقليدية وليس على التقنيات الحديثة. وعلى المستوى السياسي لم تجد ألمانيا بعد دوراً سياسياً خاصة بها. بريطانيا وفرنسا، مثلاً، أعضاء في «الخمسة الكبار»، ذوي حق استخدام الفيتو في مجلس الأمن. قد يكون محتملاً أن يزول هذا الامتياز، ولكن متى؟ غورباتشوف تقدم بخطوة في هذا الاتجاه

عندما اقترح إعطاء ألمانيا مثل هذا الحق في الأمم المتحدة.

لماذا إذاً لا تتجه ألمانيا نحو «الخيار الأوروبي»، كما يعلن مستشارها؟ السؤال هو لماذا تقدم على هكذا خيار؟ أمن أجل أن تستمر الامتيازات السياسية لدى شريكاتها دون أن تحقق لنفسها مكاسب توازنها؟

بانتظار أن تتضح هذه الخيارات لا بدّ من الإقرار بأن أوروبا كلها تبقى «قزماً سياسياً جماعياً» بسبب موقعها تحت المظلة النووية الأميركية (التي لم تعد تصلح لشيء منذ نهاية مرحلة الردع حسب تعبير آلان جوكس Alain Joxe)(٥). وبسبب تمزقها بين التباينات السياسية المختلفة لدولها، لم تجرؤ أوروبا حتى الآن أن تأخذ مسافة فعلية إزاء الولايات المتحدة. إنها تلغي ذاتها بسبب ضعف مشاركتها في «حلول» المشاكل الكبرى بين الشمال والجنوب (كالقضية الفلسطينية مثلاً)، وتنتهي دائماً بالانضواء تحت سقف القرارات الأميركية (كما يبدو ذلك الآن في أزمة الخليج).

ولكي تصبح أوروبا قطباً ثالثاً، مع احتمال أن تصبح القطب الرئيسي على الصعيد العالمي، عليها أن توافق على توجيه جهدها في إطار المفهوم الديغولي القديم «من الأطلسي حتى الأورال» (في الواقع حتى فلاديفوستوك)، أي أن تضم الاتحاد السوفياتي كله، أو روسيا على الأقل. وحده غورباتشوف يقترح هذا الخيار اليوم تحت اسم «البيت الأوروبي المشترك». وهو مشروع مرن من طراز فيدرالي يترك للمشاركين فيه، من ألمان، وبريطانيين، وروس، وفرنسيين وغيرهم ما يكفي من الاستقلالية لمواجهة الحالات الموضوعية المختلفة. وهذه الطريقة في مصالحة العولمة مع الاستقلالية الوطنية تتناسب تماماً مع الأطروحة التي أدافع عنها هنا. وهي تتفق أيضاً، بتقديري، مع النضج الحقيقي في وعي أولئك الذين يقبلون بموقف كوسموبوليتي نسبياً ولكنهم ليسوا مستعدين إطلاقاً لاقتلاع جذورهم الوطنية من التاريخ.

اقلمة النظام العالمي

عندما تؤخذ بعين الاعتبار التطورات المتعلقة بالتبادل داخل السوق الأوروبية المشتركة وفيما بين الأقطاب الثلاثة وبين هذه الأقطاب وبلدان العالم الثالث نصف المصنعة يصبح من الممكن ملاحظة كيفية تبلور تكتلات إقليمية في إطار العولمة المتزايدة العمق. وهذه التكتلات تقوم حول كل من الأقطاب الثلاثة المذكورة إلّا أن أطرافها تمتلك طاقات شديدة الاختلاف.

---

(٥) آلان جوكس، Le cycle de la dissuasion 1945 - 1990, La Découverte 1990.

فهناك أولاً المنطقة الأميركية الكبيرة التي تسيطر عليها الولايات المتحدة وولايتها الخارجية، كندا، حيث يشكل هذان البلدان شريكاً ذو حظوة خاصة بالنسبة لأميركا اللاتينية وجزر الكارايب. ومع سلوك المكسيك طريق الاندماج الكامل في السوق الكبير لشمال أميركا تصبح أميركا الوسطى والجنوبية مدعوة أكثر فأكثر لاتّباع هذا النموذج. وتقترن هذه العملية باقتراح لإقامة منطقة تجارية حرة تمتد من ألاسكا شمالاً حتى أرض النار في أقصى جنوب القارة. وهناك، ثانياً المنطقة الآسيوية الشرقية والجنوبية الشرقية نصف المصنّعة التي تهيمن عليها اليابان (تايلاند، ماليزيا، الفيليبين، إندونيسيا)، حدود هذه المنطقة تبقى غير محددة بدقة إذْ لا يمكن القول إن كوريا الجنوبية «مندمجة» في هذه المجموعة وبنسبة أقل يمكن الحديث عن احتمال مشابه بالنسبة للصين. وحتى الهند، رغم كل نقاط ضعفها، ظلت تحافظ على استقلاليتها إزاء اليابان، إلاّ أن «المنطقة اليابانية» تستطيع التمدد غرباً (بورما، سري لانكا، وحتى الباكستان والخليج). أما المنطقة الثالثة، المتبلورة حول السوق الأوروبية المشتركة، فلها سماتها الخاصة: فهي متشكلة في إطار السوق الأوروبية المشتركة ـ الذي يعززه نسبياً الالتزام الصارم في منطقة النفوذ الفرنسي، إلاّ أن الأطراف الأفريقية المقصودة هنا تقع بالضبط في منظومة البلدان الأكثر فقراً، ولا شك أن هذا هو السبب في كون التبادل بين السوق الأوروبية المشتركة والجنوب أضعف نسبياً مما هو بين الولايات المتحدة والجنوب أو اليابان والجنوب. مقابل ذلك كرست أوروبا جهدها الأساسي من أجل اندماجها الداخلي ذاته. هذا الاندماج الذي سيندفع ابتداءً من سنة ١٩٩٢، بحافز جديد هو الانفتاح التام لسوقها المشتركة. ومن الممكن أن يشكل انفتاح أوروبا الشرقية أفقاً جديداً للتوسع الاندماجي الأوروبي مؤخراً بذلك تكثيف التبادل بين أوروبا والجنوب.

من السابق لأوانه إذاً الحديث عن ترتيبات جديدة تجري في إطار العولمة. فالأطراف ما زالت مفتوحة بشكل واسع لتنافس الأقطاب على أسواقها (وليس حول سوقها التجاري وحده بل والمالي أيضاً). وهذا التنافس يتوزع بصورة غير متساوية بين أنواع الإنتاج المختلفة. فاليابان والولايات المتحدة تحتفظان بالزعامة في ميدان التقنيات الحديثة القائمة تحديداً على المعلوماتية والولايات المتحدة وكندا وفرنسا تتقدم في ميدان إنتاج الحبوب، وتهيمن ألمانيا في ميدان الصناعة الميكانيكية التقليدية (سيارات وآلات) وفي الكيمياء، وتحتفظ فرنسا بدور أساسي في بعض قطاعات صناعة الأسلحة وسكك الحديد والطيران. فالتبادل القائم بين الأقطاب إذاً يختلف عن ذلك الذي يقيمونه مع الأطراف. إذْ أن الأفضلية في ميدان التقنيات الحديثة هي الحاسمة في التبادل بين الأقطاب في حين يتدنّى موقعها في

التنافس على أسواق العالم الثالث.

ولعل أهم ما يمنع الحديث عن الأقلمة، كأمر واقع، هو جملة من الترددات الماثلة حول السياسات السوفياتية والصينية، كذلك سياسات الهند والعالم الثالث، ناهيك عن عدم الوضوح الذي يحيط بمستقبل أوروبا نفسها وبالخيارات القاطعة لدى ألمانيا في هذا المجال.

لا يمكن الكلام هنا إلاّ في الاحتمالات، وبتقديري ستجد ألمانيا الموحدة في أوروبا الشرقية مدى لتوسعها يخفف من أهمية تعمق الاندماج في السوق الأوروبية المشتركة بالنسبة لها. وأرى أن روسيا والصين والهند سيحافظون على إمكانية بقائهم خارج التبعية لقطب واحد ويحتفظون بالتالي، بهامش مهم للمناورة. وعلى العكس من ذلك لا أعتقد أنه من المحتمل أن تنتظم الأقاليم الكبيرة في العالم الثالث، على الأقل في المدى السياسي المنظور، بذاتها وحول ذاتها، إنّ في أميركا اللاتينية أو العالم العربي أو أفريقيا أو جنوب شرقي آسيا. في حين أن مثل هذا الانتظام الإقليمي الذي يشكل قاعدة لعالم متعدد المراكز، هو الضرورة التي يفرضها تطور آخر بديل لذلك الذي يستلزمه الانضواء الوحيد الجانب لمتطلبات التوسع الرأسمالي العالمي. وأضيف هنا بأن سياسات الدول الغربية، رغم تصريحاتها المناقضة، تظل معادية لكل التجمعات الإقليمية في العالم الثالث، كما هي معادية لكل ما يعزز استقلالية العالم الثالث عموماً.

وأعطي مثالاً واحداً يعبر عن عداء الغرب لمثل هذه التجمعات وهو عداء أوروبا لوحدة «جنوبها» العربي والأفريقي. مع العلم أن تحقيق وحدة عربية ووحدة أفريقية يشكل الوجه الجنوبي الضروري لتقدم نموذج التعددية القطبية «الأمثل». ويكفي سبباً لذلك أن نتذكر الحقيقة البديهية للدول التي تكونت نتيجة البلقنة، وهي دول عاجزة عن مواكبة التطور المعاصر. فوفق رؤيا تقدمية لمستقبل مشترك فعلاً على الأوروبيين والأفارقة والعرب أن يقبلوا بتعزز مواقع كل منهم وتوطّد وحداتهم الإقليمية وأن يكفّوا عن رؤية الخطر في بعضهم البعض.

ولكن، يقول البعض، ليست الوحدة العربية والأفريقية على جدول العمل اليومي. وفي السياسة يجب أن نكون واقعيين. بالطبع الأنظمة القائمة في الدول العربية والأفريقية الكومبرادورية لا تدرك هذه المسألة ولكن كم هي هشة هذه الأنظمة (أزمة الخليج مثال على ذلك). طريق بناء الوحدة العربية طريق طويل حكماً ولكنه شرط موضوعي ضروري لتقديم حلّ على مستوى المرحلة لمشاكل الشعوب العربية. ومن المستحيل أن نفهم الوحدة العربية

على الطريقة الألمانية في القرن التاسع عشر التي تمت عبر «الغزو البروسي». وخطأ الديكتاتوريين من أمثال صدام حسين هو أنهم لا يفهمون ذلك. الطريق الوحيد هو طريق الديمقراطية والتحولات الاجتماعية التقدمية واحترام تعددية المصالح المحلية وهذا الطريق ليس طوباوياً، بل ربما أقل طوباوية من مشروع البناء الأوروبي الذي لا يمتلك وحدة الثقافة واللغة كما هو الحال عند العرب.

وإنه لأمر خطير ألاّ ترغب القوى السياسية والإيديولوجية المسيطرة في اليمين واليسار الأوروبي في الوحدة العربية. لم تغادر أوروبا حتى الآن موقعها الامبريالي التقليدي الذي يعتبر «الآخر» ـ خاصة إذا كان مختلفاً ثقافياً ـ عدواً يجب إبقاءه ضعيفاً ومنقسماً. والنظام العالمي للرأسمالية القائمة بالفعل يقوم على هذا المبدأ الجوهري. ولا شيء يشير إلى أن الرأي العام الغربي مستعد وقادر على التخلي عن هذا المبدأ.

منذ نصف قرن وهذا النظام العالمي المتوحش يضع هدفاً استراتيجياً واحداً في الشرق الأوسط: تأبيد ما يسمى بخجل الوصول إلى النفط. أي بتعبير واضح تأبيد سيطرة القوى الغربية على هذه الثروة التي يجب إخضاع استثمارها لمقتضيات التوسع الاقتصادي الغربي وحده. ومن أجل بلوغ هذا الهدف لا بد أولاً من الإبقاء على العالم العربي مجزأ وضمان بقاء أنظمة متخلّفة ـ مثل السعودية والكويت والإمارات بشكل يدمّر أيّ إمكانية لوضع الثروة النفطية في خدمة الشعوب العربية. ولا بد، ثانياً، من ضمان التفوق العسكري الإسرائيلي المطلق وقدرة إسرائيل، التي تلقت المساعدة الضرورية لامتلاك الأسلحة النووية، على التدخل في أيّ لحظة. وقد أثبتت حرب الخليج ـ هذه الحرب التي أعلن مبدؤها من قبل إسرائيل والولايات المتحدة حتى قبل غزو العراق للكويت ـ أن أوروبا لا تمتلك مفهوماً خاصاً عن علاقاتها بالعالم العربي، مختلفاً عن المفهوم الأميركي. والابتزاز الإسرائيلي الدائم الذي يجبر الغرب على التضامن مع إسرائيل في وجه «برابرة الشرق»، يفعل تحديداً في هذا الاتجاه ولا يؤثر إلاّ بمقدار غياب الرؤيا الأوروبية للعلاقة مع الجنوب العربي والأفريقي.

إن «السيناريوهات» المختلفة المتوسطة المدى بشأن علاقات الشمال ـ الجنوب في هذه المنطقة يمكن إعادة قراءتها الآن على ضوء هذه التأملات. ومعيار الاختلاف فيها هو درجة استقلالية أوروبا عن الولايات المتحدة ومستوى الأقلمة في قلب النظام العالمي الذي يرافق هذه الاستقلالية.

ولا شك أن سيناريو الامبريالية الجديدة لأوروبا تهيمن مجتمعة على جنوبها العربي

والأفريقي، هذا السيناريو يدغدغ حنين البعض إلى الماضي. لكن حرب الخليج أثبتت ضحالة هذا التصور. وإذا كان لا بد من سيطرة الغرب على النفط فلن تؤمن هذه السيطرة إلاّ بالجيش الأميركي مباشرة. ولن تستطيع أوروبا أن تلعب ضد هذا المشروع إلاّ ورقة الصداقة مع الشعوب العربية. إلاّ أن هذا الخيار الأخير هو خيار مستبعد: فبريطانيا العظمى اختارت نهائياً منذ ١٩٤٥ الالتحاق بالولايات المتحدة وصولاً إلى الذوبان فيها، وألمانيا المنشغلة كلها بخيار التوسع الاقتصادي نحو الشرق ستظل قليلة الاهتمام بالمنطقة، أما فرنسا التي تخلت عن المفهوم الديغولي الرافض لدمج مصالحها الخاصة بمصالح الولايات المتحدة وإسرائيل فستزداد هامشية.

في كل هذه الميادين تتميز السياسة الأوروبية بضعف واضح. فقد داعبت أوروبا (خاصة فرنسا ووراءها إيطاليا واسبانيا) فكرة «كسر» الوحدة العربية المحتملة عن طريق تقديم خيار الالتحاق بالقطار الأوروبي للطبقات المسيطرة في المغرب العربي، من جهة، وعن طريق بسط الهيمنة الإسرائيلية على المشرق. وقد دمرت حرب الخليج هذا الخيار وأظهرت التضامن الصاخب لشعوب المغرب مع المشرق. وتكتفي السياسة الأوروبية إزاء أفريقيا جنوبي الصحراء بالإبقاء على الأنظمة القائمة، حتى لو كانت ديكتاتورية، وتصعب بالتالي وحدة المنطقة الضرورية لأيّ تقدم فيها.

إذاً «التجميع الإقليمي» (أو الأقلمة) في النظام العالمي يظل عملية نسبية جداً. وإذا كان صحيحاً أن وزن الولايات المتحدة في «جنوبها» الأميركي اللاتيني هو ثقيل ومباشر، وكذلك وزن اليابان في الجنوب الشرقي الآسيوي، فإن العالم لا ينتمي إلى «دائرة نفوذ» السوق الأوروبية المشتركة وإنما لدائرة النفوذ الأميركية، كما سيكون عليه حال أفريقيا الجنوبية المعاد تنظيمها حول دولة جنوبي أفريقيا، على الأرجح. وهناك خطر أن تتقلص دائرة النفوذ الأوروبية الخاصة لتشمل العالم الرابع الأفريقي وحده. ويبدو أن ألمانيا تدرك هذه المسألة وتتصرف وفق هذا الإدراك. أما الاتحاد السوفياتي فما زال بعيداً عن استعادة قدرة الحضور خارج ذاته. إذن أوروبا السياسية ليست موجودة في المدى المتوسط.

والواقع أن عداء أوروبا للوحدة العربية هو النتاج للسياسة الأطلسية وللالتحاق بالمشاريع التوسعية للصهيونية. فالولايات المتحدة وإسرائيل تريان مصالحهما في الضعف العربي ويوافق الأوروبيون على عدم تميز مصالحهم عنهما، الأمر الذي يناقض المفهوم الديغولي. وتتضخم هذه الحالة مثل كرة الثلج لأن المقاومة العربية ـ أكانت ردّة فعل جماهيرية عفوية، أو أصولية

إسلامية أو أعمال عنيفة وغير محسوبة كمثال صدام حسين، أو ضحالة الدبلوماسية العربية المسماة معتدلة ـ كلها تغذي الخطاب المعادي للعرب والملائم لمصلحة الولايات المتحدة وإسرائيل فقط. وفي مثل هذه الحال فإن ضعف الرؤيا الأوروبية تلعب ضد مصالح أوروبا ذاتها وتخدم مصالح الشريك الأميركي المنافس.

جدول رقم واحد

	الناتج بالدولار	نمو الناتج المحلي الخام			التوظيفات/نسبة للناتج			الصادرات/نسبة للناتج			سكان المدن ٪	
	(١٩٨٥)	٨٠/٦٥	٨٥/٨٠	٨٨/٨٠	١٩٦٥	١٩٨٥	١٩٨٨	١٩٦٥	١٩٨٥	١٩٨٨	١٩٨٥	١٩٨٨
الصين	٣١٠	٦,٤	٩,٨	١٠,٣	٢٥	٣٨	٣٨	٣	١١	١٤	٢٢	٥٠
الهند	٢٧٠	٣,٨	٥,٢	٥,٢	١٨	٢٥	٢٤	٤	٦	٧	٢٥	٢٧
البلدان الفقيرة	٢٠٠	٣,٢	٢,٨	٢,٠	١٥	١٥	١٨	٢٥	١٤	١٩	٢٠	٢٥
البلدان المتوسطة	١,٢٩٠	٦,٥	١,٧	٢,٦	٢١	٢١	٢٣	١٨	٢٦	-	٤٨	٤١
منها: ذات صادرات صناعية	٥٢٠	٦,٧	٥,٥	-	٢٣	٢٨	-	-	٢١	-	-	٢٩
البلدان شديدة المديونية	١,٤١٠	٦,٤	٠,١	١,٥	٢٢	١٨	-	-	١٧	-	-	٥٧
البرازيل	١,٦٤٠	٨,٨	١,٣	٢,٩	٢٥	١٦	٢٣	٨	١٤	١٠	٧٣	٧٥
آسيا الشرقية	٥٤٠	٧,٢	-	٨,٥	-	-	٣١	-	-	٢٣	-	٤٦
أفريقيا جنوب الصحراء	٤٠٠	٥,٣	-٠,٧	-٠,٨	١٦	١٣	١٥	٢٤	٢١	٢٣	٢٥	٢٨
البلدان النفطية الغنية	٩,٨٠٠	٧,٥	-٢,٢	-١,٣	١٩	٢٩	٢٥	٦١	٤٧	٦٣	٧٣	٨٣
البلدان الرأسمالية المتقدمة	١١,٨١٠	٣,٧	٢,٣	٢,٩	٢٣	٢١	٢٢	١٢	١٨	٢٠	٧٥	٧٧

البلدان الفقيرة: معظم بلدان أفريقيا، الكارايب، بعض البلدان الآسيوية.
البلدان المتوسطة: أكثرية البلدان العربية، ومعظم أميركا اللاتينية، آسيا الشرقية والجنوبية الشرقية، بعض بلدان أفريقيا.
ذاتْ الصادرات الصناعية: مجموعة مختلطة من شرق وجنوب شرقي آسيا وأميركا اللاتينية.
البلدان الشديدة المديونية: مجموعة مختلطة، الأبرز فيها أميركا اللاتينية والبلدان النفطية غير الغنية.
آسيا الشرقية: كوريا، تايوان، هونغ كونغ، وسنغافورة.
أفريقيا جنوب الصحراء: باستثناء جنوب أفريقيا.
البلدان النفطية الغنية: السعودية، الكويت، الإمارات العربية، وليبيا.

الجداول مأخوذة عن تقارير البنك الدولي ١٩٨٧ ـ ١٩٩٠.

جدول رقم ٢: التجارة العالمية - ١٩٨٨ - مليارات الدولارات

(تقرير البنك الدولي ١٩٩٠، جدول ١٤).

الصادرات	مليارات الدولارات
البلدان الرأسمالية المتقدمة	٢,٠٢٤
الصين	٤٨
الهند	١٥
بلدان فقيرة أخرى	٤٥
بلدان متوسطة الدخل	٣٤١
بلدان نفطية غنية	١٥٤
المجموع	٢,٦٢٧
أيضاً:	
أفريقيا جنوب الصحراء	٢٩
آسيا الشرقية	١٧٤
آسيا الجنوبية	٢٢
أميركا اللاتينية	١٠١
أوروبا، الشرق الأوسط، شمال أفريقيا	١٠٣
اليابان	٢٦٤
الولايات المتحدة	٣١٥
(البلدان الشديدة المديونية)	(١٢٨)

جدول رقم ٣: صادرات منتجات مصنّعة ـ ١٩٨٥ ـ مليارات الدولارات

(من تقرير البنك الدولي ١٩٨٧، جدول ١٤)

البلدان الرأسمالية المتقدمة	٩٤٩,٠ مليار دولار
الصين	١٣,٤ مليار دولار
الهند	٥,٩ مليار دولار
بلدان فقيرة أخرى	٣,٤ مليار دولار
بلدان متوسطة الدخل	١٣٤,٤ مليار دولار

	إجمالي الصادرات المصنّعة	نسبة التصدير إلى العالم الثالث
الولايات المتحدة	١٦٠ مليار دولار	٣٥٪
اليابان	١٧٠ مليار دولار	٣٦٪
ألمانيا	١٦٠ مليار دولار	١٨٪
فرنسا	٧٢ مليار دولار	١٩٪
بريطانيا	٧٠ مليار دولار	١٧٪
إيطاليا	٦٨ مليار دولار	١٤٪

بــلدان مــصــدرة لمنتجات مصنعة:

كوريا، هونغ كونغ، سنغافورة	٦٨,٥ مليار دولار
إندونيسيا، الفيليبين، تايلاند، ماليزيا	١١,٩ مليار دولار
البرازيل، المكسيك، الأرجنتين	١٧,٤ مليار دولار
يوغوسلافيا، بولونيا، المجر	٢١,٧ مليار دولار
جنوب أفريقيا	٤,١ مليار دولار
تركيا	٣,٩ مليار دولار
البلدان العربية	٣,٦ مليار دولار
الصين	١٣,٤ مليار دولار
الهند	٥,٩ مليار دولار

جدول رقم ٤ :

الدين الخارجي ١٩٨٨ ـ مليارات الدولارات

(من تقرير البنك الدولي ١٩٩٠، جدول ٢٤)

	قيمة الدين سنة ١٩٨٨	خدمة الدين بالنسبة إلى الصادرات
الصين	٣٢	٪ ٦,٩
الهند	٤٩	٪٢١,٨
بلدان فقيرة أخرى	١٦٧	٪٢٥,٣
بلدان متوسطة الدخل	٦٦٣	٪٢١,٦
أفريقيا جنوبي الصحراء	١١٢	٪١٦,٥
آسيا الشرقية	١٥٠	٪١٣,٣
أميركا اللاتينية والكارايب	٣٣٥	٪٢٨,١
أيضاً (فوق ٢٠ مليار دولار)		
البرازيل	٩٠	٪٣٥,٩
المكسيك	٨١	٪٣٠,٣
الأرجنتين	٤٨	٪٣٢,٦
مصر	٤٢	٪١٣,٩
إندونيسيا	٤١	٪٣٤,١
بولونيا	٣٤	٪١٠,٠
تركيا	٣١	٪٣٤,١
نيجيريا	٢٩	٪٢٤,٢
فنزويلا	٢٥	٪ ٩,٢
الجزائر	٢٣	٪٧٧
الفيليبين	٢٣	٪٢٥,٦
كوريا	٢١	٪٩,١

الفصل الثالث

ازمة الاشتراكية

إن سقوط الأنظمة الشيوعية في أوروبا، ابتداءً من خريف ١٩٨٩، يشكل منعطفاً حقيقياً في التاريخ. وبالرغم من السرعة المفاجئة التي تمّ بها، إلاّ أن هذا الانهيار كان كامناً منذ المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفياتي سنة ١٩٥٦. والواقع أن التسارع الظاهر في بناء نظام عالمي موحد كان قد سبقه عملية تهشيم للانطلاقات التي شهد العالم الثالث قوتها بين سنة ١٩٥٥ و١٩٧٥، والتي كانت تهدف إلى تثبيت تطور مستقل في هذا الجزء من العالم. ومن جهة ثانية كان الهجوم اليميني الليبرالي قد فرض نفسه مع نهاية السبعينات إلى درجة أن القوى الاشتراكية ـ الديمقراطية السائدة في اليسار الغربي اعتبرت أنه من الضروري أن تلتحق باقتراحات هذا اليمين. وكانت الأيديولوجية الليبرالية المنتصرة تعلن نهاية الاشتراكية.

وفي هذه الظروف لا بد أن نعود إلى الانطلاق من الأسس لكي نستطيع أن نناقش اليوم في الاشتراكية. أن ننطلق من أطروحات البرجوازية الليبرالية ومن النقد الاشتراكي لهذه الأطروحات ونواقصه. كل ذلك لنمتحن، على ضوء الأسس المذكورة، مشاكل المناطق المختلفة من العالم (الغرب، الشرق والجنوب)، ونحدّد المشاكل الإنسانية المشتركة والستراتيجيات الشاملة القادرة على تقديم جواب تقدمي.

اسس الطرح الليبرالي والنقد الاشتراكي له

١ ـ الطرح الليبرالي الدارج يقوم على ثلاثة مسلمات:

المسلمة الأولى هي: إن «السوق» يعبر عن عقلانية اقتصادية بذاتها تقع خارج أيّ إطار اجتماعي محدد. هذه المسلمة الخاطئة ليست إلاّ التعبير عن الاستلاب الاقتصادي الذي

يشكل جوهر مضمون المشروعية الايديولوجية للرأسمالية. والحقيقة أن السوق لا تحدد العلاقات الاجتماعية، بل على العكس فالإطار الذي ترسمه هذه العلاقات هو الذي يحدد شروط أداء السوق. الرؤيا الاقتصادية المستَلَبة تفهم القوانين الاقتصادية بوصفها مماثلة لقوانين الطبيعة، بمعنى أنها قوانين مفروضة مثل القوى الخارجة عن كل تدخل إنساني. في حين أن الاقتصاد هو نتاج لسلوك اجتماعي معين. لا يوجد هناك أية عقلانية اقتصادية بذاتها، هناك فقط تعبير عن الضرورات التي يفرضها نظام اجتماعي ما على مستوى الإدارة الاقتصادية. وأي نظام اجتماعي لا يكون عقلانياً، من وجهة نظر إنسانية، إلاّ إذا كان مقبولاً لدى الكائنات الإنسانية التي هي ضحاياه: فالبطالة والاستقطاب الملازم للتطور العالمي، والهدر البيئي هي مظاهر عن لاعقلانية هذا النظام، أي النظام الرأسمالي القائم فعلياً. هذه الظاهرات السلبية، إذاً، هي فعلاً نتائج ضرورية «للسوق». وبالتالي فإن «عقلانية السوق» تعيد إنتاج «لاعقلانية» النظام الاجتماعي على الدوام.

المسلمة الثانية هي الطبيعة القابلة للتبدل في العلاقة رأسمالية ـ ديمقراطية، وديمقراطية ـ رأسمالية. وهنا نجد أنفسنا إزاء خديعة مكشوفة.

إن التيار الفكري المهيمن في عصرنا الآن، والمطبوع بالتطورية وبالبراغماتية الأنكلو ـ سكسونية يضعف حالة النقاش، خاصة لأنه يفهم الديمقراطية على أنها مجموعة من الممارسات والحقوق الدقيقة والمحدودة، المستقلة عن الخيار الاجتماعي الملائم. هذه الديمقراطية تشغل إذاً وظيفة المهدّىء والمثبّت في المجتمع وتترك عملية التطور في رعاية «قوى موضوعية» تديرها في نهاية المطاف التكنولوجيا والعلم اللذان يمارسان دورهما خارج إرادة الكائنات البشرية، وبالتالي يصغر دور ووظائف العمليات الثورية في التاريخ.

إن الفكر الاشتراكي يقع على الطرف النقيض من هذا النموذج في التحليل. فالتحليل الذي قدمه ماركس للاستلاب الاقتصادي، وهو تحليل أساسي لأي فهم علمي وواقعي لآلية إعادة الإنتاج الرأسمالية، يقود إلى إعادة الاعتبار للوظيفة الحاسمة للثورات. فهذه الأخيرة تبدو لحظات من عملية التحويل النوعي ومن تبلور طاقات لا يمكن فهم كنهها من دون هذه الثورات. وفي كل واحدة من الثورات الثلاث الكبرى في العالم المعاصر (الفرنسية والروسية والصينية)، توصلت حركة الأفكار والقوى الاجتماعية في لحظات تجذرها أن تتجاوز بعيداً شروط التحويل الاجتماعي الضروري موضوعياً، من الناحية التاريخية. هكذا تجاوزت الديمقراطية اليعقوبية متطلبات إقامة «سلطة برجوازية». وبالرغم من أن هذه الديمقراطية

كانت تعمل في إطار حدّدته الملكية الخاصة، إلّا أن هاجسها كان يتمثل في إقامة سلطة تضع نفسها فعلياً في خدمة «الشعب» وتدخل في تناقض مع متطلبات البرجوازية. على هذا المستوى من التطور لم تكن البرجوازية تحلم إلّا بديمقراطية مجتزأة، كما جرت ممارستها خلال القرن التاسع عشر. هذا مع العلم أن البرجوازية كانت مستعدة لإجراء تسوية مع الملكية ومع الأرستقراطية. طموحات «الشعب»، أي جماهير الفلاحين والحرفيين، كانت تذهب أبعد من ذلك بكثير. إذْ لم يكن لهذا الشعب شأن من «حرية التجارة والمؤسسة»، إلى درجة أنه اكتشف في مرحلة الجمعية التأسيسية تلك الصيغة المذهلة ببعد نظرها والقائلة: «الليبرالية هي عدوة الديمقراطية» ـ والمقصود بالليبرالية، طبعاً، الليبرالية الاقتصادية. هذه الاندفاعة إلى الأمام كانت تطلق معها وعياً اشتراكياً بدأ بالتبلور (يشهد على ذلك الحركة البابوفية). وبنفس الطريقة اندفع إلى الأمام كل من الاتحاد السوفياتي في السنوات العشرين، والصين الماوية، في رؤية شيوعية تتجاوز بعيداً شروط الإصلاح «الوطني الشعبي» المطروح على جدول الأعمال. بالطبع تبقى لحظات التجذّر هذه هشة، وتنتصر في نهاية المطاف مفاهيم أكثر محدودية ولكن أكثر توافقاً مع الشروط «الموضوعية». ولكنه من الخطأ عدم إعطاء هذه اللحظات حقها من الأهمية بسبب أنها هي التي تشير إلى جوهر الحركة الضرورية المقبلة.

الديمقراطية البرجوازية هي نتاج ثورة أطاحت بسيطرة «الميتافيزيقيا»[1]. وعلى هذه القاعدة أقامت «الحق المتساوي» والحريات الفردية، ولكنها لم تُقم «العدالة» (إلّا في الحقوق). وبعد ذلك بفترة طويلة، أي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر فقط استطاعت الحركة العمالية أن تفرض الديمقراطية السياسية وأن تنتزع حقوقاً اجتماعية، ولكن في إطار تسوية قائمة على قبول الإدارة الرأسمالية للاقتصاد. هذه التسوية ذاتها التي لم تكن ممكنة إلّا بسبب الاستقطاب العالمي الحاصل في صالح المراكز الصناعية. لهذا السبب تبقى الديمقراطية الغربية مقتصرة على حقل السياسة في حين أن الإدارة الاقتصادية تبقى قائمة على مبادىء لا ديمقراطية هي مبادىء الملكية الخاصة والتنافس. بكلمات أخرى نمط الإنتاج الرأسمالي لا يتطلب الديمقراطية بذاته، حتى ولو أن القمع الذي يحدده قد أصبح مقنّعاً بالاستلاب الاقتصادي الذي يعيش فيه المجتمع كله. ونقيضاً لذلك فإن المشروع الاشتراكي لمجتمع من دون طبقات ومحرر من الاستلاب الاقتصادي يفترض الديمقراطية بصورة بنيوية

---

(١) وفق التعبير الذي استخدمه. أنظر: أمين، سمير:

L'Eurocentrisme, Economica 1988.

عضوية. وعندما تنكسر حلقة تنافس الرأسماليين يصبح من المستحيل أن نفهم العلاقات الاجتماعية القائمة على تعاون العمال، لا على خضوعهم، من دون تعبير ديمقراطي ناجز.

وإذا كانت بلدان ما نسميه بالعالم الثالث لم تعرف أبداً أداءً ديمقراطياً بالفعل في حياتها السياسية فإن ذلك ليس بسبب إرث «ثقافتها التقليدية». وما أسميه «بالرأسمالية القائمة بالفعل»، إي الرأسمالية بوصفها نظاماً عالمياً، لا بصفتها نمط إنتاج مأخوذ على أعلى درجات من التجريد، هذه الرأسمالية كانت دائماً مولّداً لاستقطاب عالمي بين المراكز والأطراف. ولكن هذا البعد لم يُعط، للأسف، حقه من قبل الفكر الاشتراكي، بكل تياراته، بما في ذلك الماركسية. ومن الطبيعي أن يجرّ الاستقطاب العالمي الملازم لهذا التوسع استقطاباً اجتماعياً داخلياً يتمظهر على مستويات عدة: لا مساواة متفاقمة في توزيع الدخل، وبطالة كثيفة، وتهميش لقطاعات واسعة من السكان إلخ... وعندما ننظر إلى النظام العالمي بصفته وحدة التحليل الأساسية، لا بدّ من أخذ المدى الفعلي لهذه الحقيقة الاجتماعية وبعدها الحاسم من أجل فهم أهداف النضالات المختلفة، خاصة لفهم النضالات المتعلقة بكون القسم الأساسي من جيش الاحتياط لدى الرأسمال يقع في أطراف النظام.

على هذا الأساس يتشكل عدم الاستقرار الملازم للحياة السياسية للأطراف. وعلى خلفية الدكتاتورية العنيفة (عسكرية أولاً، حسب الحالات)، المنصاعة تماماً لمتطلبات التوسع العالمي للرأسمال ترتسم من وقت لآخر انفجارات تقلب هذه الدكتاتوريات. إلّا أن هذه الانفجارات قلما تؤدي إلى ديمقراطية سياسية حتى لو كانت نسبية. والنموذج الأكثر انتشاراً هو ذلك الذي يسمى بالسلطة «الشعبوية». ونفهم بذلك تلك الأنظمة التي تحاول فعلياً أن تجيب على بعض الجوانب من المشكلة الاجتماعية وتعلن عن استراتيجية قادرة على تخفيف النتائج المأساوية لعملية التطريف.

وفي المناطق الطرفية الأكثر تضرراً وبؤساً من جراء التوسع الرأسمالي يبدو الوضع أكثر مأساوية. لأن تاريخ التطور الرأسمالي ليس تاريخ التطور الذي أحدثه، وإنما هو كذلك تاريخ التدمير الوحشي الذي بُنيَ عليه. يوجد في الرأسمالية جانب تدميري يجري غالباً محوه من الصورة المتأنقة للنظام. هنا يبدو النموذج «الطبيعي» للسلطة هو ذلك الذي مثلته نماذج مثل تونتون ـ ماكوت في هاييتي، وسوموزا في نيكاراغوا، وعدد كبير من الديكتاتوريات المشابهة في أفريقيا المعاصرة.

المسلمة الليبرالية الثالثة هي أن انفتاح النظام العالمي يشكل تضييقاً ولكنه تضييق لا مفر

منه، وهذا الشرط الضروري لأي «تقدم». والافتراض النظري المستتر هنا هو أن أيّ «تطور» بالأساس بالتكيفات الداخلية، الخاصة بكل مجتمع، مع الاندماج في الاقتصاد العالمي بوصفه عاملاً مؤاتياً مفترضاً. (هذا إذا جرى استغلال الظروف التي يوفرها النظام بصورة مؤاتية). هذه الأطروحة هي خالية من أيّ أساس علمي، ليس فقط لأن تاريخ خمسة قرون من التوسع الرأسمالي قد كذبها، نظراً لأن هذا التوسع كان دائماً استقطاباً يعاد إنتاجه بشكل أكثر عمقاً منذ ولادة الرأسمالية حتى اليوم وحتماً لمرحلة بعيدة قادمة. فلا علمية هذه الأطروحة تقوم على كون «السوق العالمي» هو سوق مبتور مجتزأ على البضائع والرأسمال في حين أنه لم يكن هنالك أيّ سوق حقيقي للعمل. إذاً الاقتصاد الليبرالي نفسه يظهر بأن الحركة ترتبط بعامل واحد من الإنتاج (الرأسمال) في حين أن العاملين الآخرين (العمل والطبيعة) يبقيان أسيرين للجغرافيا الطبيعية والسياسية الأمر الذي لا يسمح بأيّ تناغم على مستويات الإنتاجية والشروط الاجتماعية.

وقانون القيمة العالمي الذي يفعل في هذه الشروط لا يمكنه إلّا أن ينتج ويعيد إنتاج الاستقطاب، أي التناقض بين المراكز والأطراف. بهذا المعنى نقيم «العامل الخارجي»، أي الاندماج في النظام العالمي، كعامل غير ملائم، بالأحرى يجري في منحى أقل ملاءمة مع الزمن، وإني أستعيد إحدى البديهيات الحدسية لكي أعبّر عن هذه الأطروحة: إن بضعة عقود كانت كافية لألمانيا لأن تلحق بإنكلترا في القرن التاسع عشر ولكن كم يجب من الوقت كي تستطيع البرازيل أن تلحق بالولايات المتحدة الأميركية؟

لا شك أن أشكال الاستقطاب تطورت مع الزمن. وهذا التباين كان يقوم، منذ الثورة الصناعية وحتى الحرب العالمية الثانية، على التعارض بين بلدان صناعية وبلدان غير صناعية. في حين أن التصنيع المتسارع في بعض مناطق العالم الثالث لا يضع الآن موضع التساؤل جوهر هذا الاستقطاب وإنما بعض أشكاله فقط. فآليات الاستقطاب الجديد ترتكز على السيطرة المالية (الأشكال الجديدة للرأسمال المالي المعولم)، والتكنولوجيّة (المرتبطة بالثورة العلمية والتكنولوجية الجديدة)، والثقافية (بتكثيف قدرة وسائل الإعلام)، والعسكرية. وفي هذا الأفق لا تشكل «البلدان الحديثة التصنيع» أنصاف أطراف تسير باتجاه التبلور في مراكز جديدة، وإنما هي الأطراف الحقيقية لعالم المستقبل.

على العكس من ذلك، فإن بلدان ما يُسمّى «بالعالم الرابع»، لم تعد تشكل أطرافاً حقيقية وإنما هي من طبيعةٍ مماثلةٍ لتلك المناطق التي دمرتها الأشكال السابقة للتوسع الرأسمالي، لأن

الحالة البائسة «للعالم الرابع» ليست نتاج رفض للانخراط في التقسيم الدولي للعمل، أو نتيجة فشل محاولة فك ارتباط قام بها في مرحلة ما. فالحقيقة هي أن هذا «العالم الرابع» الذي يجري الحديث عنه كما لو كان مولوداً جديداً، هو نتاج دائم للتوسع الرأسمالي. ويقدم لنا الشمال الشرقي في البرازيل وجزر الأنتيل مثالاً معبراً وحزيناً عن هذا العالم الرابع القديم الذي تبلور نتيجة الاستغلال العبودي في أميركا خلال المرحلة المركنتيلية. وهذه المناطق كانت تعتبر آنذاك مناطق «مزدهرة» بل كانت تشكل قلب المنطقة الطرفية التابعة لمراكز النظام في تلك المرحلة. ومع الزمن همّشت البُنى الجديدة للتطور الرأسمالي الأهمية النسبية لتلك المناطق بحيث أصبحت تعدُّ اليوم بين المناطق الأكثر بؤساً وفقراً في العالم الثالث. أفلا تُدفع اليوم إلى المصير نفسه أفريقيا، التي يُفرض عليها فك ارتباط سلبي خارج تقسيم العمل الدولي عن طريق النظام الذي فرض عليها تخصصاً زراعياً منجمياً أدّى إلى استنفاد ثروتها الزراعية؟ ثم ألا تساعد على ذلك الثورة التكنولوجية التي تسمح بتوفير كبير في المواد الأولية؟ إن بلدان «العالم الرابع» بطبيعتها ذاتها لا تستطيع أن تجد جواباً لمشكلاتها عن طريق الانفتاح وحده. وهنا، ألا يبدو الاستعمار المتجدد المترافق مع إعلانات الرأفة قناعاً للفشل الأكيد الذي يصيب الحل الليبرالي الجديد؟

إذاً من وجهة نظر مصلحة شعوب الأرض المختلفة لا يبدو أن توحيد النظام العالمي على قاعدة السوق توحيداً مُرضياً. وقد لا يكون هو النهاية الأكثر احتمالاً للتطورات الجارية، طالما أن الخضوع لمعيار وحيد هو معيار «سوق» عاملةٍ في مدى عالمي «دارويني» هو خضوع يؤدي، بصورة حتمية، إلى أكثر الأزمات حدّة. والخطاب الايديولوجي للغرب الذي اختار هذه الوجهة الاستراتيجية إنما يحاول تقنيع خطورة وحدَّة هذه الأزمات.

٢ - إن قيم الاشتراكية تجد أساسها العلمي (لا الأخلاقي وحده) في رفض الأخطاء الثلاثة التي حلّلناها سابقاً في الفكر البرجوازي. فقد ارتبطت كل تيارات الفكر الاشتراكي بفكرة تجاوزت فلسفة الأنوار، التي اقترحت على نفسها اكتشاف الوسيلة الكفيلة ببناء مجتمع «عقلاني» خالد. والاشتراكية تنطلق من منهج تحليل الحدود التاريخية «للعقلانية» المذكورة، أي للرأسمالية في الواقع. وفي هذا التحليل وعبره تقدم الاشتراكية مشروعاً لمجتمع متقدم نوعياً وذاهب في اتجاه سيطرة أرقى للكائنات الإنسانية على المستقبل الاجتماعي. وهنا أيضاً تجد الأطروحة الماركسية في الاستلاب موقعها المركزي: فمشروع المجتمع المذكور يفترض التحرر من الاستلاب الاقتصادي الخاص بالإيديولوجية البرجوازية. وهذا المشروع لا يمكن تحليله سلفاً بصورة دقيقة. لأنه إذا كان من الممكن أن نحدّد بدقة ما يجب «إزالته» (مثل

الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج طبعاً) فإنه لا يمكن أن نرسم سلفاً، وخارج الممارسة الاجتماعية، ملامح ووسائل الإدارة الاجتماعية الجديدة. وأي محاولة من هذا النوع معناها أن نذهب في عكس اتجاه الطريقة التي يُبنى بها المشروع الاشتراكي. فهذا المشروع يفترض أن تقع مسؤولية بناء المستقبل على عاتق الأجيال المتعاقبة التي ستكتب هذا التاريخ القادم.

مع ذلك لا يجري التركيز الكافي، برأيي، على حقيقة أن النقد الاشتراكي للمسلمات البرجوازية لم يعطِ الاهتمام اللازم للاستقطاب الناتج عن التوسع العالمي للرأسمالية القائمة فعلياً. لأن هذا النقد كان يتبنى التفاؤل البرجوازي الذي افترض بأن العولمة الرأسمالية ستخلق تناغماً وتجانساً في الشروط الإنسانية على مستوى الأرض كلها، وبالتالي كان يواجه احتمال الانتقال السريع لا إلى «الاشتراكية» وإنما إلى مجتمع كوني خالٍ من الطبقات (الشيوعية)، وذلك من خلال مرحلة انتقالية اشتراكية عابرة. ولست أخطّىءُ الحركة الاشتراكية الغربية لكونها اقترفت هذا الخطأ. فهو خطأ ناتج عن طبيعة الشروط المحيطة ذاتها. وإنما أتوجه باللوم إلى أنفسنا، نحن اشتراكيّي الأطراف، الذين تقع على عاتقهم مهمة الخروج عن هذه النظريات الأوروبية التمركز. وعلينا أن نعرف بأن الشيوعيين الروس، ومن ورائهم الصينيين وشيوعيّي العالم الثالث، يتقاسمون أيضاً، نواقص هذا التراث. ويعود برأيي الجانب الأساسي من الغموض والتخبط الراهن إلى هذا السبب تحديداً. لن أفتح النقاش هنا حول ما يُزعم بأنه صفة «طوباوية» للهدف النهائي. لأنني من أولئك الذين يعتقدون بأن الانتماء إلى القيم الإنسانية يفرض العمل من أجلها. أقول فقط بأنني لا أفهم المجتمع الكوني الخالي من الطبقات على أنه «فردوساً مكتشفاً من جديد»، أو نموذجاً «منجزاً»، وأقل من ذلك نموذجاً تمّ بناؤه هنا أو هناك. تماماً، كما لا أعتقد بأن الرأسمالية هي المجتمع الذي يشكل «نهاية التاريخ». إني أفهم المعركة من أجل القيم بأنها ستظل معركة دون نهاية. والتقدم في هذا الاتجاه يظل تقدماً نسبياً، كما هو حال تقدم المعرفة العلمية.

انهيار أنظمة أوروبا الشرقية: هل هو نهاية الاشتراكية؟

نصطدم اليوم طبعاً بواقع أن المجتمعات المسماة اشتراكية في أوروبا الشرقية قد أزالت الملكية الخاصة وأقامت نظم إدارة اقتصادية وسياسية سمّت نفسها اشتراكية. وبما أن هذه النظم هي على طريق الانحلال فهل يجب علينا أن نستنتج بأن المشروع الاشتراكي نفسه هو مشروع طوباوي؟

إذا أردنا أن نفتح نقاشاً خصباً حول هذه التجارب علينا أن نعود إلى طبيعة هذه الثورات

المسماة «اشتراكية» وإلى مفاهيمها بشأن الحدود التاريخية للرأسمالية. وهنا نجد احتمالين ممكنين: فإما أن نركز على ما يحدّد الرأسمالية على أعلى مستوى من التجريد، أي التناقض بين العمل والرأسمال، وعندئذ علينا أن نقرر الحدود التاريخية للمجتمع الرأسمالي انطلاقاً من الحدود التي يفرضها الاقتصاد المميز للرأسمالية. وهذه الرؤيا هي منبع مفهوم «التمرحل» في التطور، بمعنى أنه على المجتمعات الرأسمالية المتخلّفة (الأطراف)، أن «تلحق» النموذج المتقدم قبل أن تصطدم بدورها بتحديات تجاوز حدودها هذا الأخير. هذا من جهة. وإما أن نعطي، من جهة ثانية، أهمية أكبر لتحليل ما نقترح تسميته بـ «الرأسمالية القائمة فعلياً»، النظام الذي أنتج توسعُه العالميُّ الحقيقي استقطاباً بين المراكز والأطراف لا يمكن تجاوزه في إطار الرأسمالية ذاتها. وكما أشرت، كل تيارات الفكر الاشتراكي لم تعطِ هذا البعد للرأسمالية حقه. إن انتفاضات الأطراف، التي تضع النظام الرأسمالي موضع التساؤل، ترغم، كذلك، على إعادة النظر جدياً بالمسألة: من «الانتقالية الاشتراكية» وصولاً إلى إزالة الطبقات. وأيّاً كانت التدقيقات والاشتراطات يظل التقليد الماركسي أعرجَ بسبب رؤيا النظرية لنقطة انطلاق الثورات العمالية التي من المفترض أن تدشن، على قاعدة قوى منتجة متقدمة، عملية انتقال سريعة نسبياً تتميز بممارسة الجماهير الشعبية لسلطة ديمقراطية، هي، من الناحية النظرية، أكثر ديمقراطية من أيّ ديمقراطية برجوازية. بموازاة ذلك أقول: بأن الطبيعة العميقة التفاوت الملازمة للتوسع الرأسمالي قد وضعت على جدول أعمال التاريخ ثورة شعوب الأطراف. وهي ثورة ضد الرأسمالية بما أنها تنطلق ضد تطور الرأسمالية القائمة بالفعل، التطور الذي لا تستطيع الشعوب أن تتحمله. بمعنى آخر إن التناقضات الأكثر عنفاً، التي يخلقها التراكم الرأسمالي في حركته الواقعية الخاصة، تفعل فعلها في أطراف النظام أكثر مما تفعل في مراكزه. إلاّ أن هذه الثورة المعادية للرأسمالية ليست ثورة اشتراكية نقية. فهي بقوة الأشياء ذاتها، ذات طبيعة معقدة.

إن المجتمعات ما قبل الرأسمالية تواجه الحاجة إلى تطورٍ جوهري في قواها المنتجة. وإنه لضرب من الوهم أن نفكر بإمكانية «تطور آخر» مرتكز على العوز حتى ولو رفضنا أنماط الحياة والاستهلاك اللاإنسانية والمبذّرة التي أنتجتها الرأسمالية في مراكزها المتقدمة. إلاّ أن قبول هذه الضرورة لا يعني على الإطلاق قبول الأطروحة التي تزعم أن المرور بمرحلة التراكم الرأسمالي هي مرحلة حتمية. لأن الثورة البرجوازية ليست بطبيعتها العميقة نتاج حركة الجماهير الشعبية المنظمة التي تقودها أحزاب سياسية واضحة العداء للرأسمالية في إيديولوجيتها وفي رؤياها للمستقبل. وفي حين أن البرجوازية المحلية تقبل هذا التوسع الرأسمالي، الذي يتطلب تطوراً

منفتحاً على النظام العالمي، نجد أن الجماهير الشعبية التي يسحقها هذا التوسع هي نقيضه الأساسي.

إن التعبير عن هذا التناقض الخاص والجديد، الذي لم يكن متصوراً في الخيار التقليدي للانتقال الاشتراكي، كما فهمه ماركس، يعطي للأنظمة ما بعد الرأسمالية محتواها الحقيقي، بما هي بناء وطني شعبي تندمج في إطاره، وبصورة متناقضة، طموحات وإنجازات من طبيعة اشتراكية مع طموحات من طبيعة رأسمالية يستدعيها تطور القوى المنتجة في بعض جوانبه. وهذا التناقض الوسيط الملازم أحياناً لمرحلة الانتقال الطويلة التي يفرضها التطور المتفاوت للرأسمالية قد جرت إدارته بطريقة يمكن تحديدها عبر مكوناتها الأساسية الثلاث: التخطيط البيروقراطي (الذي ينفي أيّ دور للسوق)، الاحتكار السياسي اللاديمقراطي للطبقة ـ الحزب ـ الدولة القائدة، وفك الارتباط الشامل مع النظام العالمي وصولاً إلى الأوتاركية (وهو أمر كان في البداية مفروضاً من قبل الغرب أكثر مما أرادته النظم الشرقية). وكون ما سمي ببناء اشتراكي، قد أقيم في إطار سياسي لاديمقراطي، وبواسطة التخطيط البيروقراطي، يشكل حقيقة مهمة، فيجب بالتالي أن يقدم لذلك تفسير معقد يأخذ بعين الاعتبار، بالإضافة إلى المحدّدات التاريخية ـ الاجتماعية والثقافية، النتائج الناجمة عن سيادة ايديولوجية الحركة الاشتراكية التي أنتجت الأنتلجنسيا الثورية في تلك البلدان (اللينينية والماوية). وإني لا أظن بأن الهيمنة الوطنية الشعبية يمكنها أن تعمل بطريقة أخرى، أي بالحلول محل الديمقراطية السياسية وآليات السوق، وإنما أؤكد بأن تقدم هذه السيطرة الوطنية الشعبية يحتم الذهاب في هذا الاتجاه.

في هذه الظروف لن يفاجئنا اتساع الأزمة في المجتمعات الشرقية على الإطلاق. رغم أننا فوجئنا مثلما فوجىء الجميع بسرعته. وتواجه اليوم هذه المجتمعات خيارات ثلاث ألخّصها في ثلاثة عناوين هي الآتية:

أ ـ إما التحول باتجاه ديمقراطية برجوازية وإما تقدم يتجاوزها ويتمّ عبر تأكيد السلطة الاجتماعية للعاملين في إدارة الاقتصاد.

ب ـ إما العودة ببساطة إلى «اقتصاد السوق» أو التقدم في إيجاد وسائل فعالة تسمح بالسيطرة على آليات السوق عن طريق التخطيط الديمقراطي.

ج ـ إما الانفتاح الشامل ودون رقابة على الخارج أو السيطرة على العلاقات مع العالم الرأسمالي المحيط، حتى ولو تمّ ذلك على قاعدة تكثيف وتوسيع المبادلات.

إن الغموض والخلل، الذي يلف، النقاش النظري والاصطدامات السياسية في بلدان الشرق، يعود بجزءٍ منه إلى أن الطبيعة الحقيقية، «الوطنية الشعبية» للمرحلة التاريخية التي دشنتها الثورات في هذه البلدان، هذه الطبيعة ظلت مسحوقة تحت الإرث الايديولوجي الذي لا يبرح يصنّفها على اعتبارها «اشتراكية». ولكنه يعود أيضاً وبشكل خاص إلى أن قوى الرأسمالية والاشتراكية المتأزمة تتواجه هنا في حقيقة النضالات المشار إليها. فالقوى الطامحة إلى إعادة الرأسمالية ترفع شعار مطلب وحيد هو «السوق» الذي يشكل ممراً للعودة إلى الملكية الخاصة، والانفتاح على الخارج، بالديمقراطية أو من دونها، حسب المقتضيات التكتيكية لتنفيذ هذا المشروع. وإذا كانت القوى الاشتراكية عاجزة عن إقامة مشروع متناسق مضاد (وفق الخطوط المشار إليها أعلاه)، فلأن غياب النقاش الديمقراطي والوهم الايديولوجي، الذي ذكرناه، تشكل عوائق جوهرية أمام تحركها. وأضيفُ، أن الهجوم الايديولوجي الغربي، الذي تنسقه وسائل الإعلام الشرسة، قد سُخِّر كلياً في خدمة القوى الرأسمالية، حتى ولو كانت قوىً معادية للديمقراطية

ولن يأتي الجواب على الأسئلة الثلاثة التي وضعناها هنا إلاّ نتيجة للنضال الطبقي الداخلي المحتدم ولو بصورة صامتة. يوجد الآن أقلية كبيرة تستفيد من عودة الرأسمالية في بلدان الشرق قد تبلغ نسبة ٢٠٪، إلاّ أن هذه الأقلية لن تستطيع أن تبلغ مستوى الحياة في الغرب إلاّ بعد سحق الطبقات الشعبية بسبب ضعف مستويات التطور التي بلغتها البلدان الاشتراكية، وبسبب المنافسة العالمية. وشعوب البلدان الشرقية المختلفة تنطلق إلى هذا النضال بعدة متفاوتة. وباستطاعتنا أن نفهم، حتى بالحدس، الأسباب التي تجعل من البلدان التي قامت بثورات وطنية شعبية، مسمّاة اشتراكية، مثل الاتحاد السوڤياتي والصين ويوغوسلافيا، تمتلك عدة إيديولوجية قد تسمح لها بفرض مخارج تقدمية لنضالاتها. على العكس من ذلك نجد أن شعوب أوروبا الشرقية الأخرى التي لا تمتلك إنجازات تاريخية مماثلة مهددة بالإنزلاق في فلك جاذبية أوروبا الغربية وفي التبعية لها.

في الأزمة الحالية تظل المطالبة بالديمقراطية، مثلها مثل المطالبة بالعودة إلى السوق، أو الانفتاح على الخارج، مطالبة ملتبسة لأنها تجمع أولئك الذين يريدون استخدامها كموطىء قدم للذهاب قدماً نحو الرأسمالية وأولئك الذين يطمحون إلى إعطاء محتوىً اجتماعي تقدمي للإدارة الاقتصادية والسياسية لمجتمعهم، محققين إنجازاً على طريق التقدم الأصيل نحو الاشتراكية. ومن المفيد أن نشير هنا إلى أن الاستقصاءات السوسيولوجية، التي جرت في الاتحاد السوڤياتي، تؤكد بأن الطبقات العليا تميل إلى خيار «الديمقراطية التعددية على الطريقة الغربية» والسوق

المفتوح على الخارج، في حين أن الطبقات الشعبية تظل متمسكة بإنجازات «الاشتراكية» (أي العمل المضمون، الخدمات الاجتماعية، الاستقلال الوطني والملكية العامة). الطبقات الشعبية تطالب بأشكال من التخطيط في نفس الوقت الذي تطالب فيه بإشاعة الديمقراطية في النظام السياسي. ويبدو أن سلطة غورباتشوف تناور مع هذين التيارين المتناقضين اللذين لا يتحالفان إلا في مواجهة «المحافظين» (الذين لا يريدون أيّ تغيير). وبالمناسبة نشير إلى أن ظواهر قريبة يمكن لحظها في يوغوسلافيا.

هل إن المصير المحتوم لبلدان شرق أوروبا والاتحاد السوڤياتي هو أن تصبح «عالماً ثالثاً» عن طريق الخضوع اللامشروط لمقتضيات العولمة؟ أم أن الرأسمالية ستخرجها من مأزق الاشتراكية - كما تزعم الايديولوجية الليبرالية - وستسمح لها بتطور سريع مشابه لبلدان أوروبا الغربية؟ ربما أن الأشياء هي كما هي عليه، فإنه من الصعب توقع أن تتفادى دول شرق أوروبا الكارثة التي ستصيب طبقاتها العاملة من جراء انضوائها في النظام الرأسمالي كما هو قائم فعلياً. فالبُنى الوطنية الموحّدة التي أقيمت خلال السنوات الأربعين الأخيرة هي الآن على طريق التفكك لصالح توسع الرأسمال الأجنبي (الألماني بالدرجة الأولى ثم الأوروبي، فالياباني، فالأميركي). وستجد البرجوازية المحلية مكانها دون ريب ولكنها ستدفع، مقابل امتيازاتها الاقتصادية، خضوعاً كومبرادوريا. وقد تجد، أيضاً، دعماً اجتماعياً لدى بعض الطبقات والفئات الوسيطة الجديدة - الفلاحين الأغنياء والبرجوازية الصغيرة - كما هو الحال في العالم الثالث. أما الطبقات الشعبية فسيكلفها هذا «التكيف» تدهوراً حاداً في مستوى المعيشة، لا لفترة انتقالية قصيرة، كما يحاول أن يقنعهم بذلك القادة الجدد، وإنما بصورة ثابتة ومن البديهي أن تكون مشكلة بولونيا أو المجر، مثلاً، هي مشكلة بسيطة، في نظر أحد أخصائيي البنك الدولي؛ فهنا يتم الحل بتخفيض الأجور (دونما قياس للإنتاجية) بنسبة ٥٠٪ وبإشاعة نسبة تتراوح بحدود ٢٠٪ من البطالة. كيف ستواجه الطبقات الشعبية هذه التطورات الحتمية؟ من الصعب أن يقدم جواب. ولكن يُخشى أن تنخرط هذه الشعوب، التي لا تختزن إرثاً ثورياً كبيراً، (فمنجزاتها الاجتماعية كانت معطاةً بصورة أبوية من قبل أحزاب شيوعية وضعتها موسكو في موقع السلطة) في ردات فعل عفوية. ففي بولونيا مثلاً بدأ يرتسم نظام سلطوي (من نمط بيل سوتزكي قائم على دعم الكنيسة الكاثوليكية) يهدف إلى فرض الطاعة للرأسمالية، أو، كمثلٍ آخر، ردّات فعل ذات طبيعة قومية من الدرجة الثانية (بمعنى أنها لا تضع الهيمنة الغربية موضعَ التساؤل) وتكون قاعدة لديكتاتوريات «شعبوية» على المثال الذي عرفته هذه البلدان في الفترة الممتدة بين العشرينات والأربعينات من هذا القرن.

أما في الاتحاد السوفياتي فالأمور أكثر تعقيداً. فطبيعة الأزمات الاجتماعية وتصور الأهداف، ودور هذا البلد كقوة عسكرية عظمى، واحتدام المشاكل القومية، كلها تتراكم بصورة تتحدّى كل التحليلات، حتى أكثرها اطلاعاً. يبقى أنه يمكن القول، بصورة حدسية، إنه إذا استطاع الاتحاد السوفياتي أن يجدّد نفسه، أو أن تجدّد روسيا نفسها، في حال انفجار الاتحاد، فهذا البلد سيستطيع أن يلعب بصورة راقية لعبة يندمج فيها الإصلاح السياسي الديمقراطي مع إدارة اقتصادية أفضل مع الانضواء في الاقتصاد العالمي، مع الحفاظ في الوقت نفسه، على بنيته المتمركزة على ذاتها، بل وتعزيزها لاحقاً. إن الطابع الاجتماعي لهذه التسوية الإيجابية، بين مقتضيات العولمة وضرورة الهيكلة الداخلية، تقترب مما أسميه «التحالف الاجتماعي الوطني الشعبي»، الذي أنتجته ثورة سنة ١٩١٧ وسرعان ما تلاشى في الفوضى اللاحقة التي عممتها ايديولوجية «البناء الاشتراكي» المزعوم. إلاّ أن التاريخ، في إطار هذا الافتراض المتفائل، لن يتوقف عند هذه المحطة. فمثل هذا النظام سيتطور، حتماً، إما باتجاه تبلور قطب رأسمالي كبير متطور (قطب جديد)، وإما باتجاه متابعة التحول ذي المضمون الاجتماعي التقدمي.

إلاّ أن هذا الاحتمال المتفائل ليس الاحتمال الوحيد الممكن. التطور اللاحق للاتحاد السوفياتي لن يرتسم بوضوح إلاّ بعد خروجه من الفوضى الراهنة، وهي فوضى تهدّد أن تطول وتهدّد بأن تنتهي بتراجع تاريخي من الصعب تجاوزه لاحقاً. فإذا ما انتصرت الأوهام، المذهلة المنتشرة بشأن «السوق» و«الغرب»... إذا ما انتصرت هذه الأوهام على أي اعتبار آخر فمن الصعب تجنب خطر تحول هذا البلد إلى جزء من العالم الثالث، إي عودة روسيا إلى ما قبل سنة ١٩١٤، المتخلفة والتابعة. وفي هذه الحالة سينفجر الاتحاد بالضرورة. ففي حال إصرار الروس على أوروبيتهم لن يجد سكان القوقاز وآسيا الوسطى مكاناً لهم في هذا الاتحاد.

وعلى العموم تصدمنا تلك السذاجة المذهلة التي قادت إليها عملية التجهيل السياسي، أو اللاتسييس، المفروضة من قبل النظم اللاديمقراطية في أوروبا الشرقية. فالهجمات على «النومنكلاتورا» وهي البعيدة عن أن تكون تعبيراً عن رفض اشتراكي للامتيازات، تتجاهل بأن الطبقة التي تطمح لأن تتشكل بوصفها برجوازية هي الطبقة التي تشكلها هذه النومنكلاتورا تحديداً. وهذه الهجمات تتجاهل حقيقة أن الامتيازات التي كانت تتمتع بها هي فتات ضئيل بالمقارنة مع الامتيازات الاجتماعية في المجتمعات الرأسمالية، وأن هذه النومنكلاتورا تحديداً تطمح الآن للوصول إلى هذه الصيغة البرجوازية الأكثر رفاهية.

والمبادرة إلى «التغيير» في الشرق تُتخذ من قبل الطبقة القائدة نفسها، أي من فوق، فهذه الطبقة المتشكلة على قاعدة «الدولة»، التي كانت أداة إدارة التناقض الرأسمالي ـ الاشتراكي في البنية الوطنية الشعبية، تتمنّى الآن أن تتخلص من مضايقات البعد الشعبي للنظام وتتجه بوضوح نحو الخيار الرأسمالي. وعملية «الهدم» التي تجريها هذه الطبقة في أسس النظام وتدهش بها المعلقين الغربيين لا تدهشنا نحن. لأنها هي النهاية المنطقية لتحولها الذي سبق أن استشفه ماوتسي تونغ. ففي هجومها على نظامها نفسه تستعيد هذه الطبقة لحسابها كل مقولات الايديولوجية البرجوازية في نقد الاشتراكية، ولكنها تتجنب القول بأن هذا النظام الذي تتخلى عنه كان فعّالاً للغاية لأنه سمح لها، تحديداً، بأن تتشكل في طبقة برجوازية.

أما مشاكل الصين فتطرح بدورها وفق تعابير خاصة. لأن المنجزات الاقتصادية لهذا البلد ظلت، منذ الخمسينات، إيجابية كما رأينا فيما سبق. إلّا أنه لا يجب تسجيل هذه النجاحات في حساب سياسة الانفتاح، التي انتهجها دينغ هسياوبينغ وخياره باتجاه انفتاح رأسمالي داخلي وخارجي، من دون إشاعة الديمقراطية (وهو النموذج الذي يمكن أن تؤدي إليه هذه السياسة منطقياً، ويذكر بنموذج كوريا الجنوبية وتايوان)، وهو الخيار الذي يدعمه الغرب بحماس.

ولا بد هنا من دفع التحليل نحو التركيز على طبيعة التغيرات، التي أجريت بعد موت ماو، وعلى المشكلات التي يطرحها المستقبل. وأسجل هنا، على عكس ما يؤكد خصوم الماوية الدارجة، بأن النمو الاقتصادي في المراحل المتعاقبة خلال حياة ماو كان نمواً شديداً وأكثر توازناً على المدى الطويل، وذلك بفضل الجهد المتواصل، الذي بذل من أجل تنظيم جماعي (في عمليات الري والتشجير مثلاً)، بصورة متناسقة بين مختلف مناطق الصين. ومن المعروف أن تسريع النمو الزراعي الذي جرى وفق سياسة بينغ الجديدة قد أعطى نتائج لامعة في الظاهر، في النصف الأول من الثمانينات. إلّا أنها كانت نتائج بلا آفاق لأنها قامت على حساب السياسات الطويلة الأجل، كذلك تركز النمو الصناعي في المناطق الساحلية وحدها غالباً. من ناحية ثانية، لا بد من القول إن الستراتيجية الماوية كانت قد بلغت ذروتها في نهاية السبعينات وأصبح من المستحيل الاستمرار بها إلا ما لا نهاية. إلّا أن خيارات بينغ اللاحقة كانت تحمل تناقضات عديدة ظل حلها موضوع الأزمات المفتوحة والكامنة القائمة. إحدى هذه التناقضات تبدو في عملية التمدين المتسارع الذي يأتي مبكراً جداً.

والتشكيك، الذي تمارسه الحركة الديمقراطية تجاه سياسة بينغ، يظل ملتبساً بسبب أن هذه الحركة قد جمعت، في الفوضى، أقلية ممثلة بقوة في داخل الفئات الاجتماعية الطامحة،

بصورة مكشوفة، إلى العودة إلى الرأسمالية، وأكثرية في الرأي العام الشعبي (بعضها يدّعي التزام الماوية) ترفع صوتها ضد النتائج الاجتماعية التي أدت إليها التطورات الرأسمالية في مرحلة بينغ. ووسائل الإعلام الغربية لم تقدم أية إضاءة على هذه الحركة عندما وصفت قمعها بأنه عودة إلى الماوية الممزوجة بالستالينية. في حين أن وسائل الإعلام هذه قامت بدورها كاملاً عندما دعمت الخيار الرجعي المتمثل بـ «إعادة بناء الرأسمالية» حتى ولو جرى ذلك على حساب الديمقراطية.

ومهما تأوّل منتقدو الماوية وخصومها فإنها تظل غريبة عن أن تكون عودة إلى الستالينية. على العكس من ذلك لقد حاول ماو أن يوجه نقداً يسارياً إلى الماضي السوفياتي عندما اتهم المؤتمر العشرين بأنه تحضير للعودة إلى الرأسمالية وبأنه نقد يميني لهذا الماضي. هل أثبتت الوقائع أن ماو كان على خطأ؟

العالم الثالث: «منطقة عواصف دائمة»

لقد رأينا أن العولمة بالمفهوم الذي يقدمه المدافعون عن التيار السائد، أي العولمة دون تقديم تنازلات للاستقلالية الوطنية، تعني بصورة أكيدة الفقر المزمن لأكثرية البشرية وحرمانها. فتوحيد العالم عن طريق السوق سيحمل، حتماً، انفجارات عنيفة يظل معها العالم الثالث، وعلى الأخص المناطق شبه الطرفية، منطقة عواصف. وفي المستقبل ستقدم الأوضاع الموضوعية في بلدان الشرق خطوط تماثل كبيرة مع العالم الثالث.

بالنسبة لبلدان العالمين الثالث والرابع ـ الأطراف الحقيقية والمجتمعات المهمَّشة بالتوسع الرأسمالي ـ إذا كان من المستحيل أن يحصل في إطار الرأسمالية، تطور قادر على تلبية الحاجات المادية لمجموع الفئات الشعبية للأمة، فإن خياراً آخر للتطور سيفرض نفسه خارج إطار الخضوع للإلزامات العامة. وهذا هو المعنى الحقيقي لمفهوم فك الارتباط. فهذا الأخير ليس وصفة جاهزة وإنما خيار مبدئي. خيار فك الارتباط بين مقولات عقلانية الخيارات الاجتماعية الداخلية وبين المقولات التي تسيطر في النظام العالمي. أي قوى تدعو إلى التحرر من إلزام القيمة المعولمة وإحلال قانون قيمة ذات بعد وطني شعبي مكانها. وإذا كانت البرجوازية عاجزة عن فك الارتباط، وإذا كان التحالف الشعبي وحده القادر على الاقتناع بهذه الضرورة الحتمية لأي مشروع تطور، فإن الحركة الداروينية الاجتماعية يجب أن تقود إلى أن يرتسم هذا المشروع الشعبي في أفق لا نجد له تسمية إلّا الاشتراكية. والاشتراكية هنا، تفهم بكونها مشروعاً للمجتمع منفتحاً على الدوام، وليس واقعاً جرى بناؤه هنا أو هناك

ولا يبقى سوى تقليده. إن التطورات الجارية في الاقتصاد وفي التنظيم السياسي والاجتماعي. على المستوى العالمي، لا تخفف من طبيعة الاستقطاب المنبعث من الرأسمالية القائمة بالفعل، لأنها تقدم إدانة أكثر عمقاً للتناقضات التي يعبر عن نفسه من خلالها. إن سياسات الخضوع لتوحيد العالم على قاعدة السوق ـ التي تسمى «التكيف في الأطراف، والتي اعتبرُها وحيدة الجانب» ـ لا تستطيع أن «تحيِّد» الاستقطاب الجديد، ولا تشكل بالتالي خياراً مقبولاً للقطيعة الوطنية الشعبية التي تفرض نفسها الآن أكثر من أيّ وقت مضى. فالبرجوازيات الوطنية في العالم الثالث، التي استغلت ووظفت لصالحها حركة التحرر الوطني، قد تحولت بصورة واسعة إلى كومبرادوريات عن طريق تحول النظام العالمي نفسه. ولهذا السبب أصبحت عاجزة عن تحرير العولمة الجديدة في مصلحة بلدانها.

والتناقض حاد جداً بين خيار «العولمة دون تنازلات» وبين خيار المحافظة على الاستقلالية الوطنية (وهو ما أسميه في شروطنا الراهنة بفك الارتباط)، ولا يمكن أن يوجد إجماع حول هذه المسألة كما هو حال الإجماع في الغرب. فالمصالح الاجتماعية، هنا، تقع في حالة من التأزم، في حين أن هذه الأزمة تصبح أخف وطأة في الغرب. هناك إذاً معسكران: الطبقات المسيطرة تقول نعم للعولمة، وهو ما أسميه هنا، بالكومبرادورية، لأنها تفترض تكيفاً سلبياً، بغض النظر عن كون ذلك نجاحاً أو فشلاً في معايير البنك الدولي. إنها تقول نعم بكل بساطة لأنها صاحبة مصلحة حقيقية في العولمة، أكان ذلك من منظور الدخل أو منظور السلطة. إلاّ أن الطبقات الشعبية، التي هي ضحايا هذه العولمة، ستظل تنتفض حتى تفرض الخيار الموضوعي الضروري، الخيار الوطني الشعبي.

إن المشاكل الأساسية للعالم الثالث تظل دون حل في منطق التوسع الرأسمالي، كما كانت عليه مشاكل روسيا سنة ١٩١٧. ولهذا السبب فإنني أضع ثورات الماضي والثورات التي ستأتي، أكانت تسمي نفسها اشتراكية أم تحررية وطنية، في نفس العائلة الكبرى للرفض الوطني الشعبي للرأسمالية القائمة بالفعل. في هذا الخيار، أيضاً، يبقى العالم الثالث أيضاً، منطقة عاصفة. ولا شك أن الطبقات الشعبية، ضحايا الرأسمالية القائمة بالفعل، ما زالت في لحظة الضياع التي تلي لحظة الاستنفاد الذي بلغته حركة التحرر الوطني القديمة. وإنه من الصعب أن تُستشرف المرحلة الملموسة القادمة في الثورة الشعبية المستمرة التي تهدد بتفجير العولمة في أطراف النظام الباقية، «منطقة العواصف».

في الراهن وفي المستقبل القريب تظل أجوبة شعوب العالم الثالث، كأجوبة غيرها،

قاصرة. فالتعبيرات الثقافوية، التي عادت إلى رفعها الحركات الدينية الأصولية هنا وهناك، هي عوارض للأزمة وليست أجوبة ملائمة على تحدياتها. يتقدم التاريخ أبطأ مما نشتهي.

هل من جديد في افق الغرب؟

لا شك أن خيار العولمة يهيمن على المسرح في الغرب ولا يواجهه احتجاج فعلي لا من قبل الطبقات العاملة ولا من اليسار الرسمي. والسبب ببساطة هو أن نتائج هذه العولمة لا تحمل البعد المأساوي الذي تحمله في الأطراف. فهنا، وإيّاً كانت التباينات، لا شيء مأساوياً على المستوى الاجتماعي. بالطبع، إن خياراً خاصاً - كما يمكن أن تكون عليه السوق الأوروبية المشتركة إذا خلت من عملية اندماج اجتماعي وسياسي - يمكن أن يهمش مناطق طرفية فقيرة في أوروبا: بطالة كثيفة في استوريا الاسبانية، تراجع في اليونان... إلّا أن أوروبا تستطيع أن تمتص سياسياً هذه السلبيات وتستطيع أن تحول شواطىء المتوسط إلى مناطق للاستراحة لرواد الشمال، وتستطيع، بالتالي، أن تستقبل هنا العمال الجدد المهاجرين من المناطق المفقرة.

مع ذلك، لا يوجد أي سبب لاستثناء الغرب من النقاش الدائر حول آفاق الاشتراكية. لا يوجد أي سبب يسمح بتجاهل الحركة العمالية التي فرضت إنجازات الاشتراكية الديمقراطية المتقدمة، وبالطبع لا يوجد سبب لتجاهل انجازات الغرب الديمقراطية. ولكن من لا يتقدم يتراجع. والتقدم الاشتراكي في الغرب يفرض التحرر من الاستلاب الاقتصادي ومن صنمية التعددية الديمقراطية في الشروط التي تمارس بها.

إن الوعي بالتبعية البيئية المتبادلة قد قفز إلى موقع الحضور الذي لا غياب له بعد الآن. وإن ذلك ليدعو إلى التفاؤل. ولكن يبقى بأن مبادىء الرأسمالية ذاتها عاجزة عن إدارة مستلزمات ذلك. لأن السوق هو مجموع الأواليات العاملة على مدى قصير (١٥ سنة كحد أقصى)، في حين أن المفاعيل البيئية لتطور القوى المنتجة (مشكلات الأوزون وغيرها) تقع في أفق يمتد إلى مدى عصر أو أكثر. من هنا يبدو أنه من المستحيل تجنب الكارثة دون الموافقة على مبدأ التخطيط العقلاني (وهو تعبير ترفضه المفاهيم الدارجة) الذي يتجاوز السوق بعيداً. ومن العبث أن يظن أنه من الممكن مواجهة هذه المشكلة عن طريق «تقليل المصاريف الخارجية». بل من الممكن أن نتساءل عما إذا كان المبدأ الديمقراطي المعروف (النظام الانتخابي) قادراً على إدارة بيئة كوكبنا بصورة مقبولة. وكثير من الايكولوجيين يغذون ازدواجية خبيثة عندما يهملون التناقض الملازم للنظام. فمن جهة أولى لا تملك الطبقات العاملة - حتى في الغرب الديمقراطي - الكلمة الفصل في القرار الاقتصادي، ومن جهة ثانية لا تشعر

بلدان العالم الثالث بأي مسؤولية حقيقية في المشكلة البيئية الأرضية.

وعملية تكثف الاتصال الجارية في إطار الرأسمالية، القائمة فعلياً كنظام عالمي، لا تشكل عنصر تحرير وديمقراطية وإنما العكس. والمراقب الذي لا يعيش باستمرار في الحياة اليومية الغربية يظل مأخوذاً بحالة الجلْد التي تمارسها وسائل الإعلام المهيمنة على الناس ونفوسهم. ففي جميع البلدان يفرض الإجماع على الليبراليين والمحافظين والاشتراكيين التزام مواقف متماثلة في كل القضايا الكبرى. والتعددية التي تكال لها المدائح بوصفها مرادفاً للديمقراطية تُفرغ من كل مضمون عندما تبرز التباينات التافهة بين المتنافسين من أفراد الطبقة السياسية، بصورة اصطناعية. وفي حين تُرفع عالياً راية «نهاية الايديولوجيات» يشهد الغرب خضوعاً مريعاً لخطاب ايديولوجي متفرد كما لم يكن متفرداً من قبل.

وإذا أُشير إلى الاختراقات البارزة التي يحققها الوعي الاجتماعي الغربي (مثل المقولات النسائية، والتطلعات إلى رحاب «لاتجارية»...) أعتقد من الضروري أن أعبر عن تحفظات بشأن مدى هذه الاختراقات. لأنها تظل قابلة «للامتصاص» من قبل نظام رأسمالي في الجوهر، وإمبريالي في علاقاته بالأطراف.

وأياً يكن الأمر فإن الخيار المبدئي الملائم للعولمة يرمي بكل ثقله السلبي على الغرب. وفي هذه الشروط يأخذ البعد الجيوسياسي للمشاكل أهمية خاصة، لا من ناحية كون الأمم ستظل تشكل الأدوات الفاعلة في التاريخ، وإنما فقط من ناحية كون الجغرافيا السياسية هي التي تحدد اطار النضالات الاجتماعية والسياسية، وتعطي لنهاياتها الممكنة حظوظاً متفاوتة.

حتى الآن ظلت أوروبا السوق الأوروبية المشتركة تشكل الإطار الجيوسياسي للعولمة المتزايدة العمق والمقبولة من جانب مجموع الرأي العام. إلّا أنه يلاحظ في هذا الإطار أن اليسار الأوروبي تراجع عما كان يفترض أن يكون دوره: أي النضال ضد الخيار اليميني (السوق المشتركة للرأسمال) وبغرض أوروبا الاجتماعية. وانضواء الاشتراكية الديمقراطية للطروحات الليبرالية يكرس هذه الهزيمة. إن نقص الجرأة، حسب تعبير ألان ليبيتز، لا يدشن أي شيء مفيد في المستقبل القريب[٢]. وهذا التحدي الأول لم يكن قد رفع بعد حتى بدأت تلوح جملة تحديات جديدة واضعة موضع الشك خيار بناء السوق الأوروبية المشتركة، كما أشرت سابقاً. وفي هذه الظروف سيكون مستقبل الاشتراكية في الغرب الأوروبي رهناً بتحول الروابط الجديدة بين

(٢) ألان ليبيتز، *L'audace ou l'enlissement*, Paris 1985.

الـدول الأوروبيـة. لا شـك أن الاستقـطاب الثنـائي الايـديـولـوجي المنبثق عن الثـورات الاشتراكية منذ سنة ١٩١٧ سيجري إلغاؤه إذا استطاعت الرأسـمالية أن تعيـد بناء نفسهـا في بلدان شرق أوروبا. ومثل هـذا التحول الـذي ترغب بـإجرائـه بعض قوى اليسـار الغربي، بسبب عدائها للشيوعية، سينتهي حتماً بتراجع طويل للتطلعات الاشتراكية في أوروبا لأنها لن تتم إطلاقاً في صالح انطلاقة الاشتراكية ـ الديمقراطية بل في صالح اليمين. على العكس من ذلـك فإن تعمق التحـولات الوطنيـة الشعبية في بلدان أوروبـا الشرقيـة يمكن أن يسـاهم في استعادة الوعي الاشتراكي في الغرب لدوره. ويبدو لي أن الفـرضية الأكـثر توافقـاً مع قضيـة الاشـتراكيـة هي تلك التي تنبثق عن خيـار «البيت الأوروبي المشـترك» الـذي يقـترحـه غورباتشوف. لكن هذا الخيار ما زال مرفوضاً من قبل اليسار الأوروبي الغربي نفسه.

إن المحور المركـزي الذي يقـرر حتماً مصـير الاشتراكيـة في الغرب هـو ذلك الـذي تحدده علاقات الجنوب ـ الشمال. ولا شيء جديد هنا بالنسبة لنا. فالأطروحة المركزية عنـدنا تقـوم عـلى وعي البعد المحـدَّد في التاريـخ، البعد الـذي يشكله الاستقطاب النـابـع من التـوسـع الرأسمالي العالمي. وقد غيِّب تناقض الغرب ـ الشرق المتأزم لبعض الوقت التنـاقض الآخر، الأكثر جوهرية، الناتج عن هذا الاستقطاب، تماماً كـما كانت الأزمـة بين الـدول الامبريـالية قبل سنة ١٩١٤ تحتل مقدمة المسرح المباشر. إن تخفيـف حدة الأزمات الـداخلية في الغـرب والتناقض شرق ـ غرب يترافق مع عودة العداء تجاه شعوب آسيا وأفريقيـا وأميركـا اللاتينيـة الـذين هـم ضحـايا التـوسع الـرأسـمالي. مؤشرات عـديـدة تـدل اليـوم عـلى هـذا التحـول التراجعي: مثلاً انتعاش العنصريات والفـظاظة الاستعـمارية، كـما في ذلك «تحـويل» قـواعد حلف شمال الأطلسي التي أصبحت توجه أسلحتها باتجاه الشـاطىء الجنوبي للبحـر المتوسط، كما تثبت حرب الخليج ذلك للجميع.

كيف يمكن أن نتفـاءل بحصول اختراقات تقـدمية في الغـرب في هـذه الشروط؟ التقـدم الاجتماعي، بالمعنى الواسع والمباشر للكلمة، يفرض تحولاً باتجاه بسط هيمنة عالم العمل، إذا ما استعدنا مرة أخرى أطروحة ألان ليبيتز التي اتفق معها تماماً. حتماً ليس هـذا هو الـطريق الذي يجري سلوكه الآن، وحتى أن فكرة مثل هذا الخيـار هي فكرة غـريبة عـلى الاشتراكيـة الديمقراطية، مثل غربة فكرة العلمنة على الاسلاميين! وإذا لم يُعد النظر جذريـاً في علاقـات شمال ـ جنوب أفلا نصل حقيقة إلى مفهوم «الاشتراكية الامبريالية»؟ هذا النقد الذي وجهته الماوية في زمانها إلى النموذج السوفياتي يأخذ الآن قوة مضاعفة. لأنه، بـالمقارنـة مع المحـاولة الامبريالية الـسوفياتية ـ التي كانت تخفف منها نقاط الضعف في النظام والتقليد الايديـولوجي

«الأممي» الذي استمر، على الأقل على المستوى الخطابي - تبدو نفس المحاولة في الغرب، الذي هو أكثر فاعلية ويستند إلى تقليد أوروبي التمركز، بل وعنصري أكثر خطراً على مستقبل البشرية بما لا يقاس. أفلا يوجد اليوم مؤشرات تذهب في هذا الاتجاه؟ إن المديح الذي يكيله ليبيتز لسياسة النقابات الألمانية (التي تقود برأيه نحو هيمنة العمل) تستدعي من جانبي تحفظات قاطعة. فإنني أرى هنا تحديداً انطلاقة لهذا التحول نحو «الاشتراكية - الامبريالية». والانسحاب الألماني من المشروع الأوروبي لصالح خيار التوسع نحو الشرق، الأمر الذي قدمت تحليلاً له فيما سبق، يمضي في هذا الاتجاه بصورة مستقيمة.

الاشتراكية أو البربرية

إن حدود العولمة الرأسمالية الجديدة المحتملة تظل إذاً ملتبسة وغير مستقرة. وستأخذ صيغتها المتبلورة من الأزمات التي ستستمر بالضرورة على الرغم من الخطاب الايديولوجي لليبرالية. بداية نشير إلى أنه حتى لو افترضنا بأن القوى القومية والاجتماعية المتصارعة ستقبل المقولة العبثية التي تدعو هذه القوى للتضحية بمصالحها الحيوية من أجل الخضوع لمنطق «العولمة عن طريق السوق»، فإن العالم الذي يعاد بناؤه على هذه الصورة سيكون عالماً مرعباً حقاً. وسيظل هذا العالم مفتوحاً على احتمالات مختلفة بحيث لا شيء يبرر التخلي عن فكرة مشروع شامل أفضل وعن النضال من أجل تحقيقه. والأمر هنا لا يتعلق بأي إرادوية ذاتية. لأن الخيارات السياسية التي تستشرف المشروعات المستقبلية هي جزء وثيق الصلة بالموضوعية التاريخية.

إن الستراتيجية الوحيدة التي تحمل بالنسبة للقوى التقدمية معنى عالمياً، ويمكن على أساسها بعث روح جديدة في أممية لشعوب المناطق الثلاث (الغرب - الشرق والجنوب) يجب أن تندرج في أفق بناء عالم متعدد الأقطاب، تتواصل فيه المناطق المكونة له بطريقة مرنة تسمح بوضع سياسات خاصة تمليها حقائق ومستويات التطور الموضوعية.

ويجب الاعتراف، بداية، بأن المشاكل التي تواجه شعوب العالم هي مشاكل مختلفة من منطقة إلى أخرى. ويجب أن يكون النظام العالمي متوفراً على مدى من الاستقلالية يسمح للشعوب بتحقيق مصالحها. يجب إذا مصالحة «التبعية المتبادلة الشاملة» مع هذا القلق المشروع على الاستقلالية. يجب استبدال منطق التكيف الوحيد الجانب من قبل الضعفاء من أجل استمرار التوسع في صالح الأقوياء بمنطق التكيف المتبادل والمتعدد الأطراف.

والتعددية القطبية تعني بالنسبة لبلدان الشرق والجنوب اتباع سياسات تطور قائمة على

مفهوم فك الارتباط بالمعنى الذي أعطيته لهذا المفهوم (أي إخضاع العلامات الخارجية لمقتضيات التقدم الداخلي وليس العكس، العكس الذي يشكل جوهر التكيف الوحيد الجانب على أساس السوق). هذه الستراتيجية تقع في أفق الاختراقات المحتملة باتجاه الاشتراكية (عبر الديمقراطية وعبر تعميق محتواها الوطني الشعبي) لا في أفق «إعادة الرأسمالية» في بلدان الشرق وفي البلدان التي رفضت الكومبرادورية في الجنوب.

ومن الممكن لهذه الستراتيجية أيضاً أن تسهل التطور التقدمي في بلدان الغرب عن طريق فتح آفاق «لاتجارية»، وعن طريق إصلاحات تهدف إلى جعل الإدارة الاقتصادية إدارة اجتماعية بصورة متزايدة. وهي ستراتيجية تندرج، بالنسبة لأوروبا، في خيار التقارب بين الشرق والغرب. التقارب القائم على احترام تنوع الأوضاع، نقيضاً للرؤيا العدوانية السائدة والقاضية.

وفيما يتعلق بالعالم الثالث تحديداً، فإن هذه الاستراتيجية تعطي الأفضلية لمفهوم التقدم في تنظيم القوى المنتجة، ولو كان ذلك على حساب «التنافس العالمي» المباشر. إذ إنها تطرح في أولويات جدول الأعمال أهداف الثورة الزراعية، منظوراً إليها من زاوية الحد الأقصى من العدالة، وبطريقة تسمح بتقليص عمليات التمدين الخارجة عن المراقبة، والأخذ بالاعتبار الحدود الضيقة للهجرة العالمية. كما تضع في الأولويات أهداف تحويل النشاطات غير الرسمية، المستثمرة والتابعة، إلى اقتصاد شعبي انتقالي. وهي استراتيجية تدعو إلى مزاوجة فعالة بين التخطيط والسوق، الأمر الذي يشكل قاعدة لديمقراطية تحرص على مضمونها الاجتماعي الشعبي. ورؤيا عالم متعدد الأقطاب تعطي لمناطق وبلدان العالم الثالث هامشاً من الاستقلالية ما زال وسيبقى مرفوضاً في نموذج توحيد العالم عن طريق السوق وحده، ومرفوضاً في نموذج الأقلمة التي تقودها الأقطاب المتطورة والمتنافسة.

وأقول أخيراً بأن بناء عالم متعدد الأقطاب يفتح آفاقاً لاختراقات اشتراكية جديدة يفترض الوعي العميق للبعد الثقافي الكوني لمشروع المستقبل. وقد اقترحت في مكان آخر نقداً مزدوجاً على هذا المستوى للمركزية الأوروبية وللثقافوية القومية التي تشكل وجهها الآخر[٣]. إن الليبرالية، التي تندفع الآن بكامل طاقتها، ستنهار تحت ثقل التناقضات التي تراكمها. ولكن إذا لم تكن شعوب الغرب والشرق والجنوب مستعدة لهذا الأمر فالأسوأ يظل موضع الخشية. وأفضل وسيلة لتجنب هذا الأسوأ هي بالحفاظ على التقليد الاشتراكي حياً ونابضاً. وسيظل تحدي المستقبل، القائم أكثر من أي وقت مضى، هو الاشتراكية أو البربرية.

(٣) أمين، سمير: L'Eurocentrisme, op cit., chap. II.

الفصل الرابع

التحدي الديمقراطي

١ ـ منذ عدة سنوات ترتسم في مختلف مناطق العالم حركة واسعة من أجل إشاعة الديمقراطية في النظم السياسية. ويدل اتساع هذه الحركة على طبيعتها غير القابلة للارتداد. في بلدان الشرق، بدأت هذه الحركة تفرض نفسها على الأنظمة بوصفها حركة ديمقراطية. وعلى الأنظمة منذ الآن أن تأخذها بعين الاعتبار، أن تتكيف معها، مع متطلباتها، أو أن تقضي على نفسها. في بلدان العالم الثالث الرأسمالية لم تكتسب المطالبة بالديمقراطية، على العموم، نفس البعد الشعبي وظلت حتى الآن محصورة في الفئات الوسطى وبعض قطاعات المجتمع المديني المنظم، النقابات، مثلاً. ولكن حتى على هذا المستوى الضيق تشير الحركة إلى قفزة نوعية في اختراقها للوعي الديمقراطي. إلاّ أن هذه الحركة الديمقراطية قد ظهرت متزامنة مع الهجوم الشامل في صالح تحرير «قوى السوق» وترافقت مع إعادة الاعتبار للأطروحات الإيديولوجية القائلة بالتفوق المطلق للملكية الخاصة وبمشروعية اللامساواة الاجتماعية وبموقف العداء الشامل من الدولة. . . إلخ. وتزامنُ هاتين الحركتين يضفي على عصرنا طابعاً من التشوش العميق. فالجرْس المسيطر الذي توقّعه حملة إعلامية لا سباق لها في التاريخ، ويخنق بصورة منهجية كل الأصوات المخالفة، هذا الجرس ينبعث من تأكيد بسيط، فظ، وحيد الجانب، ويبدو كأنه بديهي: هو اعتبار الديمقراطية نتاج ضروري وطبيعي للخضوع لعقلانية السوق المعولة.

وبالمناسبة، فالمفهوم المعمم للديمقراطية يجري إفقاره، كما أشرت سابقاً، برؤيا تحولية تنفي دور العمليات الثورية في التاريخ. فالثورات، كما يحلو للتيارات المهيمنة حالياً أن تقول، لم تنتج أيّ إيجابي. فهي تنطوي على كثير من العنف العبثي لكي تؤدي في النهاية إلى ما كان من الممكن الوصول إليه فيما لو تركت القوى التحويلية الكامنة تعمل وفق طبيعتها الخاصة.

وممارسة هذه الديمقراطية الضابطة للنظام الاجتماعي (غير العادل بالضرورة) تشكل، وفق المفاهيم نفسها، «نهاية التاريخ». الأمر هنا يتعلق، إذاً، برؤيا لاتاريخية تنفي القطيعة النوعية التي مثّلها بدوره نفي هيمنة الميتافيزيقيا الخراجية. وهي تنفي كذلك دور الحركة العمالية الذي لم يفرض الديمقراطية السياسية بالتدريج وحسب، وإنما انتزع حقوقاً اجتماعية هامة. إن بسط هيمنة محتملة لعالم العمل المأجور في الغرب تعني، كما ناقشت سابقاً، بأن المعركة الهادفة لتعميق الديمقراطية ما زالت بعيدة عن نهايتها. وربما لم تبدأ فعلياً بعد.

٢ ـ من وجهة النظر هذه يبدو العالم المعاصر والرؤيا المستقبلية لتجاوزه كأنهما نتيجة الثورات الثلاث المعاصرة الكبرى: الفرنسية والروسية والصينية. وأنا أعطي أهمية نوعية، متفقاً في ذلك مع ڤالرشتاين، للقطيعة التي دشنتها الثورة الفرنسية[1]. لأن هذه القطيعة أحلّت مشروعية زمنية للعمل السياسي والاجتماعي محل المشروعية الدينية القديمة الخاصةِ بما أسميته الايديولوجيات الخراجية. ودشنت بالتالي التحولات اللاحقة، أكانت تلك ذات الطبيعة الديمقراطية البرجوازية أو التحولات الاشتراكية. وشعار كومونة باريس سنة ١٨٧١ «لا الله ولا القيصر ولا الخطباء» ليس شعاراً مولوداً من الصدفة وإنما ينبع من شعار ثورة سنة ١٧٨٩ «حرية، مساواة، أخوة» ويدفعه إلى الأمام.

ووضع النقاط على هذا الجانب الايديولوجي، في الثورة الفرنسية، يسمح بالتشكيك في مفاهيم الثورة والديمقراطية البرجوازيتين نفسيهما. إن تحديد الصراع الطبقي الأساسي في نمط إنتاج ما يضع المستثمَرين والمستثمِرين في مواجهة بعضهم: هنا فلاحون ضد إقطاعيين وهناك عمال ضد رأسماليين والثورة البرجوازية تصبح وفق هذا المنظار ثورة فلاحية بالضرورة في حين تصبح الثورة الاشتراكية ثورة عمالية. إلّا أن الرأسمالية لم تلغِ الاستثمار الاقطاعي لتستبدله بمجتمع مساواتي (الأمر الذي كان هدف النضالات الفلاحية). فما بُنِيَ قام على قاعدة شكل جديد من الاستثمار لم يكن بوسع الفلاحين تصور احتماله. وتشكل المجتمع الرأسمالي الجديد، وتشكلت الطبقة البرجوازية، جزئياً على هامش أو خارج المجتمع الإقطاعي نفسه (المكون من إقطاعيين وفلاحين)، وجزئياً في داخل الريف وبين الفلاحين عبر التمايزات الجديدة بين فلاحين أغنياء وآخرين محرومين من الأرض، التمايزات التي أنتجتها الروابط التجارية الآخذة في الاتساع ومدعومة من جانب النضالات الفلاحية. ومن

---

(١) ڤالرشتاين، ايمانويل: في كتاب: امين، أريغي، فرانك، ڤالرشتاين:
Le grand tumulte, La Découverte 1991.

المعروف أن هذا المجتمع الرأسمالي الجديد قد نضج ببطء في قلب «الأنظمة القديمة»، أي النظم الاجتماعية ـ السياسية «الاقطاعية» بجوهرها. فما يشكل الثورة البرجوازية إذاً هي اللحظة السياسية التي تطبع إزالة هذا «النظام القديم»، وإنشاء نموذج جديد للتنظيم يؤمن الأفضلية السياسية للطبقة الجديدة المسيطرة اقتصادياً. الثورة البرجوازية ليست نقطة انطلاق التطور الرأسمالي وإنما هي تتويجه.

وهكذا فإن التقاطع بين الثورة الاجتماعية الفلاحية وبين الثورة السياسية البرجوازية لم يوجد إلاّ في حالة تاريخية واحدة هي الثورة الفرنسية (لذلك تشكل هذه الثورة، الثورة الفعلية الوحيدة في المرحلة البرجوازية من التاريخ). ومن الواضح هنا أن البرجوازية كانت مجبرة على التحالف مع جماهير الفلاحين المنتفضة. وتقلبات هذا التحالف، تقدمه الجذري أو تراجعاته، أعطت ملامح المراحل المختلفة للثورة ذاتها. لم يوجد مثل هذا التقاطع في أيّ مكان آخر حتى في إنكلترا حيث أُجهضت الثورة الفلاحية ـ البرجوازية الجذرية في منتصف القرن السابع عشر وأخلت المكان «للثورة المجيدة»، التي لا تتمتع بالشيء الكثير من المجد، في نهاية القرن. ولا حتى في أميركا الشمالية حيث كان التحرر من نير الاستعمار خطوة سياسية دون بعد اجتماعي ثوري لأنها ثبّتت سلطة المجتمع التجاري المتشكل منذ الأساس في إنكلترا الجديدة (ومن المعبّر هنا الإشارة إلى أن الثورة الأميركية لم تطرح مسألة العبودية على بساط البحث). ولم يحدث ذلك على الأخص لا في إيطاليا ولا في ألمانيا ولا في اليابان. فالقاعدة العامة إذاً هي أن الرأسمالية تطورت دون ثورة فلاحية حتى عندما أسهمت النضالات الفلاحية في هذا التطور أو رسمت بعضاً من ملامحه الخاصة. إلاّ أن أيّاً من هذا لم يحدث من دون «ثورة زراعية». بمعنى تكوُّن برجوازية زراعية، قوامها في الأغلب كبار الملاكين أو الإقطاعيين سابقاً، تقوم بطرد الفائض من سكان الريف من أجل عصرنة الإنتاج الذي غدا تجارياً بشكل واسع. في كل هذه الحالات دخلت البرجوازية للدولة واستولت على مقدراتها وحولت المجتمع من فوق.

إذاً ما يفسر اختراقات الثورة الفرنسية في تجاوز التكييف البسيط لعلاقات الإنتاج لمقتضيات التطور الرأسمالي هي الشروط الخاصة جداً بالثورة الفرنسية: المشروعية الزمنية، المفاهيم الكونية، إزالة العبودية، وهي اختراقات تفتح الآفاق لمستقبل ما زال بعيداً. لا يمكن، من دون الثورة الفرنسية، أن نتصور الاشتراكية الطوباوية أو أن نتصور ماركس.

الثورات الروسية والصينية كان لها أيضاً البعد الهائل نفسه الذي ينعته البعض

«بالنبوي». وهـذا النعت برأيي خـاطىء لأن المستقبل الـذي تصورتـه الثورتـان ما زال حتى الآن احتمـالاً واقعياً، لا بـل ضرورة إذا كانت الإنسـانية تـريد تجنب البـربريـة. ولكن من الواضح أن الاختراقات التي تندفع بعيداً، كتلك التي تخيلتها بـاريس ١٧٩٣ و١٨٧١، ليس نتاجاً بسيطاً للمستلزمات الموضوعية التي كان يفرضها التحول الاجتماعي المباشر المطروح على جدول الأعمال في روسيا سنة ١٩١٧ وفي الصين سنة ١٩٤٩.

أقول إذاً بأن الثـورات الثلاث المـذكورة أعـلاه تشكل اللحـظات الكبرى التي تـرتسم في إطارها رؤيانا للعالم المعاصر ولمستقبله المقبل والمرجـو. وإذا أردنا أن نجـد في الماضي لحـظات بهـذا المستـوى من الحـسم، فعلينا بتقـديـري أن نعـود ١٥٠٠ إلى ٢٥٠٠ سنـة، إلى أزمـان الثورات الايديولوجيـة الكبرى التي عـبّرت عن تبلور المجتمع الخراجي. (في منطقتنـا، مثلاً، علينـا العودة إلى الهيللينية والمسيحيـة والإسـلام، وفي منـاطق أخرى إلى الكـونفـوشيـونيـة والبوذية، هذه الحركـات التي عبّرت، عـلى المستوى الايـديولـوجي آنذاك، عن تحـول نوعي يـوازي بضخامتـه التحول الـذي أحدثتـه الثورات الثـلاث في عالمنـا المعاصر). ولا تخلو من فائدة الإشارة، هنا، إلى أن هذه الثورات القديمة انـدفعت، هي أيضاً، فيـما يتعدى التكيّف البسيط مـع مقتضيات التحـول الاجتماعي، خـاصة عنـدما رفعت رايـة الكونيـة التي لم تكن تمتلك ضرورة حيويـة في المجتمعات الخراجية، المناطقية حكماً[٢]. وفي الفترة الطويلة الممتـدة بين هذين الـزمنين لا نجـد إلّا تغيرات محـدودة بالحجم والمـدى، تطورات نـابعـة فقط من ضرورة المواكبة الدائمة والتجانس الدائم بين مختلف قطاعات النشاط الاجتماعي، من جهة، وبين مقتضيات «التحول»، من جهة ثانية.

إن رؤيا المسألة الديمقراطية، التي يمكن تطويرهـا في هذا الإطـار من التحليل، هي رؤيـا مختلفة كلياً عن تلك التي تنتجها الفلسفة الأنكلوسكسونية التحولية. الديمقراطيـة، هنا، هي عنصر عدم استقرار، وهي الأداة التي تتطور من خلالها مفاهيم «متقدمة على زمانها» وأساسية لأيّ نشاط اجتماعي.

٣ ـ النظرية الاجتماعية التقليدية، التي يقترحونها علينا لتفسير ظـاهرة غيـاب الديمقـراطية في العالم الثالث، هي نظرية فارغة وتكرارية. وهي تقدّم بكل الأثواب التي تلائم أولئك الذين يوصون ويكلّفون بالإنتاج الذهني في عصرنا. وهذه النظرية وتفرعاتهـا تصوغ وتعيـد صياغـة المقولة الأسـاسية ذاتها: «العصرنة». وبموجب هذه النظرية تُرى بلدان العالم الثالث عـلى أنها

---

(٢) أمين، سمير: L'eurocentrisme, op cit, chap. I et II.

نصف تقليدية ونصف حديثة (أي على طريق التنمية والتحديث). ومن هنا، فهي تحتفظ من التقليد بمفهوم السلطة الأوتوقراطية التي يجب أن تتحول بالتدريج نحو مزيد من الديمقراطية بالترافق مع عملية «تغطية تأخرها الاقتصادي بالالتحاق». في هذا المجال، كما في المجالات الأخرى، تقدِّم الرأسمالية على أنها النهج الوحيد المؤهل لإنتاج الديمقراطية.

هذه الأطروحة، التي وضعت في الظل في الغرب، خلال الستينات، نظراً لنجاحات «العالم ـ ثالثية»، عادت إلى الظهور في حلّتها الأخيرة في صياغة ويبرية Weberien (ريتشارد ساند بروك)[٣]. ومن المعروف أن ويبر كان يميّز بين نموذج السلطة الذي يسميه تقليدياً وينعته بالأبوية، والشخصانية، والتجزيئية، وبين مفهوم قانون المرحلة المعاصرة، البيروقراطي واللاشخصاني والقائم على مفهوم التشريع.

والحق يقال إن أطروحة ويبر هي ألمانية أكثر من اللزوم، بمعنى أنها تعكس، بصورة مبالغ فيها، بعض الخصوصيات المميزة لتاريخ ألمانيا على تاريخ الإنسانية كلها. فالسلطة في المجتمعات ماقبل الرأسمالية، بصورة عامة، لا شخصانية ولا متجاهلة للقانون. فنموذج المجتمع الخراجي المتقدم الذي تقدمه الصين الامبراطورية طوّر إلى الحدّ الأقصى بيروقراطية طبقة الماندارين اللاشخصانية، وفي مصر الفرعونية نجد أن الفرعون تحوتمس الثالث، من السلالة الثامنة عشرة، يكتب إلى وزيره ريكارات: «ما عليك أن تفعله هو الالتزام بالقانون»[٤]. ولكن الاقطاعية الأوروبية في قرونها الأولى تقترب، دون شك، من نموذج ويبر في أحد الجوانب وهو شخصانية السلطة الإقطاعية. إلّا أن تجزئة السلطة، وهي الشرط الضروري لشخصانيتها، تعبّر ببساطة عن إن الإقطاع كان تفريعاً طرفياً من نظام الخراج وليس قاعدة عامة «للتقليد» ما قُبل الرأسمالي[٥]. ونلاحظ في مرحلة لاحقة أن نظام السلطة سيفقد هذه الصفة الشخصانية في أوروبا المركنتيلية خلال مرحلة الملكيات المطلقة. وستقترب البيروقراطيات الملكية عندئذ من تلك التي ازدهرت في المجتمعات الخراجية المتقدمة كما لاحظ ذلك مؤرخون معاصرون لها[٦]. الاستثناء الوحيد، هنا، هو ألمانيا التي بقيت متخلفة

---

(٣) ساندبروك، ريتشارد: The Politics of Africa's stagnation, Toronto 1987.

(٤) أ. ألمان و ج. رانكي: La Civilisation égyptienne P. 201 - 202.

(٥) أمين، سمير: (الطبقة والأمة في التاريخ والأزمة المعاصرة).
Classe et Nation dans l'histoire et la crise Contemporaine Minuit 1979, chap. III

(٦) إتيامبل L'europe Chinoise, Gallimard 1985.

وفي مرحلة «إقطاعية الأسياد».

من ناحية ثانية ليست «الأبوية» هي التي تشكل المحتوى الأساسي للايديولوجيا الخراجية بل «سيطرة الميتافيزيقا». والأمر هو كذلك تقريباً في كل الحالات، أكانت أشكالاً خراجية متقدمة أو أشكالاً إقطاعية طرفية. يشهد على ذلك: الكونفوشيونية في الصين أو الإسلام في دولة الخلافة. على أن هيمنة الميتافيزيقا تمارس هنا من خلال السلطة المستقلة للكنيسة، التي تحولت إلى بديل للثورة في هذا الإطار. ومرة جديدة نجد، هنا، التحول الذي قاد أوروبا الإقطاعية إلى مرحلة الملكيات المطلقة، ونجد أن اندماج الكنيسة والدولة يقرّب هذا الإقطاع من النموذج الخراجي العام. تشهد على ذلك: حركة الكنائس الإصلاحية القومية، أو حتى التيارات المختلفة في البلدان الكاثوليكية، مثل الغاليكانية في فرنسا.

فوق ذلك، نشير إلى أن النظم «الأبوية» التقليدية لم تكن تجهل القانون إطلاقاً. ففي النظم الخراجية المتقدمة يوجد قانون للدولة يبسط ظله على كل الحياة الاجتماعية ولعل الشريعة في البلدان الأسلامية هي خير دليل على ذلك. وحتى في النظم الإقطاعية الطرفية نجد أن سلطة الأسياد مضطرة لاحترام القوانين المتّبعة بالتقليد من قبل الفلاحين.

هل مفهوم السلطة الحديثة الذي يضعه ويبر وأتباعه في التعارض مع مفهوم «الأبوية» المزعوم هو، في بعده الأساسي، «بيروقراطي»؟ حتماً لا. فالطبيعة البيروقراطية ليست إلاّ شكل لنمط أدائه. فهو بمضمونه الأساسي برجوازي وناتج عن فعل الديمقراطية البرجوازية. ومرة أخرى تبدو ألمانيا في صورة استثناء، حيث قاد ضعف البرجوازية إلى الاستمرار في سلطة من نوع «الاستبداد المستنير» حتى وقت قريب جداً. وهنا يبدو لي ماركس متفوقاً على ويبر في تحليله لهذه الخصوصية الألمانية. فويبر يّبسّط هذه الخصوصية، التي تميّز ألمانيا، دون إنكلترا البَرلمانية أو فرنسا في مرحلة الجمهورية الثالثة، على مجمل الغرب الأوروبي.

لقد حاول أتباع ويبر (بروك مثلاً) أن يطبقوا هذه المقولة التاريخية، المشكوك بصحتها أصلاً، من أجل فهم خصوصيات السلطة في أفريقيا السوداء المعاصرة، حيث يبدو أن شخصنة السلطة واحتقار القانون هي مميزات أساسية لعددٍ كبير من النظم ما بعد الاستعمارية. وأتباع ويبر هؤلاء يعيدون هذه الخصائص، ببساطة، إلى «التقليد» الأفريقي.

ولكن هل إن أطروحة «السلطة الأبوية» هي صالحة لأفريقيا قبل الاستعمار؟ حتماً، هذه الأخيرة تقدم تشابهاً ما مع أوروبا الإقطاعية. فأفريقيا السوداء قبل الاستعمار كانت في المرحلة

ماقبل الخراجية لا بل في المرحلة التي أسميها مشاعية[٧]، كما أن أوروبا الإقطاعية ظلت تحتفظ بأشكال مشاعية ذات أصول بربرية أعطت فيما بعد لنظامها الخراجي طابعه المتخلف والطرفي. وهذا التشابه يعبّر عن نفسه، في أهمية الحقوق التقليدية والعرفية في الحالتين، وفي غياب الحق البيروقراطي للدولة. مع فارق هو أن نموذج الكنيسة يؤكد في أوروبا سيطرة الميتافيزيقيا التي تحدّد هذه المرحلة. على العكس من ذلك فإيديولوجيا القرابة في أفريقيا، الملازمة للمرحلة المشاعية، تسيطر على النظم الحقوقية والتشريعية للسلطة. لذلك تعطي هذه الايديولوجيا للسلطة طابعاً مشخصناً. إلاّ أنه يظل أقل شخصنةً مما يظهر عليه لأنه مضطر للعمل في إطار قانون عرفي يشكل حاجزاً منيعاً أمام الانحرافات المحتملة لدى «القادة».

وكما سنرى، لاحقاً، لا تتمتع السلطات المعاصرة في أفريقيا بتشابه كبير مع هذا الإرث المتخلف المزعوم الذي بدأ بالتراجع منذ فترة طويلة، خاصة مع تجارة الرقيق. وكذلك الأمر فيما يتعلق بشخصيات القادة أنفسهم وبالكاريسم المزعوم لديهم. حيث لا نجد هنا أن التقليد هو السبب أكثر مما هو في أيّ مكان آخر. فهذه الظاهرة هي ظاهرة حديثة سنعود إليها لاحقاً.

وليست الأطروحة الويبرية الحديثة هي الشكل الوحيد للتعبير عن مقولة التحديث الواسعة. فكلنا نتذكر «التنموية» في أميركا اللاتينية خلال الخمسينات والستينات. هذه التنموية، التي اعتبرت أن التصنيع والتحديث البرجوازي في إطار اندماج أكثر اندفاعاً في النظام العالمي، ستُجري من تلقاء نفسها تحولاً ديمقراطياً. لأن الديكتاتورية، في مفهوم هذه المقولة، كانت تعتبر من مخلفات الماضي المسمى ماقبل رأسمالي. وقد أثبتت الأحداث خطأ هذه الحجة الساذجة. لأن التصنيع والتحديث في إطار هذا المشروع البرجوازي لم تنتج إلاّ «تحديثاً للديكتاتورية» واستبدال العنف الفاشي الفعال والحديث بالنظم الأوليغارشية والبطريركية القديمة. وما كان من الممكن أن يكون الأمر غير ذلك، طالما أن هذا التطور الطرفي يفترض تفاقم اللامساواة الاجتماعية بدل تقليصها.

٤ - إن غياب الديمقراطية في طرف النظام الرأسمالي العالمي هي ثابت لا يعود بطبيعته إلى مخلفات المراحل الماضية وإنما هو نتاج ضروري للتوسع الاستقطابي للرأسمالية القائمة بالفعل، كما أشرت آنفاً. فالجزء الأساسي من جيش العمل الاحتياطي متمركز جغرافياً في أطراف النظام. هذا الجيش الاحتياطي يتكون، حتماً، من عدد كبير من العاطلين عن العمل

(٧) أمين، سمير: الطبقة والأمة، مرجع مذكور.

وأشباه العاطلين في المدن المتضخمة، وأيضاً من فئات واسعة من العاملين غير الأجراء الذين تقذفهم الرأسمالية خارج أراضيهم وخارج النشاطات المدينية التي كانوا يمارسونها.

ويتمّ اندماج قطاعات من هذا الجيش الاحتياطي في الجيش الفاعل ـ وهي عملية جزئية دائماً ـ إما حيث هي موجودة عن طريق «نصف التصنيع» الذي يميّز الأطراف الحقيقية في عالم اليوم والغد، وإما عبر هجرة اليد العاملة نحو المراكز. إلاّ أن هذه الهجرة تظل دائماً محدودة باستراتيجيات العمل في المراكز وهي لا تطال إلاّ جزءاً ضعيفاً جداً من الجيش الاحتياطي. وطالما أن الليبرالية لا تواجه إطلاقاً احتمال أن تكمل برنامج تعميم التبادلات وتدفقات الرساميل بالانفتاح اللامحدود على هجرة اليد العاملة، تظل عملية خداع مشوهة. لذلك، وكما أشرت سابقاً، يظل اللاّاستقرار يشكل قاعدة الحياة السياسية في الأطراف. وعلى قاعدة الديكتاتورية العنيفة، الخاضعة لمتطلبات التوسع العالمي للرأسمال، ترتسم من وقت لآخر انفجارات تضع موضع التساؤل هذه الديكتاتوريات نفسها، وذلك عن طريق ما أسميته «الأجوبة الشعبوية» التي تواجه، فعلياً، مسألة حل بعض جوانب المشكلة الاجتماعية، وتعلن استراتيجية للتنمية قابلة لتخفيف النتائج المأساوية للتطريف. ولا بد أن نسجل، في إيجابيات هذه الأنظمة، عملية التصنيع (التي تقع على عاتق الدولة غالباً)، وتأميم بعض القطاعات التي يهيمن عليها الرأسمال الأجنبي، وعمليات الإصلاح الزراعي، والجهود المبذولة في ميدان التربية والصحة، وكذلك بعض الضمانات الاجتماعية التي تحمي حق العمل وغير ذلك. على أن لهذه الأنظمة حدودها التاريخية فهي، إذ تدخل في اشتباك مع الهيمنة الامبريالية (لأن أيّ سياسة تنحو في الأطراف نحو التقدم الاجتماعي هي ببساطة تتعارض كلياً مع مقتضيات التوسع العالمي للرأسمال)، تظل عاجزة عن المضي حتى النهاية في منطق هذا الاشتباك، تظل عاجزة عن تحقيق فك الارتباط، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، فإن هذه الأنظمة تشكو من كونها لاديمقراطية. وإذا كانت أنظمة شعبية فعلاً، مدعومة من الجماهير، كما يقال، فإن هذه الجماهير ظلت محتجزة في حالة من السلبية، ولم يجرِ «تحريكها» إلاّ في إطار دعم هذه السلطات، ولم يسمح لها أن تنتظم بوصفها قوة مستقلة إزاء السلطة. وبوصفها نتاجاً لوضعية اجتماعية معروفة ومحدّدة بضعف تبلور الطبقات الاجتماعية، فهذه الأنظمة تطلق عملية تحول وطني شعبي وفي نفس الوقت تظل عاجزة عن متابعته. وتبقى القيادة الكاريسماتية صورة موجودة في معظم الأنظمة الشعبوية. إلاّ أن نقاط الضعف البنيوية في النظام الشعبوي، التي غالباً ما تترافق مع عدوان خارجي، تؤدي إلى سقوطه، في أغلب الأحيان، لصالح عودة الديكتاتورية.

وتقوم، أحياناً، حالات أخرى، ثالثة، بين الديكتاتوريات اليمينية وتلك اللحظات التي يتحقق فيها نظام شعبي أو شعبوي تمارس فيها أحياناً، حالات «صغيرة» من الديمقراطية. ونعني بذلك تلك النظم التي تعترف بمبدأ الانتخاب والتعددية الحزبية ومستوى معين من حرية التعبير. ولكنها أنظمة تمتنع عن مواجهة المشكلات الاجتماعية الجوهرية، وتمتنع عن طرح السؤال الجوهري حول علاقات التبعية والخضوع للنظام العالمي. والمروحة، التي تقع فيها هذه الحالات، هي من الاتساع بحيث تندرج ضمنها «ديمقراطيات» ظاهرية فقط، حيث تحتفظ السلطة بكل الوسائل التي تؤمن بقاءها، بما في ذلك التزوير الانتخابي، وأنظمة تقبل بشكل متزايد النتائج المحتملة للانتخابات.

هذه «الديمقراطيات» ليست إلاّ التعبير عن أزمة النظام الاستبدادي العادي للرأسمالية. فأميركا اللاتينية وكوريا الجنوبية والفيليبين وربما بلدان أخرى، في المستقبل، تقدم نماذج عن التناقضات التي لم يجرِ حلّها من قبل هذه الأنظمة. لأن برنامج التنمية للديكتاتوريات التي قامت هذه الأنظمة على أنقاضها لم يعطِ النتائج المرجوة: فقد برهنت الأزمة على هشاشة البنية «الاستقلالية» التي شكلت مشروعية وجود هذه الديكتاتوريات. ولكن ألا تواجه هذه النظم الديمقراطية، التي فرضت نفسها في هذه الشروط، تحدياً مرعباً؟ فهناك خيار بين اثنين: فإما أن يقبل النظام السياسي الديمقراطي الخضوع لمقتضيات «التكيف» العالمي وسيعجز عندئذ أيّ إصلاح اجتماعي مهم، وبالتالي ستدخل الديمقراطية نفسها في أزمة، أو ستفرض القوى الشعبية، التي امتلكت الوسائل الديمقراطية، هذه الإصلاحات، وسيدخل النظام عندئذٍ، في أزمة مع الرأسمالية العالمية المسيطرة، وسيضطر إلى الإنزلاق من المشروع الوطني البرجوازي إلى مشروع وطني شعبي. وأزمة البرازيل والفيليبين، مثلاً، تقع كلها في إطار هذا الإشكال. وقد رأينا، في الأرجنتين، كيف أن الناخبين الذين أرهقهم عجز ديمقراطية الرئيس ألفونسين ارتدّوا بأنفسهم إلى الميدان الشعبوي الخاضع هذه المرة بوضوح للهيمنة الخارجية.

أما في المناطق الطرفية، التي تعاني أكثر من غيرها البؤس الناجم عن التوسع الرأسمالي، فإن الوضع هنا أكثر مأساوية. فنموذج السلطة في هذه المناطق هو «تون تون ماكوت». وأطروحة السلطة الأبوية، التي انتقدناها سابقاً، إنما قامت على قياس هذه الأنظمة الأفريقية. وهي في الظاهر تناسب الوضع: الشخصانية المطلقة (حيث يذكّر رأس السلطة بالإداري الصغير المتحكم بالقرية)، والاحتكار الكامل لأيّ مفهوم للشرعية والقانون (بما في ذلك حقوق الملكية البرجوازية المقدسة)، ناهيك عن الحقوق البديهية للكائن الإنساني،

وكذلك الفساد المعمَّم. والدوافع قوية لاتهام التقليد الأفريقي مرة أخرى بهذا «الإرث المزعوم». لا شك أن نزعة عنصرية باطنة تختفي وراء هذه الإشارة. فليس الإرث هو المسؤول عن تحويل أفريقيا إلى عالم رابع بل العكس هو الصحيح؛ فتهميش أفريقيا هو الذي يفرض هذا النوع من السلطة. فالسلطة المعنية هنا ليست «أصيلة» إلاّ بقدر ما هي أصيلة الخديعة التي تبحث هنا عن المشروعية الايديولوجية لممارساتها.

هل نجد أنفسنا في هذه المسألة إزاء سلطة ـ زمرة، كما يقول نزونغولا نتالايا[٨]، زمرة أقرب إلى مفهوم المافيا منها إلى أيّ قيادة تقليدية تحترم العرف والتقاليد؟ أيّاً يكن الأمر فالمسألة، هنا، تتعلق بدولة حديثة تعمل بالكامل على طريقتها الخاصة. إذاً كيف يمكن لسلطة في العالم الرابع أن تعمل بشكل آخر؟ فالربع ـ عولة (بمعنى التحويل إلى عالم رابع) تحرم الدولة من أيّ إمكانية لإقامة مشروعيتها على تطور مقبول، وأن تجد قاعدة اجتماعية مناسبة لتنفيذ الستراتيجية الملائمة لها. فليس الفلاحون وحدهم ولا الطبقة العاملة ومهمشو المدن وحدهم، لن يجدوا شيئاً بانتظارهم هنا، ولكن حتى البرجوازية نفسها تجد نفسها محرومة من أيّ احتمال جدّي للتطور. ولا يبقى عندئذٍ إلاّ الاستغلال المباشر للسلطة بوصفها مصدر ثراء شخصي، أو استثمارها بصورة غير مباشرة، عبر نشاطات اقتصادية، لا تقدم أيّ فائدة إلاّ إذا ارتبطت بعلاقات مع الإدارة القائمة. فالإرهاب والفساد والشخصنة القصوى هي عناصر ضرورية لعمل النظام ذاته. وهنا لا تجد الكاريسماتية وقوة شخصنة القائد أيّ مكان لها. فالمسألة لا تتعلق بقادة اكتسبوا شعبيتهم الحقيقية، في لحظات تاريخية، كما هو الحال في الأنظمة الشعبوية، وإنما بكاريسماتية مزعومة اصطنعتها وسائل الإعلام لخداع الجمهور. وقد يبدو في الظاهر أن القاعدة الاجتماعية لهذه النظم تشكلها البرجوازية الصغيرة. فحين نتجاوز القضية الوهم، لا بد من البحث عن سبب التوافق في خيبة هذه الفئة الاجتماعية وفي عجزها ـ عند غياب الأنتلجنسيا الثورية ـ عن صياغة بديل حقيقي، الأمر الذي يدفعها إلى الارتماء في أحضان السلطة واللجوء إلى عبادتها.

٥ ـ المهمة الرئيسية، التي تقع حالياً على عاتق القوى التقدمية في أطراف النظام، هي فرض البعد الديمقراطي الغائب، لا لإحلاله محل الأبعاد الوطنية والاجتماعية للتحرر الوطني الشعبي وإنما لتدعيمها.

والواقع أن الصيغة القديمة للتحرر الوطني كانت تتجاهل بنسبة عالية البعد الديمقراطي

---

(٨) نزونغولا، نتالايا: Revolution and Counter revolution in Africa Zed 1988.

الضروري لاستكمال الاختراقات الوطنية الشعبية. وبالتالي فإن الوعي الديمقراطي يبدو ظاهرة جديدة نسبياً، لأن المطالبة الديمقراطية ظلت حتى الآن مقتصرة على قطاعات محدّدة من البرجوازية المدينية ولم تعبّر عن نفسها بقوة إلّا في لحظات محدّدة من تجذر النضالات المعادية للامبريالية (حالة الوفد في مصر تقدم أحد أفضل النماذج). لكن هذا الوعي الديمقراطي كان يندرج في الحدود الدقيقة لليبرالية البرجوازية. إن الميول والتوجهات المهيمنة في الحركات الشعبية والجذرية للتحرر الوطني كانت تحدّد بمحتواها الاجتماعي التقدمي أكثر مما كانت تحدّد بالقناعات الديمقراطية لمناضليها، رغم الاستخدام الطقسي أحياناً لتعبير الديمقراطية، ورغم الوعي المتقدم لبعض فصائل الطليعة في هذه الحركات. ولست أستخف الحقيقة إذا قلت بأن الفلاح المقاتل في جيش التحرير الصيني كان يؤمن/ يفكر بالثورة الزراعية عندما دخل إلى بكين عام ١٩٤٩، ولكنه كا لا يزال يجهل معنى الديمقراطية. لكن ابنه العامل أو الطالب، يغذي اليوم أحلاماً وطموحات جديدة على هذا المستوى. والأمر نفسه تقريباً كان مع الفلاح المصري حتى عندما كان ينتخب حزب الوفد.

ولكن ما هي الديمقراطية المطلوبة؟ حتماً، لا مجال للتقليل من أهمية الإرث الديمقراطي البرجوازي الغربي: أي احترام القوانين والشرعية، والتعبير الحر عن تعدد الآراء، والعمليات الانتخابية وفصل السلطات، وتنظيم السلطات الموازية... ولكن لا يمكن التوقف عند هذا الحد. فالديمقراطية الغربية لا تمتلك البعد الاجتماعي. وإذا كنّا نريد فعلاً أن نعطي لهذا المفهوم محتوى حقيقياً فعلينا أن نرى إلى ما قدمته الديمقراطية الشعبية في لحظات التحول الاجتماعي الثوري في الاتحاد السوفياتي خلال العشرينات، وفي الصين الماوية. بمعنى ما قدمته هذه الثورات من خبرة في عملية «المشاركة الشعبية». إن التوقف عند أشكال الديمقراطية الغربية دون الأخذ بالاعتبار التحولات الاجتماعية، التي تفرضها الانتفاضة المعادية للرأسمالية في الأطراف، معناه الانغلاق في كاريكاتورية الديمقراطية البرجوازية التي لا يمكن إلّا أن تظل غريبة عن الشعب وهشة إلى أبعد حدود الهشاشة. المطلوب من ديمقراطيتنا أن تنطلق وتتجذّر وتندرج بالجملة في خيار يتجاوز الرأسمالية. وفي هذا المجال، كما في المجالات الأخرى، لا بد أن يلعب قانون التطور المتفاوت دوره.

هذا الخيار هو تحديداً ما ترفضه الامبريالية. ولهذا السبب فإن الحملة، التي تنظمها سلطات الغرب حول الديمقراطية، تركّز على جوانب من المسألة وتهمل جوانب أخرى. فبالنسبة إليها، تقوم معادلة كاملة بين التعددية السياسية وبين الديمقراطية. وعلى النقيض من خطاب وسائل الإعلام الغربي، حول الديمقراطية، يقوم تفكيرنا على كيفية وضع الديمقراطية

في خدمة التحرر الوطني والتقدم الاجتماعي وليس بالتعارض معهما أو تجاهلهما.

وإني أزعم، في هذا المجال، بأن مقولة «الديمقراطية اليعقوبية» المستعارة من قاموس الثورة الفرنسية تحتفظ بمعنى معاصر مدهش. ففي لحظات التجذّر، في كل من الثورات الثلاث الكبرى (الفرنسية والروسية والصينية)، كانت حركة الأفكار والقوى الاجتماعية تدفع نفسها بعيداً وراء متطلبات التحول الاجتماعي الضروري موضوعياً وتاريخياً. وهكذا كانت الديمقراطية اليعقوبية تتجاوز مقتضيات إقامة «سلطة برجوازية». وبالرغم من أن أداءها ظل منحصراً في الإطار المحدّد بالملكية الخاصة، إلاّ أن هاجسها بإقامة سلطة في «خدمة الشعب» حقاً كان يتناقض مع متطلبات البرجوازية البسيطة والنقية. فعلى هذا المستوى من تطور المجتمع لم تكن البرجوازية تطمح لأكثر من ديمقراطية على الطريقة الإنكليزية. وفي حين كانت البرجوازية مستعدة للتسوية مع الملكية ومع الأرستقراطية، كما يثبت ذلك تاريخ إنكلترا، فإن الطموحات الشعبية - أي الفلاحين والحرفيين - كانت تذهب أبعد من ذلك. فهذا الشعب لم يكن يعرف ماذا سيفعل «بحرية التجارة والمؤسسة». لذلك أُنتجت، في مرحلة الجمعية التأسيسية، أفكار مدهشة براهنيتها وبتقدمها على زمانها، كما كان عليه الأمر لاحقاً في حالتي الثورتين الروسية والصينية.

إن «الديمقراطية اليعقوبية»، التي انتعشت خلال هذا القرن في لحظات تجذّر الثورات الاشتراكية المعاصرة، هي في الواقع الديمقراطية التي تطمح إليها الطبقات الشعبية في العالم الثالث المعاصر ولو بشكل ضبابي. فهي تكسر حدود الديمقراطية البرجوازية الليبرالية، التي تتجاهل بُعد الإصلاحات الاجتماعية الضرورية من جهة، وتكسر حدود «التعبئة الشعبوية» التي أشرنا إليها آنفاً والتي أضعفَ احتقارها للديمقراطية طاقتها التجديدية.

تصوري هذا لا يرضي ولا يدغدغ حتماً «الموضة» السارية. فالسائد الآن هو نزع الاعتبار عن لحظات التجذّر الثوري باسم «الواقعية». كما أنها لا تلائم الأطروحات النابعة من مفاهيم الديمقراطية «المحلية» المألوفة لدى البلدان الأنكلوسكسونية. فالتقليد هنا هو أن اللامركزية واستقلالية المجتمع المدني المقسم والمجزأ، تقترح بوصفها تقدماً واقعياً ممكناً أكثر غنى من الوهم المزعوم بالديمقراطية الشعبية «الدولتية». ويبدو لي أن الحركات، التي تميل إلى هذا الاتجاه، تحمل في الغالب طابعاً غريباً من تدين ما، واستراتيجية موسومة بالعداء المعمم للدولة. وبالتالي فإنها لا تستطيع أن ترتفع إلى مستوى التحدي التاريخي الحقيقي.

هناك ما يجب تعلمه فعلاً من هؤلاء ومن أولئك. والحوار الحقيقي يفرض نفسه هنا

فعلاً. وإنه لمن الصعب أن نقول اليوم ما إذا كانت الحركات الاجتماعية المختلفة الخصائص والطبيعة، والتي تعبر عن نفسها في الأطراف كما في المركز، قادرة أم عاجزة عن التقدم على طريق تقديم جواب لهذا التحدي الموضوعي.

بعض هذه الحركات، تبدو لي، كأنها حركات مأزقية. هكذا تظهر حركات التجدد الأصولي الديني أو الانغلاق المذهبي و«العرقي». إنها عوارض للأزمة وليست حلولاً لها. ولا بد لهذه الحركات من تخفيف ادعاءاتها بسبب بيان عجزها في مواجهة التحدي الحقيقي، خاصة بعد سقوط الكثير من الأوهام. وما أقدمه الآن ليس إلّا تعبيراً عن تفاؤل بقدرة العقل على الانتصار.

وهناك حركات أخرى، بالمقابل، تستطيع أن تجد مكانها في إعادة بناء مشروع لمجتمع «ما بعد الرأسمالية»، مشروع يحلّ التناقضات التي لا تستطيع الرأسمالية القائمة فعلياً أن تتجاوزها، وذلك باستناده إلى دروس الخطوات الأولى المحققة في هذا الاتجاه. وسيكون الأمر كذلك، بتقديري، عندما تضع «الحركات الجديدة»، أو القديمة، نفسها على أرضية مفهوم مختلف للسلطة الاجتماعية الواجب تحقيقها، لا على أرضية «استلام السلطة» وحسب. لأن الخيار ليس النضال من أجل السلطة أو من أجل غيرها، وإنما هو المفهوم الذي نضعه للسلطة التي يجري النضال من أجلها. إن أشكال التنظيم المبنية على الفهم «التقليدي» السائد للسلطة (أي السلطة تساوي الدولة) ستفقد، بصورة حتمية، جزءاً من مشروعيتها مع تزايد الوعي الشعبي بالطبيعة المحافظة لهذه الدولة. على العكس من ذلك، إن أشكال التنظيم، التي تركّز الانتباه على المضمون الاجتماعي المتعدد الأشكال للسلطة، ستشهد دون شك نجاحات متزايدة. وفي هذا المجال يبدو أن مقولة «السياسة غير المتحزّبة» يمكن أن تكون على نسبة عالية من الخصوصية[٩]. ويمكن قول الشيء نفسه عن «العداء للسلطوية» في أميركا اللاتينية، حيث يظن بابلو كازانوفا[١٠] أنه يجد الصفة الأساسية في الحركات الجديدة: أي رفض سلطوية الدولة، في الحزب وفي القيادة ورفض التعبيرات العقيدية في الإيديولوجيا. الأمر هنا يتعلق بردة فعلٍ ضد كل الموروث الثقيل من التشكيلة التاريخية للقارة، ولا شك أنها ردة فعل تحمل تقدماً ما. وأيضاً، ولنفس السبب الجوهري،

---

(٩) الإشارة هنا إلى كتابات الباحث الهندي رايني كوتاري.

(١٠) كازانوفا، بابلو كونزاليس:

El Estado y la Politica en America Latina UNU - TWF 1988, Mimeog.

يبدو أن الحركة النسائية في الغرب، بالهدف الـذي تصفه لنفسهـا، وبمواجهتهـا لجذور بعض الظواهر الأوتوقراطية، يبدو أن هذه الحركة تنبع من نفس المنطق، منطق مفهوم آخر للسلطة الاجتماعية. ويبقى الغـرب، بصورة مـا، في طليعة الاخـتـراقات الجـديـدة الهـادفة إلى تحـريـر المجتمع. هل تفترض هذه الاختراقات تجاوزات ما للرأسمالية، أم أنها قابلة للامتصــاص من قبل النظام الاجتماعي؟ هذه مسألة تستدعي تساؤلات جديدة. ويبدو، في المدى المتوسط على الأقل، أن هذه الحركات لن تخلخل أسس الإدارة الرأسمالية للمجتمع.

إذاً مستقبل «الحركات الجديدة» يظل غامضاً. وهذا هو السبب الذي يدفع إلى القول بأن هذه الحركات قد تستنفد نفسها في الأزمة الراهنة. هل نستـطيع مـع ذلك، أن نحـدّد بعض المعايير الموضوعية التي تسمح بدفع الحركة في هذه الوجهة الوطنية الشعبية الضرورية؟ أعتقد هذا ممكناً، وسأقدم بشأنه الملاحظات الأولية الآتية:

أولاً ـ المهمة الأولى هي إعادة التسييس الديمقراطي للجماهير. فهذه الأخيرة قد جرى تسييسها، سابقاً، في رؤيا النضال من أجل الاستقلال. ولكن ما إن تم الحصول عليه حتى أصبح الخطاب المبني على مفهوم التحرر الوطني خطاباً مستنفداً. هل يمكن أن تحصل عملية التسييس الجديدة «خارج الحزب» وحتى «ضد الأحزاب» التي فقدت الكثير من مصداقيتها في ممارساتها بعد الاستقلال؟ السؤال يبقى مفتوحاً، رغم أنه ينتابني بعض الحذر إزاء «الأبوية» التي تغذي حركة عدد كبير من «المنظمات غير الحكومية» المنتشرة اليوم.

ثانياً ـ إن إعادة التسييس الديمقراطي في أوساط الشعب يجب أن تقوم على تعزيز قدراته بالتنظيم الذاتي والتطور الذاتي والدفاع الذاتي. ولا شك أن هدف التطور الذاتي، من خلال أشكال مختلفة من التعاون ومن الإدارة المشتركة والإدارة الشعبية، يفترض تأزماً مفتوحاً مع الدولة، إذا كانت هذه الدولة نيوكولونيالية، وتأزماً كامناً معها إذا كانت منخرطة في نهج وطني شعبي. لأن المجتمع الوطني الشعبي يبقى ساحة تناقضات موضوعية بين الطبقات. هل يمكن، مثلاً، عن طريق هذا النوع من النشاطات تحويل ما يسمى بالنشاطات «غير الرسمية» إلى «اقتصاد شعبي»؛ في الشروط الراهنة هذه النشاطات مندمجة تماماً في النظام الرأسمالي الشامل وتقوم فيه بوظائف دقيقة أهمها: تأمين إعادة إنتاج قوة العمل بالسعر الأرخص. وهي تشكّل بالتالي نقطة ارتكاز ضرورية لتأمين الحدّ الأعلى من الربح للاستثمار الرأسمالي. وسيكون تحويل هذه النشاطات إلى

«اقتصاد شعبي» نوعاً من الخديعة إذا لم تجرِ مواجهة هذا التناقض في المصالح بصورة مكشوفة.

ثالثاً ـ إن نوع النشاط المقترح هنا يطرح من جديد مسألة العلاقات بين «الحركة» وبين أحزاب اليسار التاريخي والشعبوية، هذه العلاقات التي قامت إما في المعركة من أجل الاستقلال أو في الصراع ضد النظام الاستعماري الجديد. وأعتقد أنه ليس من العدالة في شيء ولا من الفائدة في شيء أن نضع في موقع الإدانة نفسها هذه الأحزاب، أيّاً كانت أخطاؤها وحدودها التاريخية، والأحزاب التي تقع على عاتقها مسؤولية الإدارة النيوكولونيالية. ومن نفس المنطلق تطرح مسألة العلاقات بين «الحركة» وبين القوى الجديدة التي تشكلت في هذه اللحظة أو تلك من لحظات التقدم على طريق الخيار الوطني التقدمي. ويتوارد إلى الذهن، هنا بالطبع، تلك المنظمات العسكرية التقدمية والمعادية للامبريالية التي كانت في أساس التغييرات المتوافقة مع الطموحات الشعبية، حتى لو أن هذه التغييرات قد انطلقت من انقلابات (مصر، ليبيا، انقلاب رولينغ في غانا، بوركينا فاسو. . .).

رابعاً ـ إن تحليل استراتيجية إعادة التسييس الديمقراطي تفترض أن تفتح مجدداً، للنقاش النظري، ثلاث قضايا كبرى:

أ ـ النقاش في دور الأنتلجنسيا الثورية، بوصفها وسيطاً اجتماعياً قادراً على صيانة مشروع بديل ملموس وعلى تنظيم النضالات لتحقيقه.

ب ـ النقاش في المضمون الثقافي لهذا المشروع البديل، أي بعده الكوني الضروري وعلاقاته بالموروث الثقافي القومي. . . إلخ.

ج ـ النقاش في خيار بعيد المدى، أي: الرأسمالية أم الاشتراكية؟ وإني أعتقد أن هذا النقاش، رغم التجاهل الكبير الذي يسود إزاءه تدريجياً اليوم، هو ضرورة ملحة. وسأكتفي هنا بأن أشير إلى طبيعته.

خامساً ـ يوجد في تاريخنا المعاصر بعض البدايات الذاهبة في الاتجاه المذكور. وأفكر هنا بتجربة سانكارا في بوركينا فاسو، وكذلك تجارب أخرى مذمومة في وسائل الإعلام الغربي المسيطر (القذافية مثلاً). ولا شك أن هذه البدايات ما زالت بعيدة عن حل المسائل الجوهرية في العلاقة بين السلطات وأحزاب اليسار الراديكالي، وكذلك علاقته بالشعبوية وبالعسكريين وبغير ذلك. إلاّ أنه من الواجب أن يفتح النقاش فعلاً حول

طروحات هذه التجارب.

سادساً ـ لا أدّعي، ولا أزعم أنه من الممكن، أن استبدل الحوار الديمقراطي الضروري بين كل فصائل الحركة، ببعض الوصفات الجاهزة التي أمتلك سرّها. ولكني أقترح فقط التفكير في الإشكال الآتي: إذا كان الاستقطاب يفرض نمطاً آخر من التطور، فإما أن نعتبر أن الثروة تشكّل العمود الفقري للطموحات المستقبلية وإما أن نقيم مكان مفهوم الثروة مفهوم الرفاه. كيف؟ أولاً، بالعودة إلى الأب القديم ماركس الذي يشهد نقده للسوق (الاستلاب للسوق) انبعاثاً جديداً مع الاكتشافات الجديدة للحركة المعاصرة.

٦ ـ إن الهجوم الراهن لقوى السلطة في الغرب ووسائل الإعلام الموضوعة في تصرفها، التي تزعم الظهور في مظهر ديمقراطي، تمتلك هذه الخاصية وهي إلغاء الطاقة اللااستقرارية في الديمقراطية ذاتها. وأستخلص من ذلك أننا في الحقيقة لسنا إزاء هجوم في صالح الديمقراطية ولكن إزاء هجوم ضد الاشتراكية. وهكذا تستخدم قضية الديمقراطية، كسلاح تكتيكي، بالصورة الأكثر ضحالة، التي هي صورة إشاعة الاستقرار في مجتمع مستلب. وكيف نفسر، من دون سخرية، أن وسائل الإعلام الغربية، المهمة جداً في الدفاع عن حرية التعبير في بلدان الاشتراكية الفعلية، تضع في مصاف المدافعين عن الحرية: الإسلاميين الأفغان الذين لا يخفون نواياهم بإغلاق المدارس (مدارس البنات أولاً)، التي تجرّأ على فتحها عملاء موسكو العلمانيين؟ كيف يمكن تفسير تجاهل وسائل الإعلام هذه لتدخلات المظليين الغربيين القادمين لنجدة الديكتاتوريات الأفريقية؟ كيف يمكن أن نفسر أن أولئك الذين يدعمون بضراوة فائقة الحرية النقابية في بولونيا يدعمون أيضاً سياسات التكيّف المفروضة على العالم الثالث والتي تؤدي إلى تدمير نقاباته؟ من يريدون أن يقنعوا بأن الرئيس الأميركي، وهو المسؤول السابق عن وكالة الاستخبارات المركزية، التي قتلت ألليندي وأقامت ديكتاتورية بينوشيت الدموية، هو اليوم مناضل مخلص من أجل الديمقراطية؟

إن القوى المسيطرة في الغرب ليست في المبدأ لا ضد الديمقراطية ولا معها، لا ضد السلام ولا معه. فهي لا تتحرك إلاّ بهاجس تأبيد النظام الامبريالي الذي يضمن استغلال كل ثروات الكوكب لصالحه، وعلى حساب الشعوب الأخرى. وإذا كانت الديمقراطية تخدم هذا النظام فأنهم يميلون لها، ولكنهم لا يتردّدون في دعم وإقامة الديكتاتورية إذا كان العكس هو المناسب. وهم يقبلون السلام طالما أنه لا يهدّد النظام الامبريالي، لكن ما إن يهدّد هذا النظام حتى يأخذون بخيار الحرب، حتى لو كانت أكثر الحروب ضراوة. أما وسائل الإعلام فمهمتها

الأساسية هي أن تلعب دور المشرّع لهذه الخيارات التكتيكية الظرفية في أوساط الرأي العام. ولا تغيّر التقلبات السياسية، التي تحصل هنا أو هناك، من هذه الأهداف العامة.

وشعوب الأطراف، ضحايا هذا النظام الامبريالي، لا تجد أمامها إلّا خيار النضال بكل الوسائل من أجل القضاء عليه. إلّا أن هنالك شيئاً جديداً في هذا المجال وهو: أن الاستمرار في هذه النضالات والانتصار فيها يفترض، منذ الآن، وعياً وممارسة ديمقراطيين جديدين. لقد بنى الغرب نفسه بدونهما، أو قبلهما بصورة أدق. فالبلدان القومية، التي تشكل هذا الغرب اليوم، قامت بالعنف ودون تدخلات خارجية عنيفة حدّت من فعاليتها. وقد اعتقدت أمم العالم الثالث أنه بالإمكان سلوك هذا النهج مرة جديدة. إلّا أن التاريخ أثبت من جديد أنه لا يتكرر أبداً. فالانتصارات الأولى، التي حققتها النضالات الوطنية التحررية، قد خلقت وضعية جديدة أصبح من الضروري إقامة وحدة شعبية قادرة من أجل متابعتها. ولا يمكن تصوّر وحدة من هذا النوع بدون الديمقراطية. وإذا كانت الديمقراطية قد أصبحت عاملاً أساسياً في تحرر العالم الثالث، إلّا أنها ليست بديلاً عن العوامل الأخرى الضرورية، القدرة الاقتصادية والعسكرية، مثلاً (رغم الخطاب السلمي المخاتل الذي يشيعه الغرب بهدف أن يحتفظ لنفسه بتهديد الشعوب الأخرى بالأسلحة الفتاكة دون أن يواجه هو نفسه هذا الخطر). وعندما تتوفر كل هذه الشروط، وعندها فقط، من الممكن أن يُفكّر بنظام عالمي جديد يستجيب للقيم الإنسانية الكونية. حتى ذلك الحين سيبقى النظام العالمي، النظام (أو اللانظام بالأحرى) الامبريالي قائماً على اللامساواة بين الشعوب.

الفصل الخامس

النزاعات الإقليمية: تهدئة أم توتر مضاعف؟

لم تنِ وسائل الإعلام المهيمنة تكرر، في السنوات الأخيرة، أن زوال المجابهة بين الشرق والغرب سيؤدي إلى حلّ سلمي لكل النزاعات المحلية والإقليمية. وهذا الخطاب ينبع من هاجس تشريع الرؤيا الايديولوجية الغربية القائلة بأنه لا وجود لأزمة بين الشمال والجنوب. لأن القبول بهكذا أزمة معناه القبول بالتعريف القائل بأن القوى الغربية هي قوى إمبريالية، وبأن عدوانها الدائم على مصالح شعوب الأطراف هو السبب الرئيسي للنزاعات المحلية والإقليمية القائمة. ومعناه أيضاً اعتراف بأن الدعم، الذي كان يقدمه الاتحاد السوفياتي للقوى القومية الجذرية في العالم الثالث، لم يكن السبب الأساسي في عداء الشعوب، وأحياناً الدول، في آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية، للنظام الامبريالي.

وقد كنت أعتبر ولا أزال، على العكس من ذلك، أن التناقض بين المراكز والأطراف هو التناقض الأول، وبالتالي، فإن التحاق موسكو بالطروحات الغربية سيضاعف التوتر في أزمات العالم الثالث، لأن القوى الغربية ستحاول، منذ الآن، أن تفرضها بالقوة دون الخوف من تعقيدات محتملة في علاقاتها مع الشرق. وبذلك فإن تدخلات القوى الغربية ستثير انفجارات مقاومة لدى شعوب وبلدان العالم الثالث. مع فارق هو أنه لم يعد من الممكن، بعد اليوم، أن يُتهم مثيرو الإشكالات بأنهم عملاء موسكو، كما كان عليه الحال في الماضي مع الناصرية وجبهة التحرير الوطني الجزائرية والمقاومة الفيتنامية والساندينيين ونكروما ولومومبا الذين ألصقت بهم جميعاً هذه التهمة. ولا أعتقد أن حرب الخليج قد كذّبت هذا التحليل الذي أقدم.

وقد بدا لي ضرورياً، قبل أن أقترح شبكة قراءة للأزمات في العالم الثالث المعاصر، أن يُفتح النقاش حول أدوات تحليل العنف بوصفه ظاهرة اجتماعية، وسياسية. وأعتقد أنه في الحالة

الراهنة للفكر الاجتماعي فإن التنظير لظاهرة العنف يظل سطحياً وبالتالي ضحية للتشويهات الايديولوجية الممنهجة.

من اجل نظرية مادية تاريخية للأزمات[1]

أعتقد أنه من الواجب أن نعترف، أولاً، بأن الفكر الاجتماعي لا يسيطر جدياً على موضوعة السلطة (وبالتالي الأزمات والعنف)، كما لا يسيطر تماماً على مشكلة الخصوصية الثقافية. وقد أشرت، في بحث سابق[2]، إلى أن المسألة هنا لا يمكن مقارنتها بفعالية وسائل تحليل أداء الاقتصاد الرأسمالي ولا بالتحليل الذي قدمه ماركس للاستلاب السلعي. وكما أن مفهوم «السلعة ـ الصنم» هو مفتاح سرّ أداء الاقتصاد الرأسمالي، لا بدّ من إيجاد مفهوم مرادف لـ «السلطة ـ الصنم». لكن هذا المفهوم لم ينتج بعد ويظل، بالتالي، مهمة أولية على جدول عمل المادية التاريخية.

يقول لينين: إن السياسة، في التقليد الماركسي، هي «الاقتصاد مكثفاً». وبدوري ألفت الانتباه إلى أن هذه الصيغة تستحق فعلاً بعض التدقيق. وهي صيغة لا تصلح إلّا للمرحلة الرأسمالية. ففي الفترات السابقة على الرأسمالية من الممكن أن تنعكس الآية ويصبح القول «الاقتصاد هو السياسة مكثفة». ومقولة لينين تنبع من الرؤيا التي ترى الأساسي في الرأسمالية هو التناقض بين الطبقتين الأساسيتين، البرجوازية والبروليتاريا، التناقض الذي يشكل الوجه الاجتماعي لتناقض الرأسمال والعمل، وهو الذي يحدد بدوره نمط الإنتاج الرأسمالي. وما أن تُرى الأمور على هذا النحو حتى يصبح من الضروري تفسير كل الظاهرات السياسية، وبالتالي الحروب، في المرحلة الرأسمالية، بهذا التناقض الجوهري وبالوسائل المطروحة لحلّه أو لتخفيف حدته. أما إذا كان التركيز سيوضع، كما نفعل نحن، على الرأسمالية القائمة فعلياً (وذلك بالتعارض وبالتكملة لنمط الإنتاج الرأسمالي المفهوم في صيغته المجردة)، سيغدو من الضروري إمعان النظر في تناقض آخر، هو المحرك للتاريخ الفعلي، التناقض الذي يضع شعوب الأطراف في مواجهة الرأسمال المعولم المسيطر. وستكون هذه التناقضات هي منبع السياسة كما هي منبع الحروب. أما الرأسمال المهيمن الذي يجري الحديث عنه فقد انفجر في السابق إلى رأسمالات امبريالية وطنية في تعارض واشتباك دائم (الأمر الذي يفسر أزمة الامبرياليات التي احتلت مقدمة المسرح السياسي منذ القرن السابع عشر حتى سنة ١٩٤٥).

---

(١) أمين، سمير: La faillite du développement, Harmattan, 1989, P. 202 - 213.

(٢) أمين، سمير: L'eurocentrisme, op cit P. 14 - 16

وذلك قبل أن يتحرك هذا الرأسمال في اتجاه التداخل المتبادل الذي هو يحوّله لأول مرة في التاريخ إلى رأسمال معولم فعلاً. وعندما نبلغ هذه المرحلة فسيختفي التناسب بين الدولة القومية والرأسمال، التناسب الذي حدّد حتى الآن الرأسمالية، ويترك المكان لتناقض جديد هو التناقض بين تعددية الدول وعولمة الرأسمال. وأقدم هذا الاستنتاج على أساس فرضية تستبعد، على الأقل في المستقبل المنظور، إمكانية بناء كيان سياسي أميركي أوروبي ياباني واحد. عولمة الرأسمال، إذاً، تجعل احتمال تجدد الأزمة العميقة بين الامبرياليات احتمالاً مستبعداً. كما تستبعد أيضاً، في الشروط التي تقوم بها، استتباب سيطرة دولة تكون هي الشرطي العالمي. وهذه الاستحالة تعطي للهيمنة الأميركية نفساً جديداً، فقط بسبب غياب المنافس كما يقال. أوَلم تؤكد حرب الخليج هذا النفس الجديد؟ ولكن، عندئذٍ، ألن ينتج التناقض الحتمي بين مصالح الرأسمال المعولم وبين السياسة الأميركية الخاضعة لمقتضيات التحالف الاجتماعي المهيمن في الولايات المتحدة، حالة من الفوضى لا يمكن لأيّ عقلانية أن تضبطها؟

إن تحوّل وتطوّر النظام العالمي يضع إذاً، في مقدمة الأحداث، التناقض بين المراكز والأطراف (الشمال والجنوب حسب التعبير الدارج). هذه الأزمة التي كانت دائماً تعبيراً عن التناقض الرئيسي في الرأسمالية القائمة فعلياً، تصبح في المرحلة الجديدة الأزمة المباشرة الأولى والكبرى. والتحاق بلدان الشرق بمعسكر الرأسمالية العالمية لا يضعف حدّة هذه الأزمة، بل على العكس يدفعها إلى المقدمة، وبدل أن يسهم في «التهدئة» لا بد له من أن يسبب مزيداً من العنف في إشكالات الشمال والجنوب.

لقد اعتبر الغرب الرأسمالي المجتمعات والدول الاشتراكية على أنها أعداء. ولقد كانت كذلك فعلياً بقدر ما كان البناء الوطني الشعبي، الذي تخطط له، منفلتاً عن منطق الخضوع لمقتضيات توسع الرأسمالية العالمية. لكن هذه الدول، بسبب وعيها لنقاط ضعفها، كانت ترغب، على الأقل، في «التعايش السلمي» وفق التعبير الذي صاغته لنفسها. لكن الغرب لم يرَ في نقاط الضعف هذه إلاّ حافزاً إضافياً كي يمارس مزيداً من الضغط على هذه الدول بهدف تدمير خيارها في نجاح البناء الوطني الشعبي. وحسب الظروف كانت هذه الضغوط تبلغ حدود الحرب الباردة أو الساخنة أو مجرد حدود سباق التسلّح، في حين أن توازناً قائماً على الانفراج كان مؤهلاً للتخفيف من حدّة هذه الضغوط. ومن المحتمل أن يصبح الانفراج الآن نهائياً منذ اللحظة التي وافقت فيها بلدان الشرق على التخلي عن مشروعها الأصلي والالتحاق بالنظام الرأسمالي العالمي. ويغير الخطاب الايديولوجي وجهته في هذا المجال،

بحيث تقوم على عاتق وسائل الإعلام الغربية مهمة المحافظة على تعبئة الرأي العام الغربي في وجهة معادية للاشتراكية عن طريق النقد المباشر للنظم الأوتوقراطية الشيطانية في الشرق واحتقارها الدائم للمبادىء وهلم جرّا. والعداء الدائم، الذي كان يكنه الغرب للمجتمعات والدول الاشتراكية، هو من نفس طبيعة العداء الذي يغذيه إزاء حركة التحرر الوطني. فهذه الأخيرة تندرج أيضاً في نفس الحركة التاريخية التي تضع موضع التساؤل الرأسمالية القائمة فعلياً. والعداء للعالم الثالث يشكل، هنا، التعبير الايديولوجي عن هذا العداء.

في هذه الشروط ستجد المجتمعات، التي يطرِّفها التوسع العالمي للرأسمالية، نفسها إزاء ضرورة المقاومة الفعالة لمشاريع القمع والاستبعاد من جانب الغرب، خاصة في لحظات تجذّر نضالها التحرري. ولا بد لهذه المجتمعات من إعادة موضعة التحالفات التي نسجتها مع بلدان الشرق في هذا الإطار. فهذه الصفحة من التاريخ قد قلبت الآن، وشعوب العالم الثالث ودوله هي الآن وحدها في مواجهة الامبريالية.

بعض أزمات العالم الثالث

جميع مناطق العالم الثالث هي مسارح أزمات عديدة وشبه دائمة. وهل يمكن هنا أن نكتفي بفكرة أن هذه المجتمعات المتخلفة تشكل أرضية صراعات دائمة بين قبائل وشعوب ومجموعات، وعليها ينحصر الصراع على السلطة بين مجموعة من الأوتوقراطيين الذين يقيمون هنا أو هناك تحالفات مع قوى تدافع عن مصالحها الاقتصادية المباشرة، أو دول تنزع إلى تحقيق مخططاتها الجيوستراتيجية الشاملة؟ على هذا النحو تبدو الصورة بسيطة. إلّا أنها صورة خاطئة.

وقد اقترحت، على النقيض من ذلك، أن تحلّل هذه الأزمات عبر تمييز أربعة مستويات من الأسباب(٣): فهناك أولاً، الأزمة بين مقتضيات التحرر الوطني الشعبي ومنطق الخضوع للتوسع الرأسمالي الذي تفرضه الامبريالية. وهناك ثانياً، الأزمات الداخلية الناتجة عن هشاشة المجتمع المعني وضعف قواه الشعبية وطبقاته القائدة. وهناك ثالثاً، الأزمة بين الشرق والغرب التي كانت تنعكس على العالم الثالث وتفعل وفق قواعد منطقها الخاصة. وهناك رابعاً، التنافس التجاري بين القوى الرأسمالية ذات المصالح المتداخلة في المناطق عينها.

---

(٣) أمين، سمير: La faillite du développement chap. IV, sect II
أنظر تحديداً التحليل المتعلق بجنوبي أفريقيا وفلسطين والتدخلات السوفياتية في أفريقيا. وفي نفس المؤلف، أنظر الصفحات ١٥٥ ـ ١٤٧ المكرسة لمسألة الإثنية.

وأكـرر هنا مـا سبق ذكره في بحثي حـول فشل التنمية لأن هذه التراتبية في تقـديم مصـادر الأزمات تتناسب مع أهميتها. والأهمية هنا تشير إلى درجة العنف المحتمل في الأزمة من جهـة وبالتالي القيمة النسبية لأبعاد نتائج حلّ هذه الأزمة من جهة ثانية.

والأزمات الأكثر عنفاً في العالم الثالث المعاصر هي تلك التي تتواجه فيها مباشرة الشعـوب الخاضعة للعولمة مع الامبريالية. وبين هذه الأزمات أضع الأزمة الفلسطينية في الدرجة الأولى وسأعود إليها لاحقاً.

والمشكلة الفلسطينية ليست المشكلة الـوحيدة. وقـد قدمت تحليـلاً للتطور المحتمـل لأزمة جنوب أفريقيا. فوراء إزالة التمييز العنصري هنـاك احتمالان يـرتسمان: الأول، وهـو يشكل الهدف الاستراتيجي للغرب، سيتوقف معه تطور هذه البلاد على عتبة تحقيق «حكم الأكثرية» الذي يقضي بإقامة سلطة سوداء مستعدة للإنخراط في النظام الرأسـمالي العالمي. ومن الممكن هنا تجربة اتفاق لانكستر هاوس التي حكمت مجريات حصول زيمبابـوي على الاستقـلال. أما الخيـار الأخر فهـو، طبعاً، تحقيق تقـدم يتجاوز حـالة الاستعـمار الجديـد ويستند إلى الـطاقة الكبيرة التي تمتلكها جنوب أفريقيـا والتي لا يماثلهـا شيء بهذا المستـوى في القارة كلهـا. ومن الطبيعي أن يهدّد مثل هذا التقدم كل البنية النيوكولونيالية في منطقة أفريقيا الجنـوبية. لـذلك ترمي الاستراتيجية الغربية إلى هدف مزدوج وغير متناقض في الجوهر، رغم مظاهـر التناقض فيه: فمن جهة تسريع السير في اتجاه إلغاء التمييز العنصري عن طريق المفـاوضات والضغط قبل أن يفرضه تجذّر النضالات في إطار خيار اجتماعي آخر. ومن جهة ثانية، تسريع استعادة البلدان الهشة في المنطقة مثل أنغولا وموزامبيق إلى الحالة النيوكولونيالية. فسياسة زعزعة هذه الأنـظمة التي دخلت في المنـطق الاستراتيجي الغـربي والتي أمكن احتواءهـا حتى الآن بفضل الـدعم العسكـري الســوفيـاتي، قــد بلغت الآن أهـدافهـا تقـريبـاً بعــد الانسحــاب الســوفيـاتي ـ الكــوبي. لـذلــك تستـطيــع الــولايــات المتحــدة ومن خلفهــا أوروبــا أن تتكلم اليـوم عن عودة الســلام إلى أنغولا ومـوزامبيق؛ ومع ذلـك لا بد من مـلاحظة أن الغـربيين لا يـريدون الآن انتخـابات حـرّة هناك لأنهم يخشـون فشل أصـدقائهم في الأونيتـا والرينامو. لذلك يجهدون لفرض تسوية تحت اسم «حكومات ائتلافية» أي MPLA ـ أونيتا وفريليمو ـ رينامو من جهة أخرى. من دون خـوض انتخابـات! إنه لمثـل رائع عـلى مرونـة المبادىء الديمقراطية التي يدافع عنها بصلابة في أماكن أخرى.

وليس الشرق الأوسط وجنوب أفريقيـا مسارح وحيـدة للأزمـة بين الـطموحـات الوطنيـة الشعبية وبين الامبريالية الغربية. فيمكن القول دون خوف المبالغة، بأن القارة الأفريقية كلها

تشكل مسرح هذا التناقض الأساسي والدائم. وخلال العقود الثلاثة الأخيرة حاول العديد من دول أفريقيا الذهاب فيما يتجاوز الاستعمار الجديد (النيوكولونيالية). ولكن جميع هذه المحاولات اصطدمت بهذه الصورة أو تلك، وعلى مستويات مختلفة، بعداء الغرب الذي ذهب من استخدام الضغوط الاقتصادية والمالية إلى التآمر وحتى التدخل العسكري. الخطاب الغربي ينطوي على الكثير من الخبث عندما يتشكّى من حالة أفريقيا وشعوبها دون أيّ ذكر للدعم اللامحدود الذي قدمه الغرب للقوى المحلية الأكثر فساداً وتخلفاً حتى ضد أكثر القوى استقامة.

أميركا الوسطى، أيضاً، مسرح لتناقض حاد بين الشمال والجنوب ومحاولة تحرير نيكاراغوا، تقدمها وتراجعها[٤]، الحرب المعلنة أو المستترة الدائمة في غواتيمالا والسلفادور، والمحاولات الشعبوية المتكررة في جزر الأنتيل (جامايكا، هاييتي وغرانادا) تقدم أمثلة بديهية على ذلك. . ورغم انسحاب الاتحاد السوفياتي، الذي كانت تدخلاته في السابق دائماً خجولة في هذا المعقل الأميركي، فإن نضالات شعوب المنطقة مستمرة وستستمر وتتسع.

ولا بد أن نضيف إلى هذه اللائحة حرب أفغانستان. البعض ستتملكه الدهشة. أوَلم يكن التدخل السوفياتي هنا نموذجاً في نوعه ومحاولة لتصدير الثورة من أجل إلحاق البلاد بدائرة النفوذ السوفياتي؟ جزئياً نعم! ولكن يجب أن نقول جزئياً فقط. فكيف يمكن أن نفسر أن نظام كابول لم يسقط تحت ضربات الإسلاميين، أصدقاء الغرب، هنا، غداة انسحاب القوات السوفياتية؟ هذه الحقيقة تظهر وجود قوى تقدمية محلية فعلية. ويظهر أن القوى الغربية، وعلى الرغم من خطابها الخبيث المزدوج تفضل الظلامية الأصولية في العالم الإسلامي. وهنا، كما في السعودية، وفي إمارات الخليج، تؤدي هذه الظلامية دورها للغرب.

وأنا لا أزعم بأن أزمة الشمال ـ الجنوب هي وحدها منبع العنف في العالم الثالث. ففي أفريقيا، مثلاً، لائحة الأزمات الإثنية تطول إلى نفس المدى الذي تبلغه الأزمات بين الوطنية الأفريقية والغرب، كذلك لا يمكن أهمال لائحة الأزمات بين الدول بسبب الحدود أو المطامع المكشوفة والمقنّعة في أراضي الغير. والحقيقة أنَ لا هذه ولا تلك من الأزمات ليست «اختراع أعداء أفريقيا الخارجيين». وخطاب السلطات المحلية، الذي يوهم بذلك أحياناً، لا يحمل مصداقية كبيرة. رغم أن قوى خارجية مختلفة، تستفيد من الفرص المتاحة لها لدعم هؤلاء

---

(٤) غورو ستياغا، كساڤيه: La transition difficile, Managua 1987.

ضد أولئك خدمة لأهدافها الستراتيجية أو التكتيكية الخاصة.

هل هذه الأزمات هي أزمات حتمية، لأنها تنبع من العداء المضمر الخاص بأي تجمع بشري كما تزعم البوليتولوجيا السطحية؟ نقيضاً لذلك أقترح أن تجري معاينة أكثر دقة لفرضية أن هذه الأزمات «العشائرية» هي نتاج صراعات في داخل الطبقة الحاكمة وبين مكوناتها. ولعل الخاصية المشتركة لهذه الطبقات هي هشاشتها. وقد يتعلق الأمر هنا بالطبقات الكومبرادورية التي لا تستطيع أن تنشط إلاّ في الحدود الضيقة التي يسمح بها الرأسمال العالمي، وهي غالباً لا تمتلك مواصفات البرجوازية الكومبرادورية، وإنما على الأرجح مواصفات بيروقراطية كومبرادورية (أي جهاز لدولة كومبرادورية). وقد يتعلق، أيضاً، بفئات ومجموعات ذات تطلعات قومية دون أن يتمكن هؤلاء من التبلور في صيغة أنتلجنسيا لتحالف قوى شعبية حقيقية. وفي الحالتين، تجد المكونات المختلفة، لطبقة من هذا النوع، رغبة قوية في إقامة سلطتها على تعبئة الشعب وراء «رموز» تسمح لها بالهيمنة على اللعبة. والرموز الإثنية أو الدينية قادرة وقابلة للتكيف لتصبح أدوات لهذا النوع من التنافس على السلطة. والأمر، هنا، يتعدّى الصراعات العرقية أو مجرد تلاعب القادة «بالشياطين الإثنية»، وإنما الضعف الشامل للمجتمع الطرفي بأسره، وتحديداً طبقاته القائدة، هي نقطة الإنطلاق الجذري.

ويفرض الخيار الوطني الشعبي، إذن، استراتيجية ديمقراطية وتوحيدية في الوقت نفسه. توحيدية بمعنى العمل من أجل الحفاظ على مدى واسع (دول كبيرة) يرتفع إلى مستوى التحديات التي يفرضها فك الارتباط الوطني الشعبى، وديمقراطية بمعنى احترامها للتعددية في قلب هذا المدى الواسع. وبذلك تتحقق فعلياً حقوق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها.

لن أعود، هنا، إلى انعكاسات التناقض بين الدول الكبرى على العالم الثالث، لأنها أصبحت من الماضي. ولن أتوسع في بحث انعكاس التنافس بين أقطاب العالم الرأسمالي على العالم الثالث، لسبب بسيط هو أن هذا التنافس لم يؤدّ إلى أيّ أزمة سياسية بخصوص أفريقيا أو الشرق الأوسط أو أي منطقة أخرى من مناطق العالم الثالث. بل على العكس من ذلك فقد تكاملت وسائل الولايات المتحدة وأوروبا واليابان، لأن الأخيرين لا يزالان حتى الآن ملحقين بالسياسة الأميركية.

حرب الخليج

الأطروحات الأساسية، التي أدافع عنها في هذا الكتاب، جرت صياغتها قبل أن تنفجر

أزمة آب سنة ١٩٩٠، التي أدّت بعد ستة أشهر إلى حرب الخليج. وهذه الحرب أكدت المسألة الجوهرية في التحليل وأظهرت مدى اتساع واحتدام الأزمات الممكنة القادمة بين الشمال والجنوب.

١ - لأن التدخل العسكري الغربي ضد العراق لا علاقة له بالدفاع عن الديمقراطية والقانون. إن طبيعة النظام العراقي وشخصية صدام حسين هي، حتماً، عناصر ذات أهمية. إلّا أنها تظل ثانوية. فخلال عشرين عاماً ظل الغرب يدعم صدام حسين لأنه كان عندئذ يخدم مصالحه. ودعمه خلال عشر سنوات من الحرب المجرمة والعديمة الفائدة ضد إيران. ولم يجد الغرب، آنذاك، أن صدام حسين لم يكن قليل الديمقراطية بصورة خاصة. ثم أليست ذريعة الديمقراطية سخرية فظة عندما نعلم بأن التدخل كان بهدف الدفاع عن العربية السعودية وإعادة السلطة إلى أمير الكويت، الذي علق دستور سنة ١٩٦٢ في بلاده بتحريض أميركي، لأنه خاف آنذاك من انتصار القومية الراغبة في تحقيق تقارب مع العراق في الانتخابات العامة؟ وتتصاعد، فجأة، بشأن المجازر ضد الأكراد. ولكن ماذا عن المجازر ضد هؤلاء الأكراد أنفسهم في تركيا؟ وماذا عن المجزرة الجارية ضد الطوارق؟ لا بد من الاستنتاج من أن الغرب يتجنب الحديث عن مساوىء أنظمة المجازر عندما تكون هذه الأنظمة جزءاً من التحالف مع الغرب. وإذا كانت الذريعة الديمقراطية ضعيفة فليست «ذريعة» الحق الدولي بأكثر قوة. ماذا فعل الغرب لإجبار إسرائيل على احترام القرار ٢٤٢ وليجبرها على الانسحاب من الأراضي التي تحتلها بصورة لاشرعية منذ عشرين عاماً؟ ماذا فعل الغرب ليرفض إلحاق الجولان والقدس الشرقية؟ هل ينوي أن يخوض حرباً ضد إسرائيل ليفرض عليها الخضوع لقرارات الأمم المتحدة؟ أوَليس من الفظاظة بمكان أن نرى تركيا اليوم (متحالفة مع اليونان) تستشري ضد إلحاق الكويت في حين أن تركيا نفسها هذه، عضو حلف شمال الأطلسي، قد اجتاحت قبرص في الصمت الغربي؟ أليس مقززاً فعلاً أن نسمع الديكتاتورية التركية من أجل استعادة الديمقراطية في العراق؟

٢ - إن الهدف الستراتيجي للقوى الغربية في الشرق الأوسط هو السيطرة على النفط، والوسائل الموضوعة في خدمة هذا الهدف هو إبقاء حالة الانقسام العربي وتسليح إسرائيل حتى الأسنان.

ولهذا السبب فقد كان الهدف الحقيقي للحرب تدمير الطاقة العراقية. ولدينا الآن إثبات تقريبي بأن هذا القرار قد جرى اتخاذه من قبل واشنطن وتل أبيب في شهر أيار من سنة ١٩٩٠ تقريباً. ولو كانت إسرائيل قادرة على تدمير الطاقة العراقية لكان جرى السماح لها

تحت أيّ حجة، كما كان الحال في حرب سنة ١٩٦٧ ضد مصر، الحرب التي قررت في واشنطن وتل أبيب سنة ١٩٦٥. إلاّ أن الحرب العراقية الإيرانية قد دفعت الغرب إلى تسليح صدام حسين بشكل يجعل التفوق العسكري الإسرائيلي المطلق أمراً مشكوكاً فيه. وبالتالي كان لا بد للجيوش الغربية نفسها أن تضطلع بمهمة تدمير العراق.

وغزو الكويت، الذي سبقته استفزازات عديدة، لم يكن إلاّ ذريعة. ونعلم الآن أن هذا الغزو كان فخاً نصبته واشنطن ووقع فيه صدام حسين بعد أن شجعته بصورة مبطنة سفيرة الولايات المتحدة في بغداد. وبهذا الغزو دمر صدام حسين التوازن الذي كان يضمن بقاء أنظمة الخليج. فهذه الأنظمة لم تكن تتمتع بأيّ شعبية في الرأي العام العربي ولكنها كانت مقبولة بسبب ما كانت توزعه من مال وما تسمح به من هجرة كثيفة. وكانت فوق ذلك تتوجه، بلاغياً على الأقل، بخطاب قومي فارغ في الوقت الذي تمول فيه التيارات الأصولية الإسلامية، مضعفة بالتالي القضية العربية والفلسطينية.

لم يكن يحق لأية دبلوماسية جديرة بهذا الاسم أن تفاجأ فعلياً بأحداث آب ١٩٩٠، رغم أن البعض اصطنع موقف المتفاجىء. والقوى الغربية لم تقترح، في أيّ لحظة، مما سمي بمرحلة الاقتراحات الدبلوماسية، نقاشاً جدياً حول جملة مبادىء النظام العالمي المنوي بناؤه، والذي يفترض بداهة تجسيد حق الفلسطينيين في الوجود في إطار دولة، وحق الشعوب العربية في التصرف بثروتها النفطية وفق مصالحها. وحتى ١٢ آب كان صدام حسين لا يزال يقترح التفاوض حول جملة هذه المشاكل: الكويت وفلسطين واستخدام الثروة النفطية في المنطقة. وواجهته الدبلوماسيات الغربية برفض مشترك لا لبس فيه. لأنها كانت قد قررت الحرب.

فحرب الخليج، إذاً، هي أزمة «شمال ـ جنوب» بوضوح. ومن وجهة نظر الأزمة الجوهرية في الرأسمالية العالمية، القائمة بالفعل، شكلت الثمانينات مرحلة تراجع قاتمة للقوى الشعبية على المستوى العالمي. فقد شهدت هذه المرحلة في العالم الثالث تآكل وانهيار المحاولات القومية الجذرية القريبة من الناصرية، التي عرفت في الخمسينات والستينات حالة صعود واضحة. وبموازاة ذلك كان اليسار الغربي في الثمانينات يلتحق، بدرجات متفاوتة، بالسياسة المسماة الليبرالية الجديدة التي وضعتها قوى اليمين من ريغان إلى تاتشر إلى آخره. وأخيراً، وليس آخراً، شهدنا انهيار الأنظمة الشيوعية في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي. في هذه الظروف كنا نشهد، في النصف الثاني من الثمانينات، للرأسمال المدول بهدف إعادة الكومبرادورية في العالم الثالث، أي تهميشه وإلحاقه وإخضاع نظمه السياسية والاقتصادية

لمنطق توسع الرأسمال دون أيّ تنازل من جانب هذا الأخير. ومشاريع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، الهادفة إلى إعادة التكييف، تشكل جزءاً من هذا البرنامج. وإذا كان التدخل الجاري في الخليج يشكل أحد التعبيرات الأكثر عنفاً عن هذا البرنامج فهو ليس التعبير الأول. فحرب الكونتراس في نيكاراغوا سبقت حرب الخليج، وسبقهما التدخل في غرينادا من أجل وضع نظام في خدمة الولايات المتحدة، كما سبقه التدخل في باناما الذي كان يهدف، تحديداً، إلى إبقاء السيطرة الأميركية على هذه المنطقة «الستراتيجية». حصلت تدخلات عديدة، وتحديداً فرنسية، في أفريقيا من أجل إبقاء نظم وقيادات لا تتميّز بديمقراطية خاصة. كنا إذاً، في مرحلة تراجع بدا معها وكأن الكومبرادورية، التي تقبلها الطبقات القائدة في العالم الثالث، ستؤدي وظيفتها بفعالية.

ولكن فجأة ينقلب كل شيء. طبعاً، في ظروف تثار التساؤلات حولها بشدة. إلّا أن الجوهري هو أن السلطة النفطية في العالم العربي قد أصبحت في موضع التساؤل.

ونستطيع منذ الآن أن نستشف هذا النظام العالمي الذي يجري فرضه نتيجة لهذه الحرب، أو على الأقل، النظام الذي ترغب القوى الغربية في إقامته.

بداية، القوى الغربية تريد، بالطبع، الحفاظ على هيمنتها على النفط؛ ولكن ما هو ثمن ضمانات هذه السيطرة؟ برأيي أنهم سيكتشفون أن وجودهم العسكري المتواصل في المنطقة هو أمر لا غنى عنه. لأن بلدان الخليج النفطية باتت تدرك أنها لا تستطيع الاستمرار كدول «مستقلة» إلّا عن طريق الحماية المباشرة والدائمة التي توفرها الجيوش الغربية. إلّا أن هذا يعني الانهيار الكامل لهذا النظام المتخلف. فالاحتلال العسكري لا يستطيع أن يستمر بصورة أو بأخرى إلى أبد الدهر. وإذا كان هذا مستحيلاً، أفلا تستطيع القوى الغربية أن تستبدل احتلالها العسكري المباشر بترتيبات أمنية جماعية تقنّع وجودها خلف اتفاقات إقليمية؟ الولايات المتحدة، من جانبها، تسعى لأقامة نظام من هذا النوع. لذلك نلحظ عودة المشروع الأميركي الأوروبي القديم القاضي لإقامة «حلف عسكري إقليمي» يشكل تكملة للحلف الأطلسي. ويضفي مشروعية ظاهرية على تدخلاته. في الخمسينات والستينات كان اسم هذا الحلف هو حلف «السانتو». ومن المعروف أن السانتو كان يقدّم بوصفه حلفاً معادياً للاتحاد السوفياتي، في حين أن بُعده المتعلق بحماية التوازن القائم في صالح الامبريالية كان يقنع جزئياً بالخطاب المعادي للشيوعية. ومع ذلك، ومع أن الاتحاد السوفياتي توقف عن أن يكون عدواً، يعود حلف السانتو إلى الصعود

إلى السطح. وبنفس الصورة يعود التحالف من أجل التقدم (على طريق تجديده في ثوب إشاعة الديمقراطية والنضال ضد المخدرات) في أميركا اللاتينية؛ ويظهر الاتفاق بين السوق الأوروبية المشتركة والسوق الأفريقية المشتركة (المكمل باتفاقات دفاعية) في أفريقيا جنوب الصحراء، وكذلك منظمة آسيان في جنوب شرق آسيا، ليشكلوا جميعاً شبكة خاضعة للغرب واستكمالاً لتنظيمات الغرب الخاصة (حلف شمال الأطلسي بالدرجة الأولى). هل هذا هو نظام عالمي جديد، أم محاولة لبعث الحياة واستمرارها في النظام الاستعماري القديم، عبر الاستفادة القصوى من ضعف الاتحاد السوفياتي؟

٣ ـ المشكلة الفلسطينية تعقّد، بالطبع، القضايا الشائكة الموجودة في المنطقة، وتجعل من خيار الحل السلمي النهائي والمقبول أقل احتمالاً من ذي قبل. لن أتوسع، هنا، في الطبيعة العميقة لهذه الأزمة، وباستطاعتي أن أحيل القارىء إلى كتابات أخرى في هذا الموضوع(٥). إلّا أنه من الضروري أن يُفهم المشكل الفلسطيني، لا بصفته تعبيراً عن صدام بين شعورين قوميين، وانتماءين قوميين ـ عربي وإسرائيلي ـ حيث يتساوى كلاهما في المشروعية بالنسبة لأولئك الذين يعترفون بمشروعية أيّ انتماء قومي. فإسرائيل هي أداة في خدمة الرأسمالية المعولمة والشاملة، وهدفها منع أيّ ثورة وطنية شعبية عربية. والعدوان الخارجي ضد محاولات التجديد العربية ـ حيث أصبحت أسرائيل الأداة المفضلة والدائمة منذ أربعين عاماً في خدمة هذا العدوان ـ قد أوصل إلى إجهاض كل محاولة تجاوزٍ للحدود الداخلية من قبل حركة الشعوب العربية، الأمر الذي أدّى إلى تراجعات خطيرة، كما نشهد في اللحظة الراهنة. على أن استراتيجية العدوان الخارجي هذه ليست حديثة، فأوروبا كانت تستشري، على الدوام وبصورة منهجية، ضد كل محاولة تحديث في مصر وذلك لأسباب جيوسياسية (تتعلق بالموقع الجغرافي لمصر على طريق الهند بالأمس وبموازاة النفط اليوم)؛ ولأسباب تتعلق بالتاريخ (أي بالخوف، الذي كان يستشعره الأوروبيون على الدوام، من إمكانية بناء دولة

---

(٥) أنظر: أمين، سمير:

La faillite du Développement P. 228 - 239

أنظر أيضاً أمين، سمير:

Eurocentrisme et politique, IFDA, dossier No 65, Genève 1988.

أيضاً: أمين، سمير: و ياشير، فيصل:

La Méditerranée dans le système mondial, La Découverte 1988.

عربية موحدة وحديثة على جانبهم الجنوبي، وحيث بإمكان مصر وحدها في العالم العربي أن تبادر إلى مثل ذلك). وأذكّر بأنه لم يكن من باب الصدفة بأن الدبلوماسية الإنكليزية اخترعت منذ عام ١٨٣٩ (عندما انتصرت جيوش محمد علي على السلطان العثماني)، مشروع إسرائيل (أي خلق دولة «أوروبية» عبر تنظيم الهجرة اليهودية إلى فلسطين، من أجل وضع مصر تحت مراقبة دائمة وقطعها عن المشرق العربي، كما كتبت جريدة الغلوب اللندنية آنذاك). ولا بدّ من الإشارة إلى أن هذا حصل قبل أربعين عاماً من ظهور أول حركة صهيونية. ويبقى أن نذكر بأن هذه الوظيفة الرئيسية للمشروع الصهيوني ظلت دائماً مقنّعة ومختفية تحت الابتزاز باللاسامية وباستثمار هذا الابتزاز بصورة منهجية وذكية.

وقد أظهرت الأزمة الفلسطينية حدود التحالف بين حركة التحرر الوطني العربية وبين الاتحاد السوفياتي. إذْ ظل هاجس الاتحاد السوفياتي إبقاء دعمه للنضالات المعادية للامبريالية تحت سقف استراتيجيته الشاملة والثابتة المسماة بالتعايش السلمي. على أيّ حال لقد غيّر الاتحاد السوفياتي سياسته ولم يعد يلعب ذلك الدور الفعال في المنطقة إلى أمدٍ معين على الأقل. هل يمكن أن نستخلص بأن شروط حلٍّ سلمي قد توفرت الآن؟ لا أعتقد ذلك. أولاً، لأن التناقضات ما بين دول الغرب يجري تعطيلها عندما يتعلق الأمر بالمشكلة الفلسطينية؛ ورغم حدة التنافس الاقتصادي بين الولايات المتحدة وأوروبا، فإن الغرب يقدم نفسه هنا موحداً وملتحقاً بالسياسة الأميركية. لقد حاول الجنرال ديغول، في وقت ما، أن يمنح أوروبا، من خلال فرنسا، هامشاً من الحرية كان أساسه مشروع سياسة عربية متحررة من الخضوع للشروط الصهيونية. إلاّ أن هذه المحاولات لم تجد من يتابعها بعد ديغول.

إضافة إلى ذلك تواجه الصهيونية، في هذا الظرف، مسألة الاستمرار في مشروعها التوسعي الأقصى بكامل الهدوء. ورغم الخطاب الثابت، الذي تقدمه وسائل الإعلام الغربية عن التهديدات التي تواجهها إسرائيل، فإن الشعب الفلسطيني كان، هو ضحية السياسة الغربية في المنطقة منذ خمسين عاماً لا إسرائيل. واستناداً إلى الدعم الكثيف، وغير المشروط، المالي والعسكري، من قبل الولايات المتحدة وأوروبا، استطاعت إسرائيل في القرن العشرين نفسه، أن تعيد كتابة تاريخ الغزو الاستعماري، وطردت شعباً بكامله من بلاده. وقد سمحت إسرائيل لنفسها، بكل الوقاحة التي يمنحها إياها هذا الدعم، أن تمارس اعتداءات يومية ضد الشعوب العربية، وأن تقصف لبنان وتونس والعراق دون أن تواجه أيّ عقاب؛ وجيشها يمارس ذلك التمرين الإجرامي بكسر أيدي الأطفال الفلسطينيين الذين يكتبون على

الجدران. على أن الأعذار لم تكن تنقص الغرب: فإسرائيل هي، رغم كل شيء، «كيان ديمقراطي»، و«شامير» هو رئيس وزراء منتخب (ولا ننسَ أن هتلر كان منتخباً أيضاً). ولكن ما أن تعبّر ضحايا الفاشية الصهيونية عن مقاومتها للإبادة حتى نرى جمهرة «من رجال السياسة الشجعان» يرفعون صوتهم بالإدانة والاستنكار مبرّرين، سلفاً، التوسع المعلن من قبل إسرائيل.

هل يكون من نتاج الخيال العربي الاستنتاج بأن الرأي العام السائد في الولايات المتحدة وأوروبا يحاول أن يتخلّص بهذه الطريقة المشينة من «مشكلته»؟ وأقصد بذلك العداء للسامية، بما هو نتاج غربي - تتوّج بالمجزرة الهتلرية، لكنه لا يختزل بها - هل تجد هذه المشكلة «حلها الطبيعي» في استخدام الغرب لأطفال ضحاياه من أجل متابعة أهدافه الامبريالية الخاصة ضد شعوب العالم الثالث؟

لنتخيّل أنه بعد انتهاء حرب الخليج ستفرض الولايات المتحدة «سلامها» في المنطقة. وبالتناغم المطلق مع المشروع الصهيوني سوف يجري تفتيت المشرق إلى فتات من الدول وفق نموذج «اللبننة» المعمّمة. ولنفترض حتى أن الجيش الأميركي سيفرض سيطرته على المناطق النفطية وأن كل أنظمة المنطقة، المنزوعة السلاح فعلياً، ستكون عاجزة عن أيّ مواجهة، وأن الشعوب التي دُفعت إلى حالة من الخيبة واليأس المؤقتين سوف تقبل عملية هيمنة كومبرادورية شاملة، وأن هذا الوضع سيمنح إسرائيل دور الوسيط الإلزامي بين رأس المال الامبريالي المسيطر وبين البرجوازيات المحلية؛ لنفترض كل هذا فهل يمكن تصور أن شعوب المنطقة، العربي والإيراني، ستقبل إلى ما لا نهاية هذا النظام الامبريالي الجديد؟

٤ - لقد أظهرت أزمة الخليج بشكل بديهي ومأساوي، حدود تلك الآمال التي وضعت على خيار أوروبي مختلف عن الالتحاق بحلف شمال الأطلسي. فحالة انعدام الوزن الأوروبي كانت واضحة قبل أزمة الخليج. فإنكلترا، التي وضعت نفسها منذ سنة ١٩٤٥ دون تحفظ في معسكر الولايات المتحدة، التزمت خياراً متناقضاً في الجوهر مع أيّ خيار أوروبي. وألمانيا لا تمتلك أيّ رؤيا جيوستراتيجية متميزة ذات صلة بالجنوب في هذه المرحلة. فهي منشغلة بالتوسع نحو الشرق وراضية، من أجل هذا الهدف، بأن تُبقي نفسها في ظل الولايات المتحدة. أما فرنسا وإيطاليا واسبانيا وضعاف أوروبا فهم يتهمشون أكثر فأكثر لهذه الأسباب. فالمشروع الأوروبي برمته قد أُضعف بما فيه الكفاية، وجاءت ضربة الولايات المتحدة في حرب الخليج استكمالاً لإضعاف هذا المشروع بشكل متزايد. وإنه من الواضح، الآن، بأن

الولايات المتحدة ستستخدم هيمنتها العسكرية على نفط الخليج لكي تفرض سياستها على الجميع بما في ذلك على أوروبا. كان يجب، إذاً، أن تطور استراتيجية سياسة بعيدة المدى تأخذ بالاعتبار المعطيات الجديدة في ألمانيا وفي أوروبا الشرقية، أي أن يجري التوجه نحو بناء أوروبا من الأطلسي حتى الأورال، وهو التعبير المفضل لدى ديغول في وقته، أو «البيت المشترك» إذا ما استعرنا تعبير غورباتشوف. كان يجب التزام خيار لصالح تعزيز هذه الوجهة عبر دعم القوى التقدمية والديمقراطية القادرة على تقديم حلول لمشاكل العالم العربي ولمشاكل الجنوب بصورة عامة.

هل تقع مسؤولية هذا الفشل الأوروبي على عاتق سياسة غورباتشوف الملتحق بالغرب؟ ليس هذا مؤكداً. فلو أن الأوروبيين، أي الفرنسيين، اتخذوا موقفاً أكثر صلابة وجرأة في مواجهة الولايات المتحدة لكان من المحتمل جداً أن يسير الاتحاد السوفياتي والصين في أثرهم. وإذا كان غورباتشوف عاجزاً عن مواجهة الولايات المتحدة وأوروبا في آنٍ واحد، فربما كان موقفه مختلفاً لو أنه كان يشعر بدعم ما من قبل أوروبا. ولو أن فرنسا لم تسحب اقتراحها من مجلس الأمن، في الرابع عشر من كانون الثاني، كان سيواجه بفيتو، ولكن في هذه الحالة كانت الولايات المتحدة وإنكلترا ستجد نفسها معزولة. وفي الواقع فالدبلوماسية الفرنسية قدمت خدمة عزيزة للأميركيين.

وطالما أن الأمور هي كما هي عليه فلا بد من سؤال: هل ستفتح حرب الخليج الطريق لعودة الهيمنة الأميركية على المنطقة ولو إلى مدىً محدّد؟ لا أعتقد ذلك. في الواقع تهدّد هذه الحرب أن تنتهي بتعزيز المثلث الولايات المتحدة ـ اليابان ـ ألمانيا (وأقول ألمانيا، تحديداً، وليس أوروبا). فاليابان وألمانيا، التي تساهم بوفرة في تمويل الحرب، تعرف كيف تجعل «الشرطي» الأميركي يدفع ثمن كونه المسؤول عن هذا النظام الضروري لتوحيد العالم عبر السوق. وإلى جانب هذه المجموعة أرى بلداناً قد أُضعفت، مثل الاتحاد السوفياتي، أو همّشت، مثل فرنسا، أو جرت هيمنة كومبرادورية عليها، مثل أكثرية دول العالم الثالث. وهذا النظام الذي يرتسم، في المدى المنظور على الأقل، هو ما أسميه «امبراطورية اللانظام». والأمر لا يتعلق هنا في الواقع ببناء نظام عالمي جديد، وإنما بنوع من النظام العسكري العالمي المرافق للنظام الرأسمالي النيوليبرالي المتوحش. وهناك نظرية كاملة بشأن إدارة الأزمات ذات التوتر المنخفض قد جرى إنتاجها من قبل الاختصاصيين الأميركيين، ولا أعرف ما إذا كانت حرب الخليج قد أثبتت، أم لا، بأن الأزمات بين الشمال والجنوب،

النابعة من هذا المفهوم للنظام العالمي، قد تجاوزت «السقف الذي يحدد المستوى المنخفض للتوتر».

وإني لأخشى أن يثبت المستقبل القريب بأن الرأسمالية القائمة بالفعل هي البربرية، وأن الثوب النيوليبرالي الجديد لن يكون أكثر من بربرية بلا حدود.

الفهرس

هذا الكتاب . . .

محاولة لإثبات فكرتين ـ أساسيتين. الأولى هي أن عالمنا المعاصر، الذي تنشر أطرافه إلى مدارات مراكزه المتقدمة بقوة تبعية متفاقمة، يعيش تناقضاً بنيوياً جديداً نسبياً؛ هو التناقض بين أشكال ومضامين عملية التوسع الرأسمالي وبين الكيانات السياسية الناتجة عن ضرورة وإرث تاريخيَّين. مزيد من الوحدة الاقتصادية ومزيد من التفكك السياسي: إنها إدارة للفوضى.

والفكرة الثانية هي أن آليات التوسع العالمي للرأسمالية يدفع شعوب أطراف النظام، قسراً إلى البربرية. وخيار التكيف الذاتي مع هذه الآليات معناه الإبقاء على كل أسباب التخلف، والخروج طوعاً من المساهمة في بناء المستقبل. إنه خيار الانتحار الجماعي. وكل تزيين لمحاسن «الاندماج» أحلام مزيفة. الاشتراكية أو البربرية: تلك هي المعادلة التي تؤكد مصداقيتها التطورات العميقة، على عكس المظاهر السطحية الموقتة.

هل مقنع سمير أمين في براهينه وتحليله؟ الجواب يبدأ من الجهة الأخرى.